د. رجب بودبوس

مواقف 2

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مواقف

د. رجب بودبوس

مواقف

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
منوات - الجماهيرية العظمى للشعبية الاشتراكية الليبية
ص.ب 7459 شمنهوف (تلكس) 20076 "مطابع"

الطبعة الأولى 1402 و. ر 1993م

رقم الإيداع 53 10-91 م - دار الكتب الوطنية - بنغازي

حقوق الطبع والاقتباس والترجمة محفوظة للناشر

موقف (1)

ويصنع الناس الدكتاتور

إن الديمقراطية الحقة ليست مجرد، شكل للحكم من بين أشكال أخرى، ومن السخف النظر إليها على هذا النحو، خاصة في شكلها الأمثل، (الديمقراطية المباشرة)، بل هي حضارة تؤسس جميع العلاقات الاجتماعية، وليس السياسية فقط، أعني أنها يجب أن تكون في ممارسة الناس اليومية، في سلوكهم، في علاقاتهم بعضهم ببعض، في الشارع، وفي المصنع، والمكتب ودور العلم، وباختصار في كل مكان، دونما حاجة أحياناً إلى تقنين معقد أو بنود طويلة يضيع فيها الباحث فما بالك بالممارس!.

هذه هي الديمقراطية الحقة، والتي لا يوجود لها إلا ابتداءً من هذا المستوى الاجتماعي.

أما باعتبارها شكلاً للحكم «سياسياً»، فهي إما انعكاس لهذه الديمقراطية المتجسدة في السلوك والممارسة الحياتية، وبالتالي لا خوف عليها مهما تأزمت الأمور، فهي المرجع في كل أزمة، أو أنها مجرد قشرة سطحية لا تصمد إلا باستنادها إلى «قوة ما»، مما يجعلها تدخل على هذا النحو في تناقض جوهري ذاتي.

من العبث الاكتفاء بإقامة نظام سياسي «ديمقراطي» على أي

شكل كان، إذا كانت الديمقراطية غائبة عن سلوك الناس في الشارع وفي البيت، أعني في الحياة اليومية. وإذا كان الناس لا يشكلون بعد مجتمعاً بل مجرد فسيفساءات قبلية، يتقدم فيها الولاء للقبيلة أي ولاء. إنها عندئذ مجرد ثوب اصطناعي أجبر شخص على ارتدائه، ليست له مقاييس الثوب، حتى وإن قدمته أوروبا إلى أفريقيا مشروطاً بالمساعدات الاقتصادية!.

إن الطريقة التي تقدم بها هذه الديمقراطية، تتناقض مع جوهر الديمقراطية نفسها، هل يمكن أن نجبر الناس على الديمقراطية؟! وهل ستكون هذه ديمقراطية؟!.

إن إجبار الناس على أن يكونوا ديمقراطيين للحصول على مساعدات اقتصادية يلغي الديمقراطية، فالحاجة إلى الديمقراطية ينبغي أن تنبع من الناس أنفسهم، لا أن تُفرض عليهم، وأن يجدوا فيها نظاماً أفضل يناسب علاقاتهم الاجتماعية وسلوكهم في الحياة، وليس بنداً من بنود المساعدات الاقتصادية!.

كيف يمكن أن يكون النظام السياسي ديمقراطياً حقاً إذا كان الناس في سلوكهم غير ديمقراطيين، لا يحترمون بعضهم بعضاً، ولا يسمحون لبعضهم البعض بإبداء الرأي، ولا يعترفون بحقهم فرادى أن يكون لهم رأي، بل يحاول كل منهم تغليب رأيه، ليس بالحجة والإقناع، بل بأقصر الطرق: منع الآخرين من التعبير عن رأيهم أو الدفاع عن موقفهم بتسليط الأجهزة على بعضهم البعض بإسكات بعضهم البعض.. بالمزايدة.. بالنعوت المنافية للروح الديمقراطية، ولم لا باستخدام القبضات؟!.

ومن المستحيل أن ينشأ عن هذه العقلية، وعن هذا السلوك، نظام ديمقراطي، حتى وإن حاولنا بإخلاص، لأنه يفتقد الأساس الاجتماعي، وتكون الديمقراطية على هذا النحو مجرد يافطة مرفوعة

تخفي أسوأ أنواع الأنظمة السياسية ـ الاجتماعية «نظام الغاب»، إن صح التعبير، ولا يغير من هذا الواقع شيئاً، حضور «كارتر» مواسم الانتخابات، وتسجيل إعجابه بانتظام الصفوف المؤدية إلى صناديق الاقتراع، تقذف فيها ببطاقات لا تعرف أحياناً حتى ما تحتويه ـ بسبب الأمية ـ فما بالك بإدراك أهميتها؟!.

إن الديمقراطية الحقة يجب أن توجد أولاً في سلوك الناس، في معاملاتهم، في علاقاتهم. أي أن تكون حضارة المجتمع قبل أن يكون نظاماً سياسياً، وفي هذه الحالة تصبح الدكتاتورية مستحيلة، إذا احترم الناس بعضهم البعض، إذا أقر الناس لبعضهم البعض بحق التفكير، وحق التعبير والدفاع عن الرأي وحق الاختلاف، إذا عزم كل إنسان على الدفاع عن حرية غيره، حتى وإن لم يكن متفقاً معه، إذا أقر كل إنسان بواجباته ليقر كل إنسان بحقوق غيره، إذا نبذ اللجوء إلى العنف بشتى صوره، ونقيت منه العلاقات الاجتماعية، حينئذ لن تجد الدكتاتورية مجالاً ولا مبرراً. فالدكتاتورية يصنعها الناس، حتى وإن جهلوا ذلك، حتى وهم يقاومونها، لأنها في سلوك كل منهم.

لا تزدهر الدكتاتورية إلا لأن الشروط المشار إليها مفقودة، وفي هذه الحالة فإن كل فرد قابل لأن يصير دكتاتوراً إذا ما واتته الفرصة، فالدكتاتور يجد دائماً نصيراً، كلما أراد إسكات بعض الناس أو مصادرة حرية بعض الناس في بعضهم الآخر، أو إرغام البعض على قبول ما لا يقبلون، ولكن في هذه اللحظة التي نقبل فيها أن تصادر حرية الإنسان، حتى وإن كنا شخصياً نكرهه فإننا نعطي الشرعية لمصادرة حريتنا!.

إن الديمقراطية حضارة أو لن تكون، تؤسس العلاقات في المجتمع لا قشرة سطحية، ولهذا ليس من المجدي معالجة الأمر

بلوائح أو قوانين ترغم الناس على أن يكونوا ديمقراطيين، وأن تنظيم صفوفهم تحت إشراف البوليس ـ أمام صناديق الاقتراع ـ فهذه لا تقود إلا إلى أسوأ أنواع الدكتاتوريات: الدكتاتورية المشروعة! «أليست» أعتى الدكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظل المجالس النيابية؟!. والدساتير مهما تفنن في وضعها الواضعون لا تخلق ديمقراطية إذا كانت مفقودة في سلوك الناس. إن على كل إنسان أن يسأل نفسه: هل أنا ديمقراطي السلوك؟ وفي ضوء إجابته لنفسه يمكنه أن يتوقع نظامه السياسي.

على الإنسان، كي يحقق الديمقراطية الحقة، لا ديمقراطية الواجهات، أن يجعلها ممارسة حياتية وسلوكاً في الشارع وفي العمل... إلخ.

وعندئذ فقط يستحيل على النظام السياسي إلا أن يكون ديمقراطياً.

إن الناس ليسوا بأقل مسؤولية عن الدكتاتورية من الدكتاتور نفسه، فهذا ليس إلا بلورة لما يوجد في سلوكهم وممارساتهم، فإذا أنكروا ذلك فإن عليهم بتغيير أنفسهم أولاً.

موقف (2)

ويزداد المتخلفون تخلفاً

التخلف من الظواهر التي تبدو واضحة للعيان، نعيشها، ونحسها، ولكن على قدر وضوحها وعينيتها تستعصي على الفهم، من لا يستطيع التمييز بين التخلف وبين التقدم عينياً؟ الفرق واضح نكاد نلمسه، أو نحن نلمسه بأيدينا ونعانيه في نفوسنا، ومع ذلك إذا ما حاولنا فهم التخلف كان كالزئبق الذي كلما اعتقدنا أنه في قبضتنا لم يكن فيها. كيف يمكن للمتخلف أن يفهم ويعي أنه هو نفسه الذي يزيد تخلفه ويعقد من وضعه.

قد يقول قائل إن التخلف يرجع إلى قلة الموارد، مقارناً بين المجتمعات المتقدمة ذات الموارد، التي تعيش الرفاهية والازدهار، وبين تلك المتخلفة التي يراها قليلة الموارد، تعيش الندرة والكفاف وتقصم الضرورة ظهرها. لنفرض أن هذا صحيح جدلاً، ولكن يترتب على هذا الفرض أن المجتمعات المتخلفة منطقياً يجب أن تكون أحرص من غيرها على التصرف في مواردها المادية والبشرية، فهي لأنها متخلفة، أو قليلة الموارد، حسب هذا الفرض، تحتاج أكثر من غيرها إلى عقلنة سلوكها حيال مواردها. فهي لا يتوافر لديها الهامش الذي يتوافر للمجتمعات المتقدمة والتي يمكنها لتوافره أن تسمح لنفسها ببعض التبذير وبعض الرفاهية.

إلا أن الملاحظة الواقعية، لا الافتراضية، تؤكد لنا العكس تماماً. فهذا المنطق لعقلاني هو أكثر سيادة في سلوك المجتمعات المتقدمة، مما هو في المجتمعات المتخلفة. إن افتراضنا يعني أن التخلف مادي فقط ولكن الواقع يعلمنا أن التخلف في العقلية أيضاً. وربما أولاً وقبل كل شيء. أن العقلنة هي تقدم تفتقر إليه المجتمعات المتخلفة أكثر مما تفتقر إليه من موارد.

إذاً، غير صحيح القول إن التخلف نقص في الموارد، وعلى ذلك يكون التقدم هو وفرة الموارد، ففي هذا القول دور منطقي واضح.

أولاً: لأن الموارد في أغلبها هي نتاج وليست هبة من الطبيعة.

ثانياً: إنها حتى لو كانت هبة من الطبيعة، فإنها لا تصير في أغلبها موارد من دون العمل.

ثالثاً: إنها إن المجتمعات المتقدمة ـ وكما يعرف الجميع والوثائق في هذا الخصوص فاضحة ـ تقدمت وتتقدم إلى يومنا هذا باستغلال موارد لا تملك أغلبها بل ترجع إلى مجتمعات متخلفة.

الواضح، إذاً، ن المجتمعات المتخلفة تملك الموارد. ولا يوجد مجتمع لا تتوافر لديه الموارد. وأن وفرة الموارد لا تعني وحدها التقدم إطلاقاً. كما أن نقص الموارد لا يعني التخلف، فمن ناحية كم مجتمع يعاني «نقص الموارد»؟ ومع ذلك فهو ليس متخلفاً بل استطاع أن يعوض نقص هذه الموارد. بل ربما هذا النقص نفسه كان الحافز إلى تجاوز مجتمع الندرة إلى مجتمع الوفرة والرخاء. وكم مجتمع تتوافر فيه الموارد وبسخاء تطأها الأقدام العارية، ومع ذلك ظل متخلفاً؟، ويظل السؤال العظيم: لماذا التحدي هنا قاد إلى التقدم، وهناك قاد إلى التخلف؟.. مما تطلب البحث فيمن واجه التحدي.

إذاً، التخلف والتقدم ليسا في وفرة أو نقص الموارد، وليسا أيضاً ـ وفقط ـ في النظام السياسي أو الاقتصادي. فهذا أو ذاك انعكاس لما هو أعمق. إنهما غالباً نتيجة وليسا سبباً.

صحيح أن الحياة الاجتماعية قد تجعل من النتائج بدورها أسباباً، أي إن النظام السياسي أو الاقتصادي المترتب على التخلف يزيد من حدة التخلف، وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد العامل الأساسي في التخلف. فالمجتمع المتخلف يكون فيه كل شيء متخلفاً. ويكون التخلف تماماً، كالأواني المستطرقة، لا يمكن فيها رفع منسوب المياه في جهة من دون غيرها، وحتى إذا تدخلنا فإن ما نحدثه من ارتفاع في منسوب المياه في جهة من الأواني، هو ارتفاع اصطناعي مؤقت يكلف أكثر من نفعه. مما يضطرنا عاجلاً أم آجلاً، إلى ترك المحاولة. ألا تشبه هذه المحاولة محاولات بعض المجتمعات الخروج من التخلف بالتركيز على تنمية قطاع ما كالصناعة مثلاً؟! ألا يفسر هذا أيضاً لماذا تفشل هذه المحاولات رغم التكاليف الباهظة؟!.

إن العوامل متشابكة، والنتائج قد تتحول هي ذاتها إلى أسباب. وهكذا ربما يضيع السبب الحقيقي وراء تعقيدات الأزمة في شبكة عنكبوتية، إن المرض يحدث مضاعفات تفوق أحياناً ما يحدثه المرض الأصلي من دمار في الجسم، ومع ذلك فإن علاج المضاعفات لا يقود بالضرورة إلى علاج الأصل الذي إذا استمر سيوجد مضاعفات جديدة ونكون حاولنا عبثاً وذهبت الجهود هدراً.

لنبدأ مما أعتقده حقيقة وواقعاً معيشاً:

أولاً: لكل مجتمع موارده ولا يوجد مجتمع من دون موارد ـ سواء في هذا ـ موارد طبيعية مادية أو بشرية.

ثانياً: إن المجتمع المتقدم لم يكن هكذا منذ الأزل متقدماً، ولا يملك إرثاً عرقياً خاصاً متفوقاً. وإن المتخلف أيضاً لم يكن أزلياً متخلفاً ولا عرقياً كذلك، بل إن التاريخ يبرهن على أن شعوباً كانت متقدمة هي الآن في عداد الشعوب المتخلفة والعكس أيضاً صحيح.

ثالثاً: إن حاجات أي مجتمع هي بالنسبة لموارده، وموارده هي بالنسبة لحاجاته، وعليه، فإن علاقة التوازن هذه مفروض أن لا تسمح أن يكون أحد طرفيها أقل أو أكثر، إذ تتحدّد الحاجات بالنسبة للموارد وتنمية الموارد تكون بالنسبة للحاجات والخلل في هذه العلاقة يأتي من:

أ ـ تحطيم هذه العلاقة، إذ لأسباب مختلفة ـ لا مجال الآن لذكرها ـ يتم تبني حاجات مجتمعات أخرى تقوم على موارد أخرى كماً وكيفاً. ويترجم هذا في المجتمع الذي تم فيه هذا التبني بتحطيم العلاقة «احتياجات ـ موارد» فتبدو الموارد على أنها أقل من الحاجات مما يخلق الإحساس بالقهر في هذا المجتمع. ولكن لا ننسى أن هذه الحاجات هي حاجات مجتمع آخر ذات قاعدة موارديّة أخرى.

ب ـ إن الخلل بين الحاجات والموارد حين يحدث، ومن الطبيعي أن يحدث، نظراً لأن الحاجات ترجع إلى الإنسان الذي يتميز بالخلق المستمر للحاجات ـ يكون تحدياً يوجه للإنسان نفسه مما يدفعه إلى خلق الموارد اللازمة أو تكييفها استجابة لحاجاته. ولكن يحدث أن الإنسان يعجز عن إعادة التوازن كلما اختل فتنشأ هوة سحيقة بين الحاجات والموارد، فتكون المسألة المهمة لماذا تواجه بعض المجتمعات هذا التحدي بنجاح وبعضها الآخر يكتفي بمشاعر «القهر» والحرمان عن أي محاولة؟!.

رابعاً: إن المجتمعات المتخلفة ليست بالضرورة فقيرة الموارد وربما لا تعاني نقصاً، إلا أن هذه الموارد لم تصبح موارد، ويصير لها

قيمة اقتصادية ونفعية كإشباع للحاجات ـ إلا في وعلى يد مجتمعات متقدمة.

خامساً: إذاً ما ينقص المجتمعات المتخلفة وما تفتقر إليه حقاً هو القدرة على تحويل واستثمار مواردها، مما يعني غياب «العمل» وهذا لا يعني عدم وجود موارد بشرية، بل يعني غياب القدرة على تنظيم هذه الموارد الذي يرجع إلى الإنسان نفسه!.

إن البحث إذاً يجب أن يتركز في الإنسان كيفاً لا كماً في هذا المجتمع أو ذاك، فبذرة التخلف والتقدم في الإنسان وليست خارجه. إن المحيط ـ البيئة تكون عقبة، كأداء بالنسبة لإنسان وتكون مصدر ثروة لإنسان آخر.

إن مسألة التخلف تتعلق بالقدرة على استثمار الموارد وليس في الموارد ذاتها، فالمجتمع المتخلف ليس هو الذي لا يملك موارد، بل هو الذي لا يحسن أو لا يستطيع استثمار موارده. والدليل على ذلك بيّن. إن موارد المجتمعات المتخلفة تستثمر من قبل الأجانب عنها.

ونتيجة غياب هذه القدرة على الاستثمار الأفضل أو الاستثمار أصلاً فإن المجتمعات المتخلفة تبذر من مواردها أكثر مما تستفيده منها. إن تخلفها يجعلها تنجز أبسط الأمور بأقصى التكاليف بينما العكس هو الصحيح عند المجتمع المتقدم الذي ينجز أصعب الأمور بأقل التكاليف، لننظر إلى جيوش الإداريين والموظفين والروتين، وتعقيد المعاملات والإجراءات في العالم المتخلف، وحتى في السلوك الشخصي في هذه المجتمعات لكي نلمس هذه الحقيقة. إن تبذير الموارد من سمات التخلف الأساسية، هذا لا يعني أن الإدارة غير مهمة، بالعكس، في العصر الحديث، الإدارة هي عصب الحياة ولكن ما يوجد منها في العالم المتخلف ليس إلا الكم، بينما غابت الوظيفة. إن الإدارة في العالم المتخلف غير موجودة رغم الأعداد الهائلة.

وإذا تساءلنا لماذا يحدث هذا التبذير للموارد؟ فالمجتمعات المتخلفة ليست دائماً فقيرة في الأفراد المؤهلين عالياً والقادرين وفي مستوى لا يقل عن نظرائهم في المجتمعات المتقدمة، تخرج بعضهم في أرقى جامعات المجتمعات المتقدمة ونافسوا نظراءهم. وإذا راجعنا الوثائق نجد أن هذه المجتمعات المتقدمة تستفيد من هؤلاء الأفراد أكثر مما يمكن أن تستفيده منهم مجتمعاتهم. إن هجرة العلماء والفنيين من المجتمعات المتخلفة ظاهرة واضحة، هل مات في هؤلاء حس الوطنية؟ لماذا يبدعون هناك ويموتون هنا؟

بالطبع لهذه الظاهرة أحياناً أسباب سياسية واقتصادية، وربما أيضاً المطامح الشخصية والإغراءات تلعب دوراً كبيراً لكنها لا تفسر كل الظاهرة، إنها أحياناً حسم الخيار بين أن يكون عالماً أو فنياً يمارس اختصاصه وكن في المهجر، أو أن يكون لا شيء، أمياً في مجتمعه، فالإبداع لا زال فردياً، غابت القدرة على تنظيمه اجتماعياً.

حيثما ولينا وجوهنا إذاً نجد الشعوب المتخلفة لا تحسن استثمار مواردها سواء كانت هذه موارد بشرية أم طبيعية، وهي تبذر مواردها. وهي بالإضافة إلى ذلك تفتقد القدرة التنظيمية (الإدارة) رغم آلاف الموظفين. إن القدرة التنظيمية تعني تحديد الهدف وتحديد الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الهدف، ثم الإجراءات التي توظف الوسائل لتحقيق الهدف، لكن الإدارة في العالم المختلف إدارة لا عقلانية. لا تعي هي إدارة ماذا ولا لماذا! وغياب هذه القدرة التنظيمية هو إلى حد كبير وراء تبذير الموارد بينما هدفها - وإن لم تعه - هو اقتصاد الموارد. إننا هنا مثل ذلك الطبيب الذي لا يستطيع تشخيص المرض وبالتالي لا يستطيع تحديد العلاج المناسب، فيلجأ تغطية لعجزه إلى وصف مجموعة من الأدوية لعل بعضها يصيب، وهذا هو الأسلوب الإداري المتخلف، وحتى إذا ما أصاب بعضها

فهو بجهله إذاً لن يفيده. كما أن بعضها الآخر قد ذهب هدراً، هذا إلى ما قد يحدثه هذا البعض الذي ذهب هدراً من مضاعفات ضارة في جسم المريض، أو كالمهندس الذي لا يستطيع تحديد نسبة سمك الخرسانة أو الأعمدة اللازمة للبناء فيلجأ هو أيضاً إلى الإكثار من الأعمدة. ومن سمكها وسمك الخرسانة، حتى يضمن عدم وقوع البناء، مما يرفع التكلفة عبئاً، فكيف تستقيم المنافسة مع إنتاج المجتمعات المتقدمة؟!.

ضع مكان مجموعة الأدوية الموصوفة للمريض ومكان كثرة الأعمدة وكميات الخرسانة في البناء، الإجراءات، المعاملات، الأوراق، اللوائح، تجد نفسك في صميم الإدارة المتخلفة.

إن كثرة الأدوية تنم عن جهل الطبيب، وكثرة الأعمدة وكميات الخرسانة تنم عن جهل المهندس، وركام المعاملات والإجراءات واللوائح تنم عن جهل «الإدارة» إذاً المجتمع المتخلف هو مثل هذا الطبيب وهذا المهندس وهذه الإدارة!.

وربما ـ ما يزيد الطين بلة ـ أن يرى البعض في هذه المجتمعات الاتجاه إلى التصنيع متجاهلاً أساسيات التصنيع، معتقداً في مداخن المصانع العصا السحرية أو التعويذة التي تطرد شيطان التخلف، ولكن هذا التصنيع قاعدته الجهل، وقنواته الاستيراد، ونتائجه مضاعفة التكاليف، مما يؤدي إلى الغوص أكثر في مستنقع التخلف كاشفاً عن خرافة التصنيع!.

وبعض آخر ألقى باللوم على النظام السياسي أو الاجتماعي ومن دون الإنقاص من مسؤولية هذا وذاك. إلا أن تغيير النظام السياسي ليس فقط لم يحل المشكلة ـ فالانقلابات أكثر من أن تحصى في المجتمعات المتخلفة ـ بل زاد من حدة تبذير الموارد البشرية في هذه المجتمعات. كما أن النظام السياسي والاجتماعي هو انعكاس لتخلف

المجتمع، وبالتالي المهم تغيير المجتمع.

أما البعض الآخر فقد رأى أن الحل عند الشعوب المتخلفة يكمن في النظام الرأسمالي الذي يدفع الأفراد، إما إلى الإنتاج وإما إلى الموت جوعاً، وأن الاشتراكية ـ رأسمالية الدولة ـ تدفع إلى التقاعس باعتبار أن الفرد فيها يضمن معاشه، فلماذا يبادر ولماذا يعمل وينتج! ويورد هذا البعض حججاً من مجتمعات رفعت الاشتراكية شعاراً فانتهت بأن تتسول الغذاء! ولسنا هنا بصدد مناقشة هذا النمط من الاشتراكية. ولكن إذا كانت الاشتراكية في مجتمع متخلف مأساة، فإن الرأسمالية فيه كارثة، إنها تزيد من تبذير الثروة في الوقت الذي هو فيه أحوج إلى حسن استثمارها. وبغض النظر عن رأينا في الرأسمالية ذاتها في مجتمعاتها إلا أنها في المجتمعات المتخلفة لا وجود لها، حتى وإن رفعت هي أيضاً شعاراً. إنها على أحسن الفروض ليست إلا وكيلة أعمال الرأسمالية، وهذا يعني علاج التخلف بالتبعية!!.

إن لب المشكل ليس في النظام السياسي أياً كان، وأي نظام سياسي لن يحل المشكلة، بل لن يكون في أحسن الظروف إلا إدارة التخلف. والنظام الاقتصادي سواء كان رأسمالياً أم اشتراكياً لن يحل أيضاً مشكلة التخلف، فالرأسمالية إضافة إلى كونها تؤدي إلى التبعية هي تعقيد التخلف واشتراكية الدولة تقديم مسكنات وتأجيل الحسم، فالتخلف هو في الإنسان نفسه قبل أن يكون رأسمالياً أو اشتراكياً ديمقراطياً أو سلطوياً. إن الفرق بين أي نظام وآخر اقتصادي أو سياسي من الناحية التي تهمنا هنا، هو إما إتاحة الفرصة لقهر التخلف أو تعميق التخلف باعتباره أمراً محتماً. لكنها لا تملك العلاج الأكيد.

إن التخلف في الإنسان إذاً، فعلاجه يكون في الإنسان نفسه.

إذا وضعنا الموارد نفسها أمام شخصين استطاع أحدهما أن يطورها، وأن يستثمرها، بينما يعجز الآخر ويبذرها أو يقعد يتفرج عليها. ومعنى ذلك أن علينا التوجه إلى الإنسان.

إن التخلف يعني ـ على الأقل ـ من الزاوية التي تهمنا هنا ـ فقدان القدرة التنظيمية أو غيابها أصلاً، سوء استثمارها للموارد البشرية والطبيعية وتبذير هذه الموارد. وهذا كله يرجع إلى عقلية المجتمع. فالتخلف إذاً هو تخلف العقلية الاجتماعية والفردية أيضاً، فالعقلية هي التي منها ينتشر التخلف ليعم كل شيء في المجتمع اقتصادياً، سياسياً، ثقافياً.. إلخ. ولكن منها أيضاً يمكن أن ينتشر التقدم ليعم كل حياة المجتمع، ولذلك من هذه العقلية يجب أن يبدأ قهر التخلف. وعلاج العقلية الاجتماعية المتخلفة يكمن في التعليم. فهو الفرصة الوحيدة والممكنة للخروج من مأساة التخلف، ولكن للأسف أن التعليم في المجتمعات المتخلفة لم تستفد منه رغم ما يكلفها، بل أدى أحياناً إلى خلق أعباء جديدة متمثلة في طالبي عمل غير موجود، ووجود عمل لا طالبين له ـ إضافة أخرى ومع ذلك تظل حقيقة لا تقبل الشك أن مستقبل المجتمعات المتخلفة لا يتحدد بعدد مداخن المصانع، ولا بنظامها السياسي ولا الاقتصادي، بل يتحدد في مدارسها وجامعاتها ومعاهدها، ليس بعددها فقط، بل بكيفها وبمدى استجابتها لحاجات المجتمع الفعلية. وإلا فسيزداد المتخلفون تخلفاً.

موقف (3)

إفساد الذمة.. من المسؤول؟

الصفوف متراصة، التدافع بالمناكب، نحو قوائم معلقة، محاولات القفز فوق الرؤوس، استجداء الوساطة والمحسوبية والرشوة، للتنديد بها إن لم نستفد منها، إفساد الذمم، ذمم موظفي المصارف، الحقد على المحظوظين، إلقاء المسؤولية أحياناً على من ليسوا مسؤولين، شراء التقارير الطبية الكاذبة بكل الأسعار، كل هذا من أجل ماذا؟ من أجل حفنة عملة في النهاية حفنة أوراق تبادل بحفنة أوراق، ولماذا كل هذا!؟؟!.

المواطن يتذمر، يعرق شتاء، ويتساءل، ولا من يجيب، إنه لا يفهم لماذا النقود في جيبه ولا يستطيع شراء ما يريد لماذا كل هذا التعقيد، كل هذا الروتين، اللوائح والقرارات والنظم وركام الأوراق؟ إنه يذهب إلى المخبز فيشتري خبزاً، وإلى السوق فيشتري ما يحتاج من سلع وخضراوات كما يشاء أو يشاء جيبه، فلماذا هنا النقود في جيبه ولا يستطيع شراء ما يريد؟ هل المصرف نفسه الذي أصدر النقود التي في جيبه غير راغب فيها؟ هل يتحفظ نحوها؟ أليست نقود المواطن؟ أليس ـ من حيث المبدأ ـ هو حر التصرف فيها؟ أليست النقود التي في جيبه مغطاة بالنسبة للمطلوب من العملات الأجنبية؟ إن لم تكن كذلك فلا داعي حتى لهذه الزحمة لأن

الزحمة لن تخلق قيمة لمن لا قيمة له، لكن إن كان الأمر كذلك فلماذا في غير هذا المجال يستطيع شراء ما يريد؟ إنها عندئذ لا تصلح حتى لدفع مقابل رغيف خبز أو كيلو برتقال. إذن لماذا كل هذا الروتين وهذا التعقيد، وفوق كل شيء هذه المذلة وهذا الهوان، وتبادل التهم، إن لم يكن تبادل الركلات، لماذا كل هذا الشعور بالقهر والحرمان؟!.

والمصرف قد يرد بأنه لا يستطيع بيع كل ما يطلب منه فما متوفر لديه من عملات أجنبية لا يفي بما هو مطلوب مقابل دينارات المواطن ولكن نرجع إلى المواطن الذي لا زال يحمل رزمة الدنانير وعلى شفتيه يحمل سؤالاً أليس الدينار مغطى وبالتالي كل دينار له تغطية تكفل مبادلته؟! أم أن المصرف يصدر دنانير لا تغطية لها؟!.

هل الدينار مغطى؟ هل كل دينار له التغطية التي تكفل مبادلته بعملات أخرى؟ هل من مجيب؟ هل نجازف بالإجابة حين أعيانا الانتظار؟

الحقيقة، كما نراها، أن الإجابة على سؤال المواطن هي: نعم ولا، مغطى وغير مغطى، وهنا مكمن المشكلة التي تجعل المصرف مظلوماً يدافع حتى بأسنانه عن المصلحة العامة ضد صاحب المصلحة نفسه، ويجعل المواطن صاحب المصلحة العامة يشعر بالقهر والحرمان ومرارة المذلة يا إلهي ما هذا التناقض؟ ولكن كيف؟ المواطن ربما لم يفهم شيئاً، وسوف يتهمنا بتغييب الموضوع أكثر من توضيحه!.

دعونا لكي نفهم أكثر نشير في عجالة ومجرد إشارة إلى ما هي النقود، وأي نقود كانت، إن النقود ليست إلا إيصالاً يشير إلى شيء آخر وبالتالي تتحدد قيمتها مما تشير إليه، بما هي إيصال عنه، وإلا لكانت إيصالاً للا شيء، وبالتالي لا تصلح لأي شيء على الإطلاق، وتصير مجرد أوراق مزخرفة. إن قيمة النقود إذن تتحدد بما تشير إليه،

بما هي إيصال عنه للدفع مقابل شيء آخر، فهي ليست إلا وسيطاً بين شيئين وكما تتحدد أيضاً بنسبة كميتها مع ما تشير إليه وما تشير له، فإذا زادت انخفضت قيمتها، وإذا قلت زادت قيمتها.

فإذا تمعنّا في الدينار نجد أنه يستمد قيمته كأية نقود بما يشير إليه، خاصة مع الخارج، أي النفط، وبالتالي فإن قيمة الدينار، إذا ترك لشأنه، تصير كبندول الساعة تزيد وتنخفض مع زيادة أو انخفاض الطلب على هذه السلعة، هذه نتيجة يجب أن نحفظها في رؤوسنا جيداً!!.

والآن نعود إلى السؤال الذي طرحه المواطن: لماذا لا أحصل على مقابل نقدي من العملات التي أرغبها؟ وإلى رد المصرف الافتراضي بأنه لا تتوفر لديه الكمية المطلوبة، ولكن كيف لا تتوفر الكمية المطلوبة إذا كان الدينار يحمل قيمته بالنسبة للعملات الأخرى؟! هنا كما قلنا مكمن السر!.

لقد قلنا أن الدينار يعتمد في قيمته على النفط، وبالتالي غطاؤه الحقيقي هو النفط، والنفط كما نعلم جميعاً متذبذب الأسعار في السوق العالمي، وذلك وفقاً للعرض والطلب والقرارات السياسية والأزمات الدولية، والنتيجة المنطقية: إذا كان الغطاء متذبذباً فإن الدينار أيضاً لا بد أن يعكس هذا التذبذب ضرورة في القيمة التي يحملها، وإذا كانت كما هو معروف أيضاً، تذبذبات قيمة النفط لا ترجع إلينا، بل هي خارج إرادتنا لا تكمن فقط في العرض والطلب، بل أيضاً في القرارات السياسية، كما في الأزمات الدولية السياسية والاقتصادية وبالتالي فإن النتيجة المترتبة على كل هذا أن قيمة الدينار تتحدد مستقلة عن إرادتنا وخارج سلطتنا، مما ينعكس على الأسعار محلياً، أيضاً سوف تتذبذب هبوطاً وارتفاعاً عاكسة مباشرة سوق النفط، مما يصير معه ممكناً جداً أن رغيف الخبز الحالي

قد يرتفع سعره إلى عشرة قروش، مما يترتب أيضاً تذبذباً في الرواتب وما في حكمها، ودخول المجتمع في حلقة مفرغة من الصعود والهبوط والارتفاع والانخفاض، وبالتالي فإن المواطن ولكي يستطيع بدون عناء تحويل ما يريده من دنانير إلى عملات أخرى، عليه أولاً أن يقبل هذا التذبذب أحياناً الهائل جداً في الأسعار، وأن يدفع غداً عشرة أضعاف ربما ما يدفعه اليوم للحصول على نفس الحاجة، وليس من الممكن اقتصادياً المحاجة بزيادة الرواتب، فهذه لن تحل المشكلة، ولن تؤدي إلا إلى زيادة كمية الأوراق المالية في جيب المواطن دون أي زيادة في قيمتها الحقيقية أو قوتها الشرائية الفعلية وثانياً عليه أن يشتري العملات التي يشاء وبالكمية التي يشاء بأسعارها الحقيقية المتذبذبة أيضاً صعوداً أو هبوطاً فهو يشتري اليوم مثلاً الدولار بعشرين قرشاً بفرض أن هذا هو سعر الدولار في السوق العالمي، لكنه ربما يشتريه غداً بخمسين قرشاً، وحتى دينار وفقاً لسعره في السوق العالمي.

ولكن هل يقبل المواطن ذلك؟ هل يفهم أنه لكي يتجنب المشاق والتعب وما يعتبره مذلة، ولكي يستطيع أن يشتري ما يشاء من عملة في الوقت الذي يشاء دون أدنى قيد، فإن عليه أولاً أن يدفع سعرها الحقيقي ـ سعر السوق ـ وأن يتحمل أيضاً تذبذبات الأسعار طيلة أحد عشر شهراً مقابل شهر أجازة سياحية؟! وحتى لو تحمل ذلك هل يعرف نتائج ذلك على مجمل نشاطات المجتمع الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بأسعار السلع وحاجاته الضرورية الأخرى المستوردة من السوق المحي؟!.

هل طرح المواطن على نفسه هذه الأسئلة مقابل ما يطرحه هو من أسئلة؟ وهل الأمر واضح لديه؟ وهل يحسم خياره؟

لكن السياسة الحالية لدينا وعلى ما أعلم ترى رأياً آخر فعلاج

التذبذب في الأسعار والحد نسبياً ولا أقول كلية ـ من التضخم ولحماية قيمة الدينار محلياً وخارجياً رأت تحديد سعر العملات الأجنبية من نافلة القول أن تحديد السعر في عمومه لا يتفق مع السعر الحقيقي وهذا ما أدى إلى وجود سعرين، السعر الرسمي، والسعر الحقيقي، السعر الرسمي ثابت، أما السعر الحقيقي فمتذبذب وفقاً للعرض والطلب مثلاً أن يكون الطلب على العملة أكبر أو أقل من المعروض منها، فهذه إذا تركت لحال سبيلها، ستؤدي إلى ارتفاع سعر المعروض أو انخفاضه ليتناسب مع الطلب ولكن المشكلة في الحقيقة، في الوضع الراهن، ليست أيضاً في تحديد سعر المعروض، أو كميته بالنسبة للطلب عليه، وإنما في أن تحديد سعر المعروض «السوق الرسمي» أقل من السعر الحقيقي الذي يتناسب مع الطلب عليه، مثلاً لنفرض أن سعر الدولار القانوني 30 قرشاً، وأن سعره الحقيقي هو دينار، ولن تحدث المشكلة في صورتها الحالية لو كان الأمر معكوساً أي لو كان سعر البيع القانوني أقل من السعر الحقيقي.

وقد ترتب على هذه الفجوة بين السعر القانوني والسعر الحقيقي مايلي:

1 ـ رأى كثيرون أن من مصلحتهم شراء العملة بسعرها القانوني (المنخفض) وبيعها بسعرها الحقيقي المرتفع، فإذا بعت ألف دينار بالسعر القانوني حصلت عل ثلاثة آلاف دولار، فإذا أعيد بيع هذه في السوق الموازي بسعرها الحقيقي كان الفوز بألفي دينار ربحاً! إن من غير المعقول في حالة توفر هذه الفرصة ألا تجد من يغتنمها، وهذا ما قاد إلى ظهور السوق الموازية للعملات.

إن الكثيرين ممن كانوا لا يفكرون مجرد التفكير في السفر والسياحة، أغرتهم هذه الأرباح السهلة مقابل حقهم في السياحة،

فأخذوا يقومون بهذه العملية للأرباح المنتظرة.

النتيجة الواضحة أن السعر القانوني يخدم السوق الموازي، فهو يحقق أرباحاً طائلة للعاملين بالسوق الموازي، ليس هذا فقط، بل إن النظام المصرفي حرم من كميات نقدية كبيرة صارت تتداول خارجه، وسأكتفي بالإشارة العابرة إلى الخسارة التي يتكبدها النظام المالي ككل ببيعه عملات بأقل من سعرها الذي اشتراها به وذلك أن المصرف حين يشتري العملات الأجنبية لا يشتريها بسعر ثابت، بل بسعر متذبذب صعوداً وهبوطاً، والخسارة من أنه يشتري أحياناً عملات خارجية بسعر مرتفع لبيعها محلياً بسعر منخفض، ويربح هو الخسارة، ويستفيد المشتري، ويتكبد كل مواطني المجتمع تكلفة الفارق، طبعاً قد يكون العكس أحياناً، لكن ذلك في المنظور الحالي الذي يشغلنا غير وارد.

فلماذا هذه الخسارة؟ إذا كان المستفيد سوف يبيعها في الخارج (على فرض السفر فعلياً) فهو اشترى بألف دينار ثلاثة آلاف دولار والتي اشتراها المصرف بثلاثة آلاف دينار، أي أن المصرف يتحمل حالياً ـ ومن ورائه الخزانة العامة ـ ألفي دينار لكل من يقوم ببيع ألف دينار بالطريقة القانونية!

فإذا أعيد بيع الثلاثة آلاف دولار التي حصل عليها المستفيد، محلياً فإن معنى ذلك أن المصرف قد أعطى هذا المواطن ألفي دينار منحة مجانية!.

2 ـ الحرص من ناحية أخرى من قبل الراغبين على التصريف القانوني، لأن سعر البيع فيه أرخص من السوق الموازي، أدى إلى الظواهر التي نعرفها من وساطة ومحسوبية وإفساد الذمم والأخلاق والتقارير الطبية الزائفة، سواء للاستفادة من السفر من هذا الامتياز، أو لإعادة البيع والربح.

3 ـ من المنطقي جداً أنه حسب السعر القانوني، يستحيل عبر المصرف، تلبية كل طلبات التحويل التي ترد إليه، فهو حسب المثال الذي أوردناه فرضاً وهو أن الدولار يساوي ديناراً في السعر الحقيقي، لا يستطيع تلبية إلا الثلث من الطلبات، لأن الدينار الذي يعيد شراءه غير مغطى فعلياً إلا بنسبة الثلث، أما الثلثان الآخران فهما هدية المصرف، مما يخلق تنافساً حاداً يؤدي إلى ظهور الأساليب اللاأخلاقية كعنصر أساسي للكينونة بين المحظوظين، إضافة إلى أن المصرف أمامه التزامات أخرى تستوجب الإيفاء وباختصار مقابل ما يستورد من حاجات المجتمع من دواء وسلع غذائية ومعدات صناعية.. إلخ، ولما كانت كمية النقد الأجنبي المتحصل عليها المصرف محدودة بما يتم بيعه من السلعة الأساسية التي تشكل جوهر قيمة الدينار، ولكي يكون في الإمكان حتى تقدير موازنة مما يحتم تقديراً تقريبياً مسبقاً مما يمكن بيعه من عملات أجنبية، والذي هو في الحقيقة ليس إلا تقديراً تقريبياً لكمية النفط المباعة التي تخصص للسفر والسياحة، فهو في هذه الحالة لا يستطيع بالضرورة تلبية كل الطلبات، لأنها قد تعني أن كل الكمية المباعة تصبح مخصصة للسفر والسياحة مما يجعله في عجز حاد بالنسبة للالتزامات الأخرى، ولأنه حسب السعر القانوني يدفع مقابل الدينار الذي يريد شراءه أكبر من قيمته.

ولكن إن كان الأمر خسارة مؤكدة مادياً ببيع العملات قانوناً بأقل من أسعارها الحقيقية، وتكبد المصرف، وبالتالي الخزانة العامة، الفرق بين السعر الحقيقي الذي اشترى به هذه العملات من الأسواق العالمية و السعر القانوني الذي تباع به محلياً، وإذا كان هذا يقود لا محالة إلى تنشيط سوق موازية تباع فيها العملات بسعرها الحقيقي مستفيدة من خسارة المصرف والخزانة، وإذا كان هذا أيضاً

يؤدي إلى كميات هائلة من النقد المحلي والأجنبي تظل خارج المصرف، وتحرمه من إمكانيات الاستثمار أو حتى الرقابة المصرفية الاعتيادية، كما تفيد المصارف الأجنبية التي تظل تستثمر مقابل صكوكها المباعة لمصرفنا فترة طويلة ـ حسب دورة السوق الموازي ـ قبل صرف هذه الصكوك من قبل المستفيد النهائي منها، وإذا أخذنا في الاعتبار الخسارة المعنوية، وهي الأهم والأعظم، على الأقل في نظري، من نشر فساد لذمة والوساطة وفساد الأخلاق العامة، والشعور بالقهر أو بالذل عند المواطن، فإن من حقنا أن نتساءل:

هل يساوي الإبقاء على السعر القانوني، أو التحديد الرسمي للسعر وتثبيته للعملات الأجنبية تكبد المجتمع كل هذه الخسارة المعنوية والمادية؟!.

إن حجج المصرف في جزء كبير منها منطقية، مشروعة وفي صالح المجتمع لأن السعر المثبت يعني أيضاً ـ على الأقل نسبياً ـ تثبيتاً وتحديداً نسبياً للأسعار يعني أيضاً حماية كبيرة للمستهلك، يعني حماية قيمة الدينار داخلياً وخارجياً من تقلبات السوق العالمي، يعني نسبياً تجنيب المجتمع آثار مشاكل التضخم العالمي.. والحد من استيراد التضخم مع ما نستورده ـ وما أكثره ـ من سلع، هذه جميعاً مبررات موضوعية علمية معقولة ومشروعة مستهدفة الصالح العام، لأن العكس لا يعني إلا انخفاض قيمة سعر الدينار وبالتالي ارتفاعاً قد يكون جنونياً في الأسعار

ولكن هل هذا هو الخيار الوحيد؟ أليس من الممكن البحث عن طريقة تمكننا من تحقيق هدف تثبيت سعر العملات اجتماعياً لتجنيب الحياة الاقتصادية مشاكل التضخم، وحماية محدودي الدخل أنفسهم، الذين يتصرفون الآن ضد مصالحهم، والذين وإن لم يفكروا في السفر يستدينون لشراء عملات يبيعونها، وهم ربما عن جهل يبيعون

حق السفر والسياحة، كما تمكنا من تجنيب المواطن الوساطة ودون أن يجبر على التزييف، وتجنيب المجتمع شراً ربما أخطر من التضخم ومشاكله، المتمثل في فساد الذمة بكل صورة؟!.

إن هدف تثبيت أسعار العملات الأجنبية نبيل وشرعي وسياسة حكيمة وله مبرراته الضرورية والمنطقية والتي لا نشك فيها ولا نحاول، ولكن هل سألنا أنفسنا إن كان ثمة ضرورة لحماية الدينار خارجياً كما هي لحمايته محلياً؟! أليس من الممكن فصل الأمرين، والإبقاء على الحماية الداخلية للاعتبارات السالفة، وإلغاء الحماية الخارجية؟!. إنني أعتقد ـ والموضوع للنقاش ـ أن الأمر ممكن بل واجب فنحن نستطيع تثبيت أسعار العملات الأجنبية فيما له تأثير على الأسعار وعلى الحياة الاقتصادية في عمومها استيراد معدات سلع.. إلخ ولكن نستطيع أيضاً إلغاء الحماية، فيما يتعلق بالبيع النقدي للعملات الأجنبية، معتبرين أن العملة وأي عملة هي سلعة صارت تباع وتشترى بسعرها الحقيقي رغم التثبيت القانوني خاصة وأن المستفيدين من هذا لا يطلبونه لحاجة ملحة وضرورية، بل لحاجة لا شك في أنها كمالية هي السفر والسياحة، إذن عليهم في هذه الحالة شراء العملات التي يرغبون بسعرها الحقيقي الذي اشتراها به المصرف، وأن يتحملوا هم تكاليف سفرهم وسياحتهم ومباشرة، وليس الخزانة العامة.

إن هذا سوف يجنبنا مشاكل عدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ سوف يقضي على السوق الموازية، والتي عندئذ لن يكون لها أي مبرر للبقاء، بدون اللجوء إلى أي وسائل أخرى، وبالتالي القضاء على جملة تجارة العملة.

2 ـ إبقاء الكميات الهائلة من العملة المحلية والأجنبية في المصارف والفوائد الجمة المترتبة على ذلك.

3 ـ لن يؤثر إلغاء تثبيت أسعار العملات ـ وفي هذا النطاق ـ على الأسعار وما في حكمها، لأن العملات المشتراة من قبل المستفيدين ستصرف في الخارج وليس في الداخل، وليس لهدف تجاري، فهم لن يشتروا بها دقيقاً حتى نخشى أن يرتد ذلك على مستهلكي الخبز فيتكبدوا تذبذبات أسعار البيع نقداً بالعملات الأجنبية.

4 ـ إن المجتمع غير ملزم بحماية «الدينار السائح» وتحمل تكلفة الفرق بين سعر الحماية والسعر الحقيقي.. فالسياحة مسألة خصوصية على كل من يطلبها تحمل تكاليفها الحقيقية.

5 ـ المزيد من العدالة في توفير فرص السياحة للمواطنين بدون أي تكاليف أو أعباء جديدة على المصرف والخزانة، فإذا أشرنا إلى مثالنا السابق وهو ثلاث دولارات مقابل دينار بالسعر القانوني، والذي يمكن أن يصير ديناراً مقابل دولار مثلاً، فإن مقابل كل مواطن يحصل الآن على مخصصات السفر ـ في ظل الحماية ـ سوف يتمكن ثلاثة مواطنين من التمتع بهذا الحق حال إلغاء الحماية.

6 ـ هذا بالإضافة إلى انخفاض التكاليف الإدارية التي يتكبدها الآن المجتمع لأن القوانين واللوائح والقرارات وما تتطلبه من إجراءات تنفيذية، تستلزم عدداً لا بأس به من الإداريين ولا بأس من الوقت الذي يصرف في هذه الأغراض سواء من قبل الإدارة المنفذة أو من المواطن المستفيد.

إذن في هذه الحالة وحدها، يستطيع المواطن أن يشتري من العملة الأجنبية ما يشاء، بسعرها الحقيقي، ولم لا مع نسبة عمولة خدمات للمصرف، دون الحاجة إلى أي إجراء أو شروط أياً كان نوعها.

والاعتراض هنا، هل يمكن للمصرف حينئذ تلبية كل الطلبات؟! ألم نقل أن الكمية من العملات الأجنبية محدودة بمقدار وسعر ما يباع من السلعة الأساسية وهي النفط؟!.

إن هذا الاعتراض وجيه في حالة الأسعار المثبتة أو في ظل الحماية، لكنه عند إلغاء الحماية ليس بذي موضوع، أولاً لأن أي دينار في التداول يفترض أن له غطاء والمشكلة، في ظل الحماية، أن الغطاء الحقيقي غير كامل بسبب تثبيت السعر، وبسبب الطلب الكبير، فهو اصطناعي غير حقيقي، وهذا هو سبب كل الإشكالية، أما عندما يلغى التثبيت أو الحماية فإن كل دينار يصير له مقابله الحقيقي من العملات الأخرى ـ إلا في حالة واحدة وهي أن يصدر المصرف دينارات لا غطاء لها أصلاً، وهذا على الأقل من ناحيتي مستبعد وحتى إذا حدث هذا فإن تأثيره لا يمس بيع العملات الأجنبية نقداً فقط بل يمس أيضاً الأسعار وما على شاكلتها. وثانياً إن سعر العملات الأجنبية سواء في فرضية أن كل دينار له غطاء أو هناك دينارات صرفت فرضاً بدون غطاء مع العلم أن هذا لو حدث لا يعني إلا إعادة توزيع الغطاء ليشمل ـ بالانخفاض ـ الدينارات الجديدة، إن سعرها ـ أي العملات الأجنبية ـ سوف يتحدد بما هو متوفر منها بالنسبة للدينار، وبالتالي لا خوف على الإطلاق من هذه الناحية.

إن الخيار إذن واضح، وليس أمامنا كمواطنين إلا حسم الموضوع، ولكن أن نحذر فقط من إغراء الاحتفاظ بامتيازات طريقتين لا تلتقيان حتى لا نفقأ عيوننا بأيدينا.

موقف (4)

منطق اشتراكي

ماذا نعني بالإنتاج؟ من هو المنتج؟ هل يمكن تعريف الإنتاج والمنتج؟ كيف يتوزع الإنتاج؟ أسئلة بالتأكيد ليست الإجابة عنها سهلة، ولا في مثل هذا المقال المحدودة، ونحن في محاولة الإجابة، بداية، بين أمرين:

1 ـ إذا قصرنا مفهوم الإنتاج على الخلق الجديد لمنفعة مادية، فإن هذا المفهوم لا يكون منطبقاً، إلا على المزارع والصانع وأمثالهما، واستبعاد أعمال أخرى، رغم فائدتها الواضحة، مع افتراض إمكانية تحديد ما هي المنفعة؟ ولماذا جديدة؟ وبالنسبة إلى من تكون جديدة ومن المسؤول أو الدافع لخلق منفعة جديدة؟ وفي أي ظروف وبأي شروط يمكن خلق منفعة جديدة؟

2 ـ ولكن حتى لو أخذنا بهذا المفهوم، وإذا ما تساءلنا: ماذا يحتاج عمل المزارع أو عمل الصانع لكي يستطيعا الإنتاج؟ نجد أن إنتاج المزارع أو الصانع ليس إنتاجهما وحدهما فقط، بل تشاركهما فيه عدة مهن أخرى، بحيث إننا لو قصرنا مفهوم الإنتاج على عمل المزارع فقط أو الصانع فقط، لكنّا كمن يعتبر الإنتاج لمن يقطف الثمرة فقط، سواء في ذلك الزراعة أم الصناعة، فالمزارع والصانع

يقطفان ثمرة، شارك آخرون في تنميتها وبالتالي لهم أيضاً حق فيها.

وعلى سبيل المثال، إن المزارع يعمل بأدوات ليست من صنعه، ويحتاج شخصياً وأسرته إلى أدوات ليست من صنعه، وقد يرد علينا بأنها من إنتاج الصانع، الذي يبادل إنتاجه بإنتاج المزارع، ولكن لو كان المجتمع مجرد مزارع وصانع فقط، ولا يحتاجان إلا لما ينتجانه، لكانت الحياة أسهل وأبسط من واقعها. لنستطرد أبعد مما ذهبنا: إنهما أي المزارع والصانع يحتاجان إلى العناية الصحية، وحتى إذا لم يضطرهما المرض إلى طلب هذه العناية لهما ولأسرتيهما، فإن مجرد توافر العناية الصحية يعطيهما الشعور بالاطمئنان النفسي، والذي لا يستهان بدوره في الإنتاج، كما أن المزارع والصانع يستطيعان الإنتاج أكثر وأفضل، إذا كانا حاصلين على مستوى من التعليم مناسب، بل تذهب إلى أن درجة إتقانهما وإنتاجيتهما تتناسب طردينا مع تحصيلهما التعليمي التقني، حيث هما يعملان وفقاً لخبرة مكثفة، انتقلت إليهما عبر التعليم، سواء العادي أم التقني، أي خبرة آخرين صار بإمكانهما استثمارها بالتحصيل العلمي، كما يحتاجان إلى التعليم لأطفالهما، لإكسابهم الخبرة التي تجعلهم يقتصدون في الوقت ويزيدون في الإنتاج.. إذاً، رغم أن المعلم لا يشارك بيديه مباشرة في عمل المزارع أو الصانع، فإنه موجود في عملية الإنتاج ضرورة. فعن طريقه تم للمزارع وللصانع اكتساب خبرة، . وفرت لهما الوقت والجهد وتفادي الأخطاء، وماذا نقول عن العاملين بالطرق والمواصلات؟ والتي من دونها لا يتسطيع المزارع ولا الصانع الحصول على حاجاتهما، ولا حتى تصريف إنتاجهما؟! بل ماذا نقول عن وجود المجتمع بأكمله؟ والذي أعطى وجوده لإنتاج المزارع قيمة، وكذلك لإنتاج الصانع؟!.

وهكذا من الممكن أن نسترسل، حتى أن ما اعتقدناه ربما سهل

التحديد، وجدناه صعب المنال، يجعلنا في شبكة عنكبوتية لا متناهية من العلاقات، يستحيل علينا فيها أن نحدد جزئياً من هو المنتج بالتحديد، وكل ما نستطيع التوصل إليه من تحليلاتنا، وبثقة هو أن الإنتاج جهد جماعي، وليس جهداً فردياً، خاصة في عصرنا الحاضر.

لقد كان تحديد المنتج سهلاً في وقت آخر مضى إلى غير رجعة، عندما كان الإنتاج فردياً إلى حد كبير، عندما كان المزارع ينتج كل حاجاته بنفسه وما أقلها آنئذ، ويستهلك إنتاجه. دونما حاجة إلى التبادل، وعندما كانت الصناعة معدومة أو شبه معدومة.

أما اليوم، والاقتصاد يقوم ضرورة على التبادل وعلى التخصص، وتقسيم العمل، وحيث لا يستطيع فرد أن ينتج، ليس فقط كل ما يحتاج إليه، بل أيضاً حتى بعض ما يحتاج إليه منفرداً، فهو غالباً لا يستطيع إنتاج إلا الجزء اليسير مما يحتاج إليه، وإن كان يجب أن ينتج منه أكثر مما يحتاج إليه ليبادله بما يحتاج إليه عند الآخرين، فصانع الأحذية مثلاً لا ينتج ما يحتاج إليه من غذاء وحاجيات أخرى، بل الملاحظ غالباً أن الجزء اليسير الذي ينتجه كل منتج، يكون غير قابل للاستهلاك، أي لإشباع الحاجات ما لم يجمع مع الأجزاء الأخرى، والتي هي إنتاج آخرين، إذاً، الإنتاج صار بالضرورة اجتماعياً.

هل معنى ذلك أن كل المهن منتجة: المطرب، الحلاق، الممثل، الكاتب، الإداري؟ من الخطورة أن نجازف بإجابة قطعية، فصفة الإنتاجية لا تقوم في المهنة نفسها، ولكن في الحاجة إليها، والحاجة إلى أي مهنة يحددها تطور المجتمع وموارده، ويمكن أن نلاحظ، من ناحية أخرى، أن هناك مهناً، استوجبتها حاجات «مستوردة»، وليست نابعة من المجتمع، ولا تتناسب لا مع درجة إنتاجيته ولا كيفها، ربما هذه الحاجات المستوردة تظهر في مجتمع رأسمالي، والتي

اختلقها البحث عن الربح، أو أن له القدرة على إعالتها وتمويلها، واختلقها في العالم المتخلف استيراد أنماط الاستهلاك هذه مع النظام الرأسمالي، من دون أن تكون مهيأة حتى للنظام الرأسمالي. إن المثل الصارخ على ما نقول السيارة الخاصة، التي دخلت المجتمعات النامية ـ تأدباً ـ وهي ليست في مستوى هذا النمط من الاستهلاك، مما اضطرها إلى إقامة الطرق وتوسيع الشوارع ولو بهدم مساكن الناس، وأن تصرف على هذه السلعة وبنيتها التحتية أكثر مما تصرف، على توفير الغذاء والتعليم لأبنائها، بالطبع لا نريد أن يفهم من كلامنا هذا أننا ضد السيارة الخاصة في ذاتها، فهذا ليس إلا مثلاً، ولكن ضدها حيث المستوى الاقتصادي الاجتماعي لا يسمح بإدخالها، من دون أضرار بالغة جداً، وربما بخلق شكل من التبعية.

المنطق إذاً يقتضينا ألا نحدد اعتباطاً ما هي المهن المنتجة، ولا ما هي المهن غير المنتجة، حتى إذا استثنينا تلك المهن التي، حسب ما أشرنا، دخلت المجتمع بتأثير أجنبي عن المجتمع وحضارته ومستواه الإنتاجي، من حضارة ومستوى إنتاجي ونظام حاجات تبعاً لذلك مختلف. فإننا نستطيع أن نضع تحديداً عاماً ودقيقاً، رغم أنه يبدو من قولنا «عاماً» أنه يناقض قولنا «دقيقاً»، لقد تناولنا في عمل آخر العلاقة بين الحاجة والعمل كعلاقة جدلية، فالحاجة تدفع إلى العمل، والعمل يؤدي إلى خلق حاجات جديدة، وهذا هو جوهر التقدم الاجتماعي والاقتصادي. إذاً الحاجة لا تظهر ـ في الوضع الطبيعي وإذا استثنينا التأثيرات الأجنبية ـ إلا إذا كان المجتمع قادراً على إشباعها، وإذا كانت لديه من الموارد ما يمكن تحويلها أو تخصيصها لهذا الإشباع من دون الإضرار بغيرها، والمهنة، أيّ مهنة كانت، لا تظهر إلا استجابة لهذه الحاجة. فإذا كانت الحاجة

موجودة، يكون من العبث أن ندعي أن المهنة المعينة غير منتجة. وعليه تكون المهنة المنتجة هي كل ما يخلق نفعاً، استجابة لحاجة اجتماعية، وهذه المهمة لن تختفي ما دامت الحاجة إليها اجتماعياً موجودة، وما دام المجتمع يملك القدرة على تمويلها للحصول على منافع هذه المهنة أو تلك.

عليه، فإن السؤال يجب أن يطرح على نحو مختلف جذرياً، إذ المسألة ليست ما هي المهن المنتجة؟ وما هي غير المنتجة؟ ولكن ما هي حاجات المجتمع؟ وهل يحتاج المجتمع إلى هذه المهن أم لا؟ وهل لدى المجتمع القدرة على تمويل ما يستجيب لحاجاته من مهن؟ إن الذي يحكم وجود مهنة أو عدم وجودها أو زوالها هو:

1 ـ هل ثمة حاجة اجتماعية إلى هذه المهنة ومنافعها؟ إن مهنة تربية الخنازير لن تظهر في بلد إسلامي يحرم لحم الخنزير، بمعنى انعدام الحاجة إليها.

2 ـ لا يكفي مجرد وجود الحاجة لكي تظهر المهنة، إن خبرتنا كأفراد تبيّن لنا كم لدينا من «حاجات» مؤجلة، أي هل يملك المجتمع الموارد التي يستطيع بواسطتها إعاشة ممتهني هذه المهنة؟ وذلك بطلب ما تقدمه، سواء كان سلعاً أم خدمات. لهذا السبب لم يتصبح لدينا الكتابة أو التأليف مهنة. رغم أنه لا أحد ينكر أهميتها، ورغم وجود الكتّاب والمؤلفين، إلا أن الحاجة إلى الإنتاج الفكري، إما أنها ليست بعد حاجة اجتماعية، وإما أن المجتمع لم يقرر بعد إعاشة ممتهنيها، ليس بالتأكيد على شكل وظيفة عامة، ولكن بطلب الإنتاج الفكري، مما يمكّن المؤلف أو الكاتب من امتهان التأليف، ولهذا يضطر الكاتب أو المؤلف إلى امتهان مهنة أخرى، ويكون التأليف مجرد هواية.

وعليه، فإن القوانين واللوائح والمنع والإباحة عموماً لا تفيد.

فسنّ قانون بإنشاء مهنة «التأليف الفكري» لن يؤدي فعلياً إلى وجود هذه المهنة، كما لا يمكن القضاء على أي مهنة في حالة توافر الشرطين السابقين، فتحريم الكحول، دينياً وقانونياً لم يمنع، رغم كل الحيطة، من اللجوء إلى التهريب والتقطير، وإذا نزعنا الشرعية عن أي مهنة مطلوبة اجتماعياً، فإن كل ما نفعله هو إجبار المستفيدين منها على دفع مقابل أكثر - بسبب الأخطار - للخدمات أو السلع نفسها، وبمعنى آخر خلق «سوق سوداء» أو سوق موازية لها».

إن السوق السوداء - وكما وضحنا ذلك في عمل آخر - تعني وجود حاجة ووجود قدرة مادية - نقود مثلاً - لدفع مقابل هذه الحاجة، أي إن المستفيدين قادرون على إعاشة ممتهني هذه المهنة أو تلك الحرفة أو الممنوعة قانوناً، حتى لو كانت بتكاليف أعلى مما تستحق وذلك بسبب منعها أو تحريمها. إن المثل الواضح نسوقه. من الحياة اليومية المعيشة، فيما حدث بعد إغلاق محلات «الكوافير» النسائية في بنغازي، خلال الأعوام 1982 - 1986، إن السذج فقط اعتقدوا أنهم بهذا قد قضوا على هذه المهنة، وإنها اختفت إلى غير رجعة، ولكن عملياً لم يحدث شيء من هذا القبيل، إذ استمرت تمارس وربما على نطاق واسع، وإن أصبحت تكلّف جميع المستفيدات منها أكثر مما لو كانت علنية ومنظمة. إلى جانب نتائج أخرى سلبية، ذلك لأن الحاجة اجتماعياً عند النساء موجودة، والقدرة على إعاشة ممتهنيها أيضاً موجودة.

إن كل مهنة تكون منتجة، إذا كانت تستجيب لحاجة اجتماعية، وإذا كان المجتمع قادراً على إعاشة ممتهنيها، ودفع تكاليفها. وستختفي كل مهنة لا يتحقق فيها هذان الشرطان من تلقاء نفسها. لننظر مثلاً إلى المشعوذين! إنهم عملياً يحققون دخلاً أكثر من أي طبيب، رغم عدم شرعية هذه المهنة، ورغم أنني أؤمن شخصياً بأنها

تقوم على استغلال سذاجة وغباء بعض المجتمع، إلا أنني لا أطرح الموضوع من زاوية أخلاقية، لا في هذا المثل ولا في غيره مما سبق، هذه المهنة ـ الشعوذة ـ لن تختفي ما دام هناك من يدفع للمشعوذ لكي يتفرغ، في رغد من العيش، لشعوذته! أي ما دام هناك أغبياء وسذج يتولون على حسابهم إعاشة المشعوذ. والحل منطقياً ليس في سن قوانين ـ تزيد من عائداتهم ـ بل برفع مستوى وعي هؤلاء حتى نقضي على المشعوذين حتى لا يعود أحد في حاجة إلى شعوذتهم.

إن ما أود قوله، ليس بالطبع تبرير كل المهن وقبول كل المهن، ولكن ما أؤمن به إيماناً راسخاً أن تغيير العادات، استهلاكية أو غيرها، لا يتأتى بقرار ولا حتى بقانون، هذا يحمل أصلاً تناقضاً يعيبه كقانون، فهو من ناحية تعبير أيضاً عن حاجة اجتماعية، فكيف يحرم حاجة أيضاً اجتماعية؟ بل يتأتى برفع وعي الناس وإقناعهم وعندئذ قد لا نحتاج حتى إلى قانون، وإذا صدر القانون يكون حاجة اجتماعية لا يتناقض مع حاجة اجتماعية أخرى. فإذا لم يحدث، فإن القانون أحياناً لا يعبّر إلا عن حالة «نفاق اجتماعي».

إن التصنيف الاعتباطي للمهن بأن بعضها إنتاجي والبعض الآخر غير إنتاجي طفيلي، وبالتالي فمنعه قانوناً، إذا لم يكن الجمهور مقتنعاً بذلك، سوف يقود إلى أن المهن الممنوعة تنزل «تحت الأرض»، وتمارس في الظلام، فيفقد المجتمع إمكانية رقابتها والإشراف عليها وتنظيمها، وتصير مملكة الاستغلال المطلق.

إن هناك مؤشرات للعلاج الممكن نسبياً، فالحاجة أحياناً يخلقها توافر قدرة شرائية فائضة، إن الإنسان وكل إنسان منطقي يعد سلماً تفصيلياً لحاجاته، يصنفها على أساس الضروريات ثم ما يليها وهكذا، وفقاً وفي حدود إمكانياته المادية، لإشباع هذه الحاجات، فإذا توافر عند هذا الإنسان فائض من المال، يكون أمام أمرين: إما

الادخار بهدف الاستثمار، إذا كان الاستثمار ممكناً وإما البحث عن أوجه إنفاق هذا الفائض، وهنا تتحول شيئاً فشيئاً الكماليات إلى ضروريات، والدولة تلعب دوراً هاماً في إيجاد هذا الفائض، في القدرة الشرائية عن طريق الإنفاق العام أو التبذير العام. بالأصح، إن ما تقذف به من نقود في السوق لتمويل نشاطاتها أحياناً غير المبررة هو المسؤول عن هذا الفائض فهل إذا لم يوجد فائض في القدرة الشرائية أمكن للبعض أن يفكر في إقامة مصنع «اليخوت» أو شراء حصان بثلاثين ألف دينار؟

إن القاعدة المنطقية تقول، إنه إذا وجدت نقود فائضة عن «الحاجة» خلقت أوجهاً للصرف لم تكن موجودة من قبل، والعلاج بالطبع لا يتأتى بخلق أوجه الصرف، إذ سوف توجد أوجه صرف أخرى، أو الأوجه نفسها تنزل تحت الأرض، مكونة السوق السوداء أو السوق الموازية، بل بالحد من التبذير وامتصاص القدرة الشرائية الفائضة، والتوجيه نحو الاستثمار!.

الإنتاجية مع التخصص وتقسيم العمل الذي يزداد حدة يوماً بعد يوم، ومع تطور المجتمع وتعقد حاجاته، لا تكون إلا اجتماعية، فالعامل في مصنعه والمزارع في مزرعته ليسا المنتجين الحقيقيين فقط، إلا إذا جعلنا من يقطف، الثمرة فقط منتجاً، وفي هذا ظلم واضح، لأنه استحواذ واضح على حصة آخرين ساهموا في إنتاج هذه الثمرة نفسها، فالمعلم والطبيب والمهندس وحتى الإداري ورجل الأمن، وحتى العاملون في الترفيه لهم نصيب في هذه الثمرة، فالعامل ينتج انطلاقاً من خبرة للمعلم دور فيها، مهنياً أو غير مهني، وللطبيب أيضاً، الذي وإن لم يعالج العامل فهو يمنحه الشعور بالأمن الصحي.. إلخ، وهكذا قد لا نحصي كل أولئك الذين، صراحة أو ضمناً، تقدمت أيديهم لتساهم مع الصانع أو مع المزارع، فكيف

يمكن تقسيم الإنتاج على كل هؤلاء؟!.

ذلك بالطبع من المستحيل، إذا ظل الأمر، في مستواه الجزئي، تقسيم إنتاج مزرعة أو إنتاج مصنع، لأن الحق في هذا الإنتاج ليس للعاملين مباشرة فقط، بل لكل أولئك الذين يقفون مع ووراء هذا العامل، أو هذا المزراع. إن أي إنتاج في ظل التخصص وتقسيم العمل هو إنتاج اجتماعي، فلكل فرد حق فيه، وتوزيع الإنتاج في مستواه الجزئي يتناقض تماماً. مع طبيعة الإنتاج الاجتماعية هذه. لا شك في أن تقسيم العمل والتخصص قد مكنا المزارع من التفرغ لمزرعته من دون قلق على حاجاته الأخرى، فكيف يكون له عائدها وحده؟! ومكنا العامل في المصنع أو الورشة من التفرغ لعمله من دون قلق على حاجاته بما فيها الغذائية، فكيف يكون له وحده عائد المصنع أو الورشة؟!.

إن الجهد الذي يبذل في الإنتاج، زراعياً كان أم صناعياً أم غيره، ليس فقط جهد المنتج العامل مباشرة بل معه كل المساهمات غير المرئية التي مكنته، ليس فقط من التفرغ لعمله، بل أيضاً اكتساب الخبرة المنعكسة في إنتاجه، وأعطت لإنتاجه قيمة، إذ لولا وجود المجتمع لما صار لإنتاجه قيمة، إذ ما قيمة إنتاج مصنع من دون من هم في حاجة إليه؟!.

ونحن في جميع الأحوال بين خيارين: إما اعتبار الإنتاج في جملته حقاً اجتماعياً يعود إلى المجتمع في جملته، ليتم بعد ذلك توزيعه اجتماعياً وإما القبول بعودة الإنتاج إلى المنتج النهائي واستبعاد مساهمات الآخرين. ولكنه في هذه الحالة من حق الآخرين، أما التحول إلى هذا النمط من الإنتاج، سواء الزراعة أم الصناعة، لسد حاجاتهم بأنفسهم، وعندئذ سيحدث انخفاض حاد في قيمة الإنتاج نظراً للاستغناء النسبي ـ على الأقل ـ الذي يحصل، بإنتاج كل

لحاجاته ـ افتراضاً ـ أو إن الآخرين سيجعلون من يحتاج إلى خدماتهم يدفع ثمناً غالياً، مما يعني أن هؤلاء يستعبدون، وربما بشكل مبالغ فيه، مساهماتهم في «الإنتاج الزراعي أو الصناعي» غير المعترف بها.

إن المنطق يقتضي أن الطريقة التي يتم بها الإنتاج هي الطريقة التي يجب أن يتم بها التوزيع، فإذا كان الإنتاج فردياً محضاً كان التوزيع فردياً ضرورة، ولما كان الإنتاج الفردي من ذكريات الماضي البعيد، فلا مندوحة عن التوزيع الاجتماعي لجمل الإنتاج، وأي خلل في هذا يمثل ظلماً.

أضف أن هناك شرطاً، في حال تحققه، يكون الأسلوب الرأسمالي، إما خرافة وإما تضليلاً، إذا كان الرأسمالي ملكية بالضرورة اجتماعية، ناتجاً من خيرعام، وليس من حيث المبدأ ملكاً لأي طرف اجتماعي بعينه، فإن الاشتراكية، حتى في شكلها كقطاع عام، تكون هي الشكل المنطقي والفعلي لتأطير نشاطات المجتمع الاقتصادية. إن الخيار بين الرأسمالية والاشتراكية يكون ممكناً في مجتمع، ينتج قاعدياً رأسماله، والذي يكون عبارة عن الناتج العام لقطاعات وأفراد المجتمع، وبالتالي يمكن التساؤل، هل يوزع هذا الناتج العام بالأسلوب الرأسمالي أم بالأسلوب الاشتراكي؟ ولكن في مجتمع لا يرجع أصلاً الناتج العام فيه إلى أي من قطاعات المجتمع، فإن التوزيع الاشتراكي يكون الخيار الذي لا مناص منه.

غير أنه في داخل المجتمع، يمكن للدولة أن تخلق وهماً توجهاً رأسمالياً، سواء بتركها لأفرادها يدخلون في علاقات إنتاج رأسمالية وهمية، لكن هذا الوهم هو لمصلحة الدولة وليس لمصلحة المجتمع وأفراده، إنه يخفي مسؤولية الدولة باعتبارها المتصرف في الرأسمال، ويلقي بالمسؤولية على من لا يملكونه حقيقة، كما أنه ـ بالضرورة ـ يجعل هذا النشاط الرأسمالي الوهمي محصوراً في النشاط المحلي

الصرف، مثلاً في بلد 90 في المئة من دخله يأتي من مصدر واحد كالنفط مثلاً، وهذا الدخل هو بالضرورة ملكية عامة، كيف يمكن لهذا الدخل أن يوزع بالأسلوب الرأسمالي؟ وبأي منطق؟! إن الرأسمالية هذه تضيف إلى ظلمها كرأسمالية، أنها ليست إلا محاباة الدولة لقطاع أو لأفراد على حساب المجموع.

وكمثال على هذا الظلم، ألم تقدم الدولة من الدخل العام، الذي هو ملكية عامة، قروضاً لبناء عشرات المساكن، أخذ أصحابها، الذين بنوها بأموال المجتمع، يؤجرونها لمن لا يملكون بأعلى الأسعار، وليتحول المقترضون إلى أثرياء بفضل المال العام!.

إن الدولة في كثير من الأحيان هي خالقة الرأسمالية، فهي التي موّلت نشأتها ورعت نموها ثم أخذت تعاني منها الأمرّين، عندما أرادت تقليم أظافرها! أليس من الغريب واللامنطقي أن الخزانة العامة تمول «تكوين الرأسمالية» التي تستغل الملاك الحقيقيين للمال العام؟ إن هذا ما يجعل الرأسمالية في كثير من الأقطار النامية رأسمالية من صنع الدولة، إن أولئك الذين يتندرون بمساوىء «القطاع العام» كمثل صارخ لفشل الدولة، ينسون أن الرأسمالية أيضاً من صنع الدولة وأنها تعيش على الدولة.

لو كان دخل بلد ما ناتجاً من عمل أبنائه، وهو حصيلة هذا العمل، فإنه من المنطقي أن يتوزع بطريقة تتضمن الاختلاف، فهذا الاختلاف ناتج ضرورة من اختلاف المساهمة الفعلية في الإنتاج «للمنتج الحق فيما أنتج»، ولاختلاف القيم التي ينظر بها كل إلى أهدافه، ولكن إذا كان ناتجاً من ثروة عامة، فبأي حق وبأي منطق يحصل الاختلاف في التوزيع؟! إن لكل مواطن الحق نفسه في ثروة المجتمع، حيث إن هذه الثروة ليست إنتاج أي فئة فيه، وليست مجموع - على الأقل في الغالب - إنتاج أبنائه.

إننا يمكن أن نجازف بقاعدة نراها عادلة تعطي لكل صاحب حق حقه، إن الثروة العامة ينبغي أن توزع توزيعاً عادلاً، أما ما ينتج من العمل الفعلي فيتوزع بالاختلاف.

لقد ذكرنا، فيما سبق، أن أي مهنة توجد إذا وجد الطلب عليها، أي إذا حقق ممتهنها عائداً يسمح له بالحياة. فلا فائدة مثلاً من منع المشعوذ من ممارسة الشعوذة إذا كان هناك من هو مستعد لدفع الثمن عن الشعوذة. وأساليب المنع لن تؤدي إلا إلى ارتفاع عائدة المشعوذ. فكل لمهن، إذاً، اقتصادياً منتجة، بالقدر الذي تستجيب فيه لحاجة ذات قدرة على الإشباع، وأعني بذلك أنها تملك وسائل وإمكانيات الإشباع. وهناك اعتراض أراه شرعياً: ألا يعني هذا أن الحاجة التي لا تملك لا الوسائل ولا الإمكانيات، تخرج عن هذا الإطار، وبالتالي تكون حاجة خيالية؟ (أمنية) إن مواطني بلد ما يعانون الأمراض، أليست حاجتهم إلى الدواء مبررة ومشروعة؟ ولكنه لا يحصلون عليه، هل عدم حصولهم على حاجتهم من الدواء يجعل هذه الحاجة خيالية؟

لقد فهم هنا أن الحاجة الخيالية هي نقيض الواقعية، وعلى هذا النحو لا يمكن تصور حاجة مريض إلى الدواء على أنها حاجة خيالية، ولكن لو كان هذا هو المقصود لكان الاعتراض محقاً، ولكن هل وجود الحاجة الملحة جداً إلى الدواء يؤدي إلى ظهور مهنة صناعة الدواء من دون توافر الامكانيات والوسائل لذلك؟ لا أخال المعترض يجب بالإيجاب، وعندئذ يظل صحيحاً أن الحاجة وحدها، مهما كانت ملحة وواقعية، لا تؤدي إلى ظهور ما يشبعها، وهذا ما يسمها بالخيالية، تماماً، كما أن وجود الإمكانيات والوسائل وحدها دون الحاجة لا يؤدي إلى ظهور مهنة ما، فتوافر العنب وزراعته وجودته في مجتمع مسلم لا يؤدي إلى ظهور صناعة النبيذ، بافتراض عدم وجود

حاجة إلى هذه المهنة، في مجتمع يحرم الخمر.

وإذا كانت الحاجة من دون موارد وإمكانيات هي حاجة خيالية، فإن ـ بالمقابل ـ استخدام الموارد والإمكانيات فيما لا يستجيب لحاجة هو تبذير لا عقلاني لهذه الموارد، وما أكثره في العالم المتخلف!.

أليس من الممكن أن يحدث استخدام الموارد والإمكانيات فيما لا يستجيب فعلاً لحاجة اجتماعية، وإن هذه الموارد والإمكانيات المبذرة قد تكون حولت مما يشبع الحاجات، فتظل هذه من دون موارد وإمكانيات، وتبذر الإمكانيات فيما لا يستجيب لحاجة، وفيما قد يخلق حاجة اختلافاً، فتعود تضغط بدورها طالبة الإشباع، كما تفعل الحاجات التي تركت من دون موارد.

هذا الوضع المأساوي المتناقض، ينشأ عن التدخل العسفي. فنظم الوصايا السياسية لم تعد تكتفي بالعسف السياسي، بل صارت تشمل التداخل في «ميكانيزم» حاجات الناس.

موضوعياً قد يكون للتدخل السياسي في «ميكانيزم» حاجات الناس، ومحاولة كبح نموها كمّاً ونوعاً له ما يبرره في الطريقة نفسها، التي يتم بها هذا النمو نفسه، فقد يحدث، لاعتبارات ناقشناها، أن الحاجة لا تنمو نمواً طبيعياً في اتساق مع الموارد كدافع وهدف معاً، وبالتالي يتحول خلق الحاجات إلى اختلاق الحاجات مما يجعل الموارد غير قادرة على اللحاق بها، وحاجة المجتمع لا تمكن من تطوير الموارد بالسرعة نفسها التي تنمو بها الحاجات، فتظهر الحاجة إلى كبح هذا النمو، مما يعني اللجوء إلى نظام القطاع العام.

ولكن علينا أن نتذكر أن الدولة، إلى حد كبير، مسؤولة عن هذا الخلل، التي تحاول بعد ذلك علاجه، مسؤولة بسبب تبذيرها أحياناً الموارد والإمكانيات فيما لا يستجيب لحاجة اجتماعية، مسؤولة أيضاً بسبب اختلاقها حاجات، تتحول إلى ضاغط يطالب الإشباع.

هل كل مهنة فعلاً استجابة لحاجة؟!.

إذا كان الأمر كذلك فلا نحتاج إلى أي تنظيم مسبق أو ترخيص أو منع، ولما حدثت الهوة بين العاملين في الإنتاج وغيرهم، ولصار هذا الغير في حدود الاحتياج الفعلي، الذي بإمكان المستوى الإنتاجي في المجتمع إعالته، من دون ضرر. ولكن الذي يحدث فعلياً غير ذلك وهذا لسببين: أولهما التقليد وثانيهما تبني طرق حياة ومستوى حياة نشأت في مجتمعات أخرى كتعبير عن حاجتها ومتناسب مع مستواها الإنتاجي، مثلاً لذلك أماكن الترفيه، المدن السياحية، الفنادق الفخمة، النشاط الإعلامي والفني: غناء، موسيقى... إلخ، ليست في حقيقتها وفي مجتمعات كثيرة إلا تقليداً. والدليل على ذلك أن الإقبال على استهلاكها محدود جداً، مما يدل على أنها ليست حاجة اجتماعية بعد، يمكن للمجتمع أن يتحمل أعباءها فردياً، ويمكن أن نلاحظ التعامل معها من قبل الجمهور، لكي ندرك هذه الحقيقة واضحة. لا أعني بذلك أن هذه الأنشطة غير مهمة في ذاتها، فهذا ليس بيت القصيد. ولكن ما أود قوله أن كل مجتمع له قدرة محدودة على إعالة مثل هذه النشاطات، ولا يمكن ـ في حالة النمو الطبيعي ـ أن يظهر منها أكثر ما هو قادر على إعالته، لكن التقليد أفسد هذا المنطق وأخلّ بالنمو الطبيعي، مما حمّل المجتمع (الدولة) أعباء لا أحد في حاجة حقيقية إليها. وبهذا القدر، قد تكون ـ في هذا ـ مسؤولية الدولة واضحة في نقل أنشطة وتجهيزات إلخ... غير مطلوبة بعد اجتماعياً، ربما مكنّها من ذلك توافر الموارد في فترة ما، ولكن عندما تنكمش هذه الموارد تظهر الحقيقة أوضح ما يكون. وعندئذ تعجز الدولة عن إعالتها، والناس لن يتحملوا إعالتها لأن حاجتهم إليها لم توجد بعد. أما تبني طرق حياة ومستوى حياة نشأة في مجتمعات أخرى فإن مسؤولية المواطن

صريحة. فهو خاضع للإغراءات سواء عن طريق الإعلان المرئي خاصة أم المجلات والصحف والسفر والسياحة، مما يقوده إلى تبني طرق حياة وأنماط استهلاك لا تتناسب مع دخله الحقيقي وليس الإسمي، ويجعله في تناقض رهيب بين قدراته الفعلية وما اختلقه من حاجات، ليست بعد حاجات حقيقية، مثلاً السيارة قد تعجب البعض، أليست السيارة حاجة ضرورية؟ لا أشك في ذلك الآن، ولكن يجب أن نلاحظ أن أي حاجة ستكون ضرورية، إذا كان للمجتمع أو للفرد القدرة على إشباعها، فالحاجة لا تنشأ من فراغ، وتلك التي تنشأ من فراغ ليست حاجة بل أمنية، والسيارة كمثل تجمع بين أنها أمنية، وأنها لأسباب ظرفية تمكن المجتمع من توفيرها، لكن هذه القدرة عرضية، وهذا ما يعذب مواطني كثير من المجتمعات: إنها صارت ضرورية لكن القدرة على استمرارية إشباعها ليست مضمونة.

لقد نشأت السيارة في مجتمعاتها تدريجياً، تستجيب لحاجة اقتصادية قبل أن تكون ترفيهية أو لمجرد الانتقال. لقد نشأت تخدم حاجة اقتصادية، كتشغيل الآلاف مباشرة في قطع الغيار، ولهذا فإن استهلاكها أيضاً يخدم اقتصاد المجتمع، ويسطيه من ضمن عناصر أخرى، القدرة على توفيرها الدائم، الدائرة مكتملة، صناعة السيارة تعطي القدرة على اقتنائها واستهلاكها، واقتناؤها واستهلاكها يعطيان القدرة على تصنيعها. أما في المجتمعات التي تبنت السيارة، فلا يوجد أن نوجهه إلى أنفسنا، أفراداً وكمجتمع، هل مستواها الإنتاجي، أو في حالة الفرد هل دخولنا تسمح بتبني هذا النمط أو ذاك المستوى من الحياة؟!.

إن المنطق يقتضي منّا ألا نتبنى إلا ما يتناسب مع مستوانا الإنتاجي

الفعلي، وليس الظرفي فإذا لم نحترم هذا المنطق تملّكنا الشعور بالحرمان والقهر.

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة أصعب من الدخول فيها، لكن الأمر يستوجب ضرورة المحاولة لإحداث توازن بين حاجاتنا وقدراتنا الفعلية ومستوانا الإنتاجي الحقيقي. والبداية تكمن في عقلنة نشاطنا الاقتصادي وعقلنة رغباتنا حتى حاجاتنا، ولم لا؟ ليس فقط على مستوى الأفراد بل أيضاً على مستوى الدولة، والتي أحياناً كالجمل لا يرعى عوج رقبته، فتتهم غيرها بما هي مسؤولة عنه، إن أمام المجتمعات هذه خيارات ثلاثة:

1 ـ أن تطور موارده وتنميها لتلحق على الأقل بنمو حاجاتها، لكن هذا الخيار لا يكون ممكناً، دائماً، ولا في كل المجتمعات إذ يتطلب شروطاً موضوعية مثل توافر الموارد المالية، وحتى إذا توافرت تظل الإمكانية معلقة على مستواها التقني والتنظيمي، إذ لا يعقل أن مجتمعاً متخلفاً يمكن أن ينمي موارده حتى لو توافر لديه المال لتلحق بنمو حاجاته بما فيها المستوردة.

2 ـ أما الخيار الثاني فهو الكبح الذاتي للحاجات. فعلى مستوى الفرد قد يرى معروضاً في الواجهات ما تطمح إليه نفسه، لكنه يتحسس جيبه ويقدر دخله ثم يقرر صرف النظر عما هو معروض. وكذلك المجتمع قد يطمح إلى أشياء كثيرة، لكنه يدرك أنه لا قبل له بها، وإذا تحقق الكبح الذاتي فلن تعود هناك حاجة للخيار الثالث، لكنه قلما يتحقق.

3 ـ أما الخيار الثالث فهو بكل بساطة التدخل في المعروض بقرار سياسي أي القطاع لعام، حتى لو مارسه الأفراد وليس الدولة.

إذا كان الإنتاج اجتماعياً بالضرورة فيحتم أيضاً أن يكون

التوزيع اجتماعياً، وبالتالي حق المجتمع في أي إنتاج جزئي مباشر ينبغي أن يكون محفوظاً حتى يمكن توزيعه اجتماعياً، وإذا سنح المنتج المباشر حقه، فإن حق الآخرين، الذين لا يظهرون معه في عملية الإنتاج المباشر، يجب أن يعود إلى المجتمع، لكي يوزعه اجتماعياً في تمويل تلك الخدمات، التي لا يقبل فيها تمييز كالتعليم والصحة مثلاً. إذ ما ذنب ابن عامل النظافة حتى لا يحصل على التعليم الواجب أو العناية الصحية اللازمة مثل ابن المنتج في مصنع؟ إن فروق الدخول أو عوائد الإنتاج لا يجب أن تحكم نوعية التعليم أو العناية الصحية مثلاً. إن عامل النظافة قد ساهم أيضاً إلى جانب المنتج في المصنع والمزارع في المزرعة والموزع في محله في الناتج الاجتماعي، ولأنه من الصعب بل من المستحيل الوصول إلى تحديد دقيق لقيمة ما ساهم به كل فرد في المجتمع، فإن عائد المجتمع من الإنتاج يجب أن يوزع بالتساوي المطلق على كل أفراد المجتمع لا عينياً (نقود أو بضاعة) بل في صورة خدمات يستفيد منها كل من يحتاج إليها، خاصة تلك التي تتدخل في خلق فرص المستقبل، إن المنطق الاشتراكي يقتضي، أنه حيث الإنتاج اجتماعي، بالضرورة، فإن توزيع الإنتاج لا بد أن يكون اجتماعياً. ومهما كانت إغراءات الرأسمالية فإن المنطق يظل اشتراكياً.

موقف (5)

هل فشلت الاشتراكية

وهل هذا يحتاج إلى سؤال؟

ألا يكفي ما تتناقله وكالات الأنباء؟

ألا يكفي ما تعرضه النشرات المرئية؟

أنظمة تنهار هنا، الملايين تزحف هناك، أحزاب تغير جلدها مع أسمائها، تماثيل ماركس يُطاح بها، لينين يسقط من عليائه تحت أقدام جموع العمال، رمز دكتاتورية الطبقة العاملة يسقط تحت أقدام الطبقة العاملة! أهذا هو المنطق الحتمي للتاريخ؟! والأتباع كعبّاد الشمس حين تغيب، أو كاليتامي في جنازة أبيهم. الأنظمة الاشتراكية تنهار تباعاً.

هذا واقع نسمعه في كل نشرة، لا تختلف إلا في حماس المذيع، ونراه في كل صورة، ونعايشه في انسحاب العملاق دولياً أمام منافسه، وانكماشه ليلعق جراحه، تاركاً له الساحة الدولية، يلعب فيها كما يشاء، فارضاً نظامه الجديد القديم!.

هذا واقع له قوة الحجة، إنه واقع لا يمكن نكرانه ولا التعامي عنه، ولكن هل يبرر الانزلاق، من تقرير هذا الواقع المعاش، من انهيار الأنظمة الاشتراكية، إلى انهيار الاشتراكية؟ الواقع أيضاً يثبت

لنا أن الانزلاق من هذا أمر سهل ومغرٍ إذ لا يلبث أن يحل الحكم بفشل الاشتراكية في أذهان الكثيرين وأفكارهم وكتاباتهم محل انهيار الأنظمة الاشتراكية، ولا سيما إذا كانوا يتمنون ذلك، إلا أنه بقدر ما هو سهل ومغرٍ، فإنه يخفي سؤالاً شرعياً: هل انهيار الأنظمة السياسية يعني أيضاً انهيار الاشتراكية وفشلها؟

وإذا كان انهيار الأنظمة الاشتراكية حقيقة واقعة ليست محل شك، فإن الانتقال وبهذه السرعة من تقرير واقع، إلى الحكم بفشل الاشتراكية، نظرياً، لا بد من أن يكون موضع سؤال وبحث جاد.

أليس من حقنا أن نرتاب في هذا الانزلاق المغري والسهل؟ وبخاصة أننا نعرف أن لهذا الانزلاق أسباباً عدة، وأنه لا يأتي دائماً من أطراف محايدة، بل أحياناً من أطراف شامتة وحاقدة، هي طرف في الصراع الأيديولوجي، أليس من حقنا أن نسأل، هل انهيار الأنظمة السياسية يعني فشل الاشتراكية؟ وهل الانهيار السياسي هو السبب في فشل الاشتراكية؟ أم فشل الاشتراكية هو السبب في انهيار الأنظمة السياسية؟

هنا انزلاق أيضاً لا يتورع ولم يتورع عنه المغرضون والساذجون، إذ نراهم يمرون سريعاً كالبرق من تقرير واقع الانهيار السياسي إلى فشل الاشتراكية، واعتبارها سبب الانهيار. فهل الاشتراكية مسؤولة عن انهيار الأنظمة أم أن أسباب انهيار الأنظمة هذه تكمن في الأنظمة نفسها، أم أنها ضد الاشتراكية رغم أنها ترفعها شعاراً؟! هل انهيار الاشتراكية وفشلها راجعان إلى انهيار الأنظمة السياسية؟

ثم أي اشتراكية هذه التي يصدر عليها الحكم بالفشل، تبعاً أو سبباً لانهيار أنظمة ترفعها شعاراً؟ ثم هل يكفي أن ترفع الاشتراكية شعاراً، لكي تحمل أوزار الأنظمة التي تتخفى وراءها؟

من سوء الحظ، أن الاشتراكية، كما خلّفها لنا التراث الفكري، مصطلح عام وفضفاض في أذهان الكثيرين وعلى أقلامهم. فأي اشتراكية تعني؟ وبخاصة أن هناك اشتراكيات، إذا صدقنا كل من يعطي هذه التسمية لمذهبه، وهذا حقه، أو ألصقه التاريخ به، فهل المقصود الاشتراكية القومية التي أقامها هتلر؟ أم الاشتراكية النقابية، والتي تطالب بإلغاء نظام الأجور، وأن يقيم العمال نظاماً للحكم الذاتي في الصناعة بعد تأميمها، والتي تعارض بشدة أي تدخل للدولة؟ أم الاشتراكية الفابية، اشتراكية سدني وب وباترس وب وبرناردشو؟ أم اشتراكية الدولة التي نظّر لها الفرنسي لوي بلان. والداعية إلى تدخل الدولة، وعلى نطاق واسع، عكس الاشتراكية الفابية، أم اشتراكية شارل فورييه وروبرت أوين التعاونية؟ أم الاشتراكية الإنسانية التي تربط الاشتراكية بالديمقراطية؟ أم اشتراكية الأساتذة، الذي ظهرت في ألمانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر، والتي تدعو إلى تحسين أحوال العمال عن طريق التشريعات، كالتأمين الاجتماعي وصناديق الادخار؟ أم اشتراكية الشركاء؟

ألا يجدر بنا أن نحدد أي اشتراكية نعني حتى لا يكون حوارنا كحوار الطرشان، وحتى لا نضع كل شيء في سلة واحدة؟!.

أضف إلى ذلك صعوبة أخرى خاصة بالثقافة العربية، تقوم في أن مصطلح الاشتراكية، ترجم إلى العربية ترجمة غير موفقة، جعلته يولد وهو يحمل الغموض، ويثير الالتباس، فيوصف بالاشتراكية ما ليس اشتراكياً، ويشار إلى الاشتراكية بما ليس اشتراكياً، مما جعل الحوار، في كثير من الأحيان حوار طرشان، فإذا تحدثت عن الاشتراكية يواجهونك بنقد ما ليس اشتراكياً، وإذا انتقدت ما ليس منها حملوه على الاشتراكية.

نحن نعتقد أن أخطر عاهات العقل التسليم بالأمر الواقع على أنه مسلمات نظرية، غير قابلة للارتياب، إذ يكفي في نظر الكثيرين أنه واقع. ولكن رغم ما في الواقع من قوة الحجة، فإنه يجب أن يكون موضع ارتياب وسؤال. فقوة الحجة تخفي أحياناً حاجة ملحة إلى الوضع موضع سؤال، بل إن جوهر التفكير هو ضد التسليم، هو الارتياب حتى فيما يبدو يقيناً!.

من المؤسف أن البعض غيّر جلده سريعاً، وتحول بين يوم وليلة من مدافع عنيد عن الاشتراكية إلى معول هدم، يسارع ليعرض خدماته، وليحصل على حصته في هدم ما تبقى من بناء، حُسب يوماً أنه الاشتراكية، وهو ربما ـ أود أن التمس له العذر بحسن النيات ـ لم يفهم على وجه الدقة، ما هي الاشتراكية التي يجب الدفاع عنها رغم كل ظروف الإحباط؟ ولا ما هي الاشتراكية المعروضة للبيع في المزاد.

من المؤسف أن يفكر المثقف حسب المناخ السياسي، وأن يترك زمام الأمور النظرية لسياسيين فيما لا يفقهونه، مكتفياً بتبرير إجراءاتهم العملية، التي ربما فرضها واقع معين، لا بعد نظري، ربما أيضاً لأنه لم تجر التفرقة بدقة بين الواقع والإمكان، فتارة يفرض على الواقع إمكان ليس مهيأ بعد له، وطوراً يفرض الواقع على أنه الإمكان الوحيد، إن الواقع ليس بالضرورة الإمكان الوحيد دائماً، والإمكان لا يتحول إلى واقع لمجرد أننا نريد ذلك.

وقد نلتمس العذر للسياسي التنفيذي، الذي في مواجهته الواقع المعاش بمشاكله وأزماته وإلحاحاته، لا يعبأ كثيراً بما يجب، لاجئاً إلى الحلول الوسطى الوقتية لحل مشكلات راهنة، لكن ما هو ميزة التنفيذي يصير عيب المثقف، ولما كان المثقف ليس مسؤولاً عن التنفيذ، فلماذا يلاحق أذيال التنفيذي مبرراً إجراءاته الوقتية نظرياً،

وعلى حساب الغاية القصوى، التي يجب أن تقود أمام أعيننا مسيرة الإنسانية، رغم الإحباطات التي تواجهنا في الطريق.

وقد نلتمس العذر أيضاً للجماهير، حين عانت ما قدم إليها باعتباره الاشتراكية، وما صور لها أنه الجنة الموعودة، فعاشت في جهنم العوز والحاجة، وما قدم إليها على أنه الحرية فوجدت الأغلال تكبلها، ووعدت بتحسين شروط حياتها، فاستيقظت على البؤس، إن الإحباط قادها في ثورة اجتثت الأخضر واليابس.

من الصعب أن نلتمس عذراً للمثقف، الذي مثلما انساق وراء الدعايات الرسمية، انساق بالسهولة نفسها مع هيجان الجماهير، كافراً بكل ما سبق أن آمن به، مؤمناً بكل ما سبق أن كفر به. إن أقدامنا منغرسة في الواقع، فمن الحماقة ألا نعرف بدقة مواقع أقدامنا، ولكن نظرنا هو الذي يقودنا إلى الأمام، حتى لا نظل نتخبط في الواقع المعاش.

إن حياة الإنسان وحدة جدلية من واقع وإمكان، ولا يحل أحدهما محل الآخر، ولا يمكن أن نستغني عن أحدهما، وأي خلل في هذه العلاقة الجدلية، سيجعلنا ندفع الثمن غالياً، وإذا كانت مهمة التنفيذي تنحصر في مواقع أقدامنا، فإن مهمة المثقف النظر إلى الأمام، رغم ظروف الواقع، فإذا لم يفعل أو مُنع سار المجتمع كالأعمى، يتحسس فقط مواقع أقدامه، سجين الواقع!.

بالرغم من غموض مصطلح الاشتراكية، الذي يرد على كل لسان وقلم، مؤيداً وما أقلهم اليوم، ناقداً وما أكثرهم، فإن ربطه بالقرائن التاريخية والمعطيات السياسية الراهنة، يجعلنا نفهم أن الاشتراكية، التي توصف بالفشل والانهيار، هي اشتراكية القطاع العام أو رأسمالية الدولة. فماذا يؤخذ على هذا النمط من الاشتراكية؟

دعونا نناقش المآخذ بعقلانية باردة، ولننظر فيما إذا كانت هذه المآخذ لا تصيب الرأسمالية أيضاً وأن الاختلاف أحياناً كمي لا كيفي، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تفشل هذه وتنهار، وتزدهر تلك!!؟.

سيقول قائل، وهو محق، إنكم أيضاً من منتقدي هذا النمط من رأسمالية الدولة، هذا صحيح، وليس لنا أن نتملص، ولا نريد التملص، وما قلناه لا زلنا نعتقده، إذاً، لماذا نأخذ على غيرنا ما فعلناه نحن؟ هل نجيز لأنفسنا ما لم نجزه لغيرنا؟!.

بماذا نرد على هذا الاعتراض الشرعي؟ هل يكفي أن نقول إنه كلمة حق أريد بها باطل؟ ربما هذا لا يكفي، فلنوضح بمثل محدد.

وجه باريتو نقداً عنيفاً للأنظمة النيابية، ولمبدأ النيابة، وشرّح نظام الأحزاب والحزبية، ونحن فعلنا الشيء إياه، فهل نحن وباريتو في سلة واحدة؟!.

الهدف هو الذي يحدد وجهة النقد وليس النقد هو الذي يحدد وجهة الهدف، وباريتو في نقده مبدأ النيابة والحزبية، ينطلق من مبدأ النخبة التي لها، في رأيه، وحدها حق الحكم، لا نيابة عن أحد، فهو يرفض للمجتمع حتى حق اختيار حكامه، أما نحن فإننا ننتقد مبدأ النيابة والحزبية في اتجاه معاكس تماماً، من أجل إثبات حق الجميع في الحكم، من أجل ديمقراطية مباشرة لا تستثني أحداً، من أجل إلغاء حق النخبة في الحكم. وإثبات حق الجميع في الحكم لا يعني أنه الواقع، ولكنه سيظل حقاً حتى لو تكالبت عليه الظروف، وغيّبته الأخطاء، فالواقع لا يخلق حقاً.

هكذا، أيضاً، في نقدنا اشتراكية الدولة، أو القطاع العام، الذي ربما نلتقي فيه الآخرين كما التقينا باريتو ولكن لهدف معاكس،

فنحن ننتقد اشتراكية الدولة أو الاشتراكية الجبرية، من أجل اشتراكية حرة، من أجل التشارك الإرادي لأناس أحرار، بينما غيرنا ينتقد الاشتراكية من أجل الإبقاء على نظم الفوارق والعلاقات الظالمة ديدنهم في هذا مأثورة أرسطو: ليس في الإمكان أبدع مما كان، أما نحن فنقول، إنه بالإمكان أبدع مما كان!.

إن الإنسانية تتقدم ولا تراوح مكانها.

على هذا الأساس، نأخذ منتقدي القطاع العام من ألسنتهم، ونسألهم: وماذا تأخذون على القطاع العام ولا يوجد في القطاع الخاص؟ ولماذا، في القطاع العام، فشل وانهيار، وفي القطاع الخاص نجاح وازدهار؟ ألأن هنا قطاعاً عاماً وهناك قطاع خاص، أم لأسباب أخرى يتعمدون تجاهلها؟ وإذا كان الفرق كمياً وليس كيفياً، فكيف نفسر الانهيار هنا والازدهار هناك؟!.

إذا لخصنا الأسباب، التي يُفسر بها انهيار اشتراكية الدولة، نجدها أربعة أسباب:

1 ـ ملكية الدولة للقطاع العام.
2 ـ فقدان المبادرة الخاصة.
3 ـ إن الجميع أجزاء في قطاع الدولة.
4 ـ تدخل الدولة.

فإذا تمعّنا في هذه العوامل، نجدها متوافرة أيضاً فيما يسمى بالمجتمعات الرأسمالية، فأي بلد رأسمالي يخلو من قطاع عام؟ من مشروعات وشركات ترجع ملكيتها مباشرة إلى الدولة، وتديرها الدولة. ولهذه المشروعات أهميتها في الاقتصاد الوطني، رغم تفاوت هذه الأهمية من مجتمع رأسمالي إلى آخر. السؤال، إذاً، لماذا لم تظهر

سلبيات الملكية العامة و ملكية الدولة في هذه المجتمعات، وظهرت في المجتمعات الاشتراكية؟

إذا كانت الملكية العامة سبباً، فإن سلبياتها لا بد أن تظهر، حيث يوجد قطاع عام. فالمنطقي أن السبب لا يرجع إلى الملكية العامة في ذاتها، وإنما إلى أمور أخرى غيرها.

حتى الملكية الخاصة، التي يتشدق البعض بفضائلها وميزاتها، لم تعد الملكية الخاصة المعروفة. وإذا كان صحيحاً أن ملكية رأس المال الخاصة، قامت عليها الرأسمالية، فإن هذه الملكية الخاصة، قد تغير من مرحلة إلى أخرى، حتى صار يصعب اليوم انطباق التسمية عليها. إن صورة المالك الذي يشمر عن ساعديه، ويعمل مع عماله، الذين يعملون تحت إشرافه المباشر، ويتابع كل كبيرة وصغيرة، ويحمل مفاتيح المشروع في جيبه، صورة باتت اليوم ساذجة عن النشاط الاقتصادي، في العالم الرأسمالي. هي بقايا ماضٍ ولّى. وصحيح أيضاً أن هذا لا يعني أنها لم تعد موجودة، ولكن وجودها صار كوجود المحراث البدوي، إلى جانب المحراث الآلي، أو كوجود الجمل كوسيلة نقل إلى جانب الطائرة.

إن القطاع المؤثر كماً وكيفاً في البلدان الرأسمالية، إذا ما استثنينا القطاع العام، صار يخضع لنمط من الملكية جديد، هو النمط المسمى الملكية المساهمة Societé Anonyme أو بدقة لغوية، الملكية مجهولة المالك، أو بمعنى أفضل الملكية الجماعية. فأين وكيف نصنف هذه الملكية؟ إنها ليست خاصة، وإن كانت ليست أيضاً ملكية الدولة. صارت الآلاف وربما الملايين تملك معاً شركة واحدة أو مشروعاً واحداً، وهي. باختصار ولا داعي للخوض في تعقيدات الموضوع ـ لا تعرف عن الشركة التي تملكها إلا مؤشرات لوحة الإعلان في بورصات الأوراق المالية. أليست هذه أقرب إلى القطاع

العام منها إلى القطاع الخاص، ولا سيما في نمط إدارتها؟! فلماذا لا تظهر فيها، إذاً، سلبيات الملكية العامة؟ والتي هي أقرب إليها منها إلى الملكية الخاصة، أو كما أفضّل تسميتها الملكية البعضية. وبينما نرى في الملكية العامة في الأنظمة الاشتراكية كل السلبيات وعوامل الانهيار، ننسى أن ما تقوم عليه الرأسمالية ليس بعيداً، كما يُعتقد، عن القطاع العام!.

وسواء كان قطاعاً عاماً أم ملكية جماعية، فإن المالك في المجتمعات الرأسمالية لا يدير ملكيته، وهو يقودنا إلى وضعية العاملين. صحيح أن الجميع في القطاع العام، في الأنظمة الاشتراكية، أجراء، ابتداءً من رئيس الدولة إلى أصغر موظف، وأن كل فرد في سن العمل هو موظف، يتلقى أجراً من الدولة، وليس في نيتنا إخفاء ولا تبرير سلبيات هذه الوضعية، من تكاسل وفقدان الحافز، إلا أننا نريد أن نسأل، باستثناء حيز ضيق من النشاط الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي، الذي لا يزال يدار بالملكية الخاصة التقليدية، أليست النسبة الغالبة أجراء أيضاً، من مخترعين وأطباء ومحامين وصحافيين وفلاحين وعمال ومديرين ورؤساء إدارات، في المشاريع الرأسمالية؟ لقد كان جزء من الرأسمالية يلعب أدواراً كأرباب عمل ومنظمين ومديرين ومهندسين ومخترعين، لكن صارت هذه المهمات الآن من اختصاص موظفين يقومون بها بالأجر، أي أجراء. فلماذا لا تظهر سلبيات الأجرة هنا أيضاً؟ لماذا لم تفعل آلياتها فعلها في مجتمعات القطاع العام؟!.

ثم إذا اقتطعنا أي إدارة لقطاع عام في الأنظمة الاشتراكية، وقارناها بقطاع اقتصادي رأسمالي، سواء كان للدولة أم ملكية جماعية، وإذا غضضنا النظر عن الملكية هنا ونمطها هناك فإن الإدارة الفعلية تتماثل أو حتى تتطابق، فلماذا ينجح هناك ما يفشل هنا؟

صحيح هناك أسباب، وليس هذا ما نجهله، ولكنها لا ترجع إلى نمط الملكية ولا إلى نظام الأجرة.

وهكذا يمكن أن نتناول مسألة فقدان المبادرة الخاصة، والتي ينظر إليها كعامل مهم في انهيار الأنظمة الاشتراكية، فالجميع أجراء، وبالتالي لا مبادرة، هذا واضح، فالمبادرة ترتبط بالملكية، ولا يبادر إلا من يملك وفيما يملك، لأن المبادرة تعني المخاطرة سلباً وإيجاباً، ولا يخاطر إلا من يملك وفيما يملك. لنسلّم بهذا، ولكن الحال في النظام الرأسمالي لا يقل سوءًا عما هو عليه في الأنظمة الاشتراكية، بحيث يمكننا أن نقارن عدد الذين يملكون المبادرة الفعلية في النظام الرأسمالي بعدد الذين يملكون المبادرة بحكم وظائفهم في نظام اشتراكية الدولة، وإذا عترض علينا بأن كوابح الوظيفة تحد من المبادرة، فإننا نقول أيضاً، إن كوابح الخوف من الخسارة، لا تقل حدة عن المبادرة.

صحيح أن الاشتراكية لا تعني نزع المبادرة من كل أفراد المجتمع، ووضعها في يد الدولة، إذ أن هذا يعني ـ نظراً لطبيعة الدولة نفسها كوكيلة عن المجتمع ـ اللامبادرة على الإطلاق، أو على الأقل ضعف المبادرة. ولكنها تعني ضمان المبادرة لكل أفراد المجتمع، وذلك يمنع أن تتحول مبادرات البعض إلى عائق أو قيد، يشل مبادرات الآخرين، وإذا كان لنا أن ننقد الدولة، لأنها تسلب مبادرات الأفراد من أجل اللامبادرة أحياناً، فإن لنا أيضاً الحق نفسه في أن نوجه النقد إلى نظام، يتيح لبعض الأفراد أن يجعلوا من مبادراتهم حاجزاً، يعوق بل يمنع مبادرات الآخرين، لمجرد أنه، لظروف مستقلة في غالب الأحيان عن مبادرات هذا البعض نفسه، تمكّن من امتلاك إمكانيات المبادرة، والنص دستورياً على ضمان

مبادرات الجميع، لا يغير من الواقع شيئاً، المبني على الأمر الواقع، وليس على نصوص الدستور.

إذاً، الجميع أجراء في القطاع العام في الأنظمة الاشتراكية، إذاً لا مبادرة لهم إلا بحكم الوظيفة، ولكن الأغلبية أجراء في نظام الرأسمالية ـ قطاع عام، قطاع جماعي، قطاع خاص ـ والذين يمتلكون المبادرة، قد لا يزيدون كثيراً عمّا هم عليه في أنظمة القطاع العام، والأجراء هنا لا يختلفون كثيراً عن الأجراء هناك، إذاً، واقع المبادرة لا يختلف كثيراً هنا وهناك. صحيح أن علينا أن نقر، موضوعياً، أن فعالية مبادرة القلة، التي تمتلك المبادرة بحكم الوظيفة في نظام اشتراكية الدولة، ولكن نعتقد موضوعياً أيضاً أن الفارق في حيز الفعالية لا يفسر النجاح هنا والفشل هناك.

فهل نخلص إلى أن السبب يكمن في تدخل الدولة؟ وعندئذ نرجع الازدهار والنجاح إلى عدم تدخل الدولة في النظام الرأسمالي ولكن هذا بدوره خرافة، إن حلم الليبرالية في دولة لا تتدخل قد تبدد منذ أمد، وبخاصة نظرياً على يد كينز، الذي شرّع ونادى بتدخل الدولة، ولم يعد تدخل الدولة في الأنظمة الرأسمالية خافياً على أحد. فالدولة هي التي تتولى توزيع وإعادة توزيع الجزء الأكبر من الدخل الوطني، عن طريق الموازنة العامة، فتفيد الاحتكارات من هذه الموازنة، قروضاً وإعانات ومزايا وإعفاءات من الضرائب والرسوم واعتمادات أغراض الأمن والدفاع، وما زال بيد الدولة مقاليد السياسة النقدية والمالية، وبواسطة الدولة يتم تمويل البحث العلمي والتطوير في مجالات العلوم والتكنولوجيا، في حقبة صار فيها البحث العلمي وسيلة إنتاج. لقد كانت معالجة أزمة الكساد في الثلاثينيات، هي المدخل المعجل بتدخل الدولة الأميركية في الاقتصاد تدخلاً فعالاً، يفوق ما شهدته المراحل التاريخية السابقة للرأسمالية،

فتزايد دور الدولة في المجال المالي، مثل تزايد الإنفاق العام الاجتماعي والعسكري، كما أخذت على عاتقها أعمال البحث والتطوير التكنولوجي.

لقد فرضت الحياة نفسها بعد الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، أن تتصدى الدولة لإدارة الاقتصاد القومي، استناداً إلى قطاع تملكه مباشرة، بسبب التأميمات التي جرت قبل وبعد الحرب، ومن ثم تطلعت أو أجبرها الواقع على الأخذ بقدر من التخطيط، خصوصاً في ظروف الخشية من التقلبات الضارة بدورة الأعمال. فعلى المستوى القومي، بدأت المحاولة خلال الحرب العالمية الأولى، عندما أخذت الدول المتحاربة بما سمي اقتصاد الحرب، وجاءت الحرب العالمية الثانية، لتجعل من اقتصاد الحرب نظاماً شاملاً لكل الموارد الاقتصادية، ووضعت حدوداً لحركة الأسعار، بل حدث تقنين في توزيع السلع، كالملابس مثلاً، وباختصار قامت الدولة بتوجيه الاقتصاد، ولم تعوّل على آليات السوق، بل تدخلت فيها، ومع ذلك، لم تحدث الكارثة المحذّر منها.

وإذا كان اقتصاد الحرب قد جعل الدولة تسبر غور عمليات إدارة الاقتصاد وتوجيهه على المستوى الوطني، فإن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، منذ أزمة الثلاثينيات، قد أضعفت الإيمان المطلق بمبدأ المشروع الحر والتوازن التلقائي في الاقتصاد. وقد زاد كينز حين كشف عن إمكانيات رأسمالية الدولة الاحتكارية مشرّعاً بذلك تدخل الدولة.

واليوم لا توجد دولة رأسمالية ليس لديها قطاع عام وخطة وموازنة، واقتصاد الولايات المتحدة، في نظر بعض الاقتصاديين، ليسي اقتصاداً غير مخطط، كما يُدّعى، وفي فرنسا خطة وطنية تتكفل بها الدولة، وكذلك في بريطانيا واليابان.

قد يقول قائل، إنها خطط إرشادية وليست توجيهية وهذا صحيح كما يعلن، إذا أخذنا الأمر بمعزل عن عوامل أخرى، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن الدولة هي المتكفلة توزيع وإعادة توزيع الموارد، وإنها هي التي تضع الموازنة العامة وتنفذها، وهي التي تموّل البحث العلمي والتطوير التقني، وهي التي تتحكم في السياسة النقدية والمالية، وهي التي تتحكم في حركة الاستهلاك وحجمه عن طريق الرواتب وما في حكمها الممنوحة لموظفيها، وعن طريق التشغيل في إدارتها، وهي التي تتحكم في حجم الإنفاق العام ووجهته، وهي التي تموّل الجيوش الضخمة، ابتداءً من السلع الغذائية إلى أرقى المعدات التقنية، مما يجعل القطاع العسكري، الذي لا يشك أحد في تبعيته للدولة، عاملاً مهماً في الازدهار الرأسمالي وفي البحث العلمي، وفي التطوير التقني الذي يتحول بعد ذلك إلى وسائل إنتاج. إن سوق التقنية والبحوث العلمية هي أكثر الأسواق ازدهاراً اليوم، ولا يخفى وجود الدولة، في هذا المجال. إذا أخذنا كل هذا بعين الاعتبار، فإن تدخل الدولة في النظم الرأسمالية يظهر أوسع وأعمق مما يعتقده الكثيرون، ويتضح أيضاً أن ما يسمى التخطيط الإرشادي ليس تماماً إرشادياً، فالدولة تملك إمكانيات التوجيه. مثلاً: السياسة النقدية والمالية، الموازنة العامة، تخصيص الموارد، توزيع وإعادة توزيع الموارد، سياسة الإنفاق العسكري والاجتماعي.. إلخ.

إذاً، نعيد طرح السؤال نفسه: إذا كان عامل تدخل الدولة موجوداً أيضاً في النظم الرأسمالية، بسيطرة الدولة على المفاتيح الأساسية للنشاط الاقتصادي، وإذا كان ثمة اختلاف عنه في اشتراكية الدولة، فهو اختلاف كمي وليس كيفياً، إذاً، لماذا هذا النجاح وهناك الفشل؟

إن السبب نراه في غيره هـذا كله، لا في نمط الملكية الـذي يكاد يتشابه في النظامين، ولا في الأجرة التي، وإن اختلف حيّزها بعض الشيء، تسِم النظامين، ولا في فقدان المبادرة اجتماعياً، ولا في تدخل الدولة الذي لا يقل أهمية عنه في نظام اشتراكية الدولة.

إن الفارق بين تدخل الـدولة في النـظام الرأسـمالي عنه في نـظام اشـتراكية الـدولة، أن الـدولة في النـظام الرأسـمالي تتدخـل لمصلحـة القـطاع الاقتصادي، بينما في دولة القـطاع العام، تستخـدم الدولـة الاقتصاد لمصلحتها، ومن دون نية التقليل من سلبيات نظام الأجرة، وملكية الدولـة، وتدخـل الدولـة، وفقدان المبـادرة اجتماعيـاً، إلا أن السبب، فيما يعنينا هنا، يكمن في أن الدولة في نظام القطاع العام، تدير هذا القطاع سياسياً بينما يدار القطاع العام والجماعي (المساهمة) والخاص إدارة اقتصادية في النظام الرأسمالي، فالمسألة، إذاً، سياسيـة وليست كامنة في نمط القطاع العام كقطاع عام، بالرغم ـ أكرر ذلك ـ من عدم استهانتنا، من وجهة نظرنا للاشتراكيـة، بما يـوجد في نـظام القطاع العام من سلبيات، لكن سلبيات الرأسماليـة، من وجهة نـظر مفهومنا لـلاشتراكيـة أيضاً، إن لم تماثل سلبيـات القطاع العـام فإنها تزيد عليها.

وقد ترتب على الإدارة السياسية للقطاع الاقتصادي ما يلي:

1 ـ التشغيـل أو العمالـة: تعتبر الـدولة نفسهـا في نظام القـطاع العام مسؤولة عن تشغيل كل من هو في سن العمل، وتعتـبر البطالـة عيبـاً وسلبيـة سيـاسيـة، قبـل أن تكـون ضرراً اقتصـاديـاً يلحق بالعاطلين، ولهذا تعمد الدولة إلى تشغيل كل من هو في سن العمل، بغض النظر عن الحاجـة إليه فعليـاً في موقـع العمل. وإذا أخـذنا في الاعتبار الظروف الاقتصادية عند نشأة هذه النظم، ومستوى التراكم الرأسمالي، فـإن مواقـع لعمل، في الغـالب، غير قـادرة فعلياً، عـلى

استثمار كل القوة العاملة، التي تنسب إليها، مما أدى شيئاً فشيئاً إلى تضخم مخصصات الأجور، مع كل فوج يلحق بالعمل على حساب مخصصات الإهلاك والتطوير، ثم على حساب التشغيل والمواد الخام نفسها، مما أدى إلى وجود عمال يتقاضون أجوراً من دون مقابل إنتاجي، والذي ترجم بندرة السلع في السوق. وهكذا... إلخ.

2 ـ فإذا أضفنا إلى ذلك المديونية، التي تتراكم لمصلحة الشركات والقطاعات الاقتصادية على الدولة، باعتبارأن الدولة ليست فقط هي المالك الوحيد، بل هي أيضاً الزبون الرئيسي، ونظراً لمهمات الدولة الأخرى، التسليح مثلاً، الإنفاق السياسي في الخارج، فإنها تعجز أو على الأقل تؤجل السداد إلى ما لا نهاية، وحينئذ فإن الشركات والقطاعات الاقتصادية تملك رصيداً دفترياً ضخماً على شكل ديون على الخزانة العامة، لكنها ديون مجمدة، إن لم تكن ميتة، غير قادرة على الاستفادة منها، مما يضيف أيضاً خسارة هذه الشركات والقطاعات الاقتصادية لما يسمى اقتصادياً الفرصة البديلة، وشيئاً فشيئاً تتراكم الديون على الدولة، وتتراكم المصاعب على الشركات والقطاعات الاقتصادية، حتى تشلها وتستنزف دمها حتى الرمق الأخير.

3 ـ لكل دولة مهمات وسياسات تتطلب الإنفاق في جميع الحالات، وبخاصة المهمات السياسية، والتي لا يؤخذ فيها بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية، قد تفرضها غايات سياسية، أو حتى الفخر الوطني، أو توسيع دائرة النفوذ الخارجي، والحضور السياسي في الخارج، ولأن الدولة تملك القطاع العام، ولأنها غير معنية بالجدوى الاقتصادية، فإن هذا يغريها بالتمادي، وتبني سياسة خارجية تفوق موارد الدولة، أو ما يمكن أن يخصص، من دون الإضرار باقتصاد المجتمع، فتكلّف القطاع العام بما يختص به من مهمات

سياسية، التي، لأنها سياسية، غالباً ما تكون غير ذات جدوى اقتصادية، مثلاً، تريد الدولة إثبات وجودها في أقصى القارة الأفريقية، أو في أميركا اللاتينية، ولتحقيق هذا الوجود، تكلّف شركة طيرانها، والتي لونها صار رمزاً للدولة، أو شركة ملاحة تابعة للدولة، تسيير خط جوي أو بحري، ولكن تسيير هذا الخط من موسكو مثلاً، وإن كان سياسياً مهماً، فإنه، اقتصادياً، خاسر، فتكلفته تفوق مرات عدة عائداته، والدولة إما لأنها تتبنى سياسة تفوق إمكانياتها الفعلية، وإما لأنها لا تعبأ بمطالب شركات تابعة لها، وتفضل الإنفاق في مجالات أخرى، لا تقدم الفارق بين التكلفة والعائد.

4 ـ فإذا أضفنا إلى العوامل السابقة تخلف الإدارة، أو حتى عدم وجودها أصلاً، وغياب الدولة في بعض المجتمعات الموصوفة تأدباً بالنامية، التي لجأت من دون خيار إلى القطاع العام، مما يجعله قطاعاً عاماً، من دون إدارة، ومن دون مدير، فريسة للناهبين، في مثل هذه الأحوال، ليس من الغريب انهيار القطاع العام، بل الغريب هو العكس.

صحيح أن القطاعات قد تختلف في تعرّضها للعوامل الثلاثة الأولى، ولكن هذا لا يهمنا الآن، لأننا في إطار النظر في القطاع العام ككل وأسباب انهياره، غير أن الملاحظ واقعياً، أنه كلما قل تدخل الدولة السياسي في إدارة وتوجيه القطاع العام، أو أحد قطاعاته ازداد حظه من النمو والازدهار، مما يشير إلى أن هناك قطاعات عامة وناجحة إلى حد كبير، ولكن بالعكس كلما زاد تدخل الدولة السياسي في القطاع العام تعقدت مشاكله، وفقد إمكانيات النمو، بل أحياناً حتى إمكانيات الحياة، مما يجعلنا مقتنعين بأن فرص نجاح القطاع العام، تتناسب عكسياً مع التدخل السياسي، فكلما زاد

التدخل، أو أن طبيعة القطاع مهيأة لهذا التدخل ـ مثل حساسية القطاع سياسياً ـ قلت فرص النجاح اقتصادياً. وكلما قل التدخل السياسي زادت فرص النجاح.

ربما يكون دافع التدخل السياسي في نظام القطاع العام ـ إلى الدوافع السياسية البحتة ـ رغبة النظام في تحقيق العدالة والمساواة، وهذا، بلا شك، هدف نبيل، وليس هو السبب في ذاته ما يبرز من ظواهر الانهيار، إن السبب هو الإصرار الفوري على تحقيق العدالة والمساواة، ومن دون الأخذ في الاعتبار مدى قدرة الاقتصاد، أو البنية التحتية على تحقيق هذه الأهداف، ربما كان ذلك التسرّع، تحت ضغط الجماهير نفسها، الثائرة اليوم، ربما كان ذلك تحت ضغط وعود قطعت لتبرير الوصول إلى السلطة، وشرعية البقاء فيها. وقد يكون كل هذا معاً، غير أن النيات، مهما كانت طيبة ونبيلة، وإن ترجمت إلى قرار سياسي، لا تكفي وحدها لتحقيق الأهداف، إن الزمن والإمكانيات يعدان ضروريان لتحقيق الأهداف، ونتيجة الاستعمال هي الإخفاق في تحقيق الأهداف على المدى الطويل.

إن الدولة هي المسؤولة عن فشل الاشتراكية كقطاع عام، وليس، كما يُعتقد، القطاع العام في ذاته كقطاع عام هو المسؤول عن فشل الدولة، وذلك بإدارته سياسياً وليس اقتصادياً، ولا تقتضي الضرورة أبداً أن يدار القطاع العام سياسياً، إنه لا يتطلب ذلك بطبيعته. وهذا هو السبب، وليس غيره، في نجاح القطاع العام في العالم الرأسمالي، والقطاع الجماعي القريب جداً من القطاع العام، إن الدولة في النظام الرأسمالي لا تتدخل ـ إلى حد ما ـ في إدارة القطاع العام لديها، ولا القطاع الجماعي وبالأولى القطاع الخاص، وإذا تدخلت فلمصلحة الأهداف الاقتصادية، أما إذا اقتضت الضرورة السياسية، فإن الدولة تتحمل نفقات تدخلها السياسي كاملة، حتى

مع القطاع العام الذي نملكه، وتتبنى سياسة خارجية فيما يعود على قطاعاتها الاقتصادية بالفائدة، وليس تسخير الموارد الاقتصادية، على شحّها، لمصلحة السياسة الخارجية.

إذاً، يجب أن نبحث في أسباب الانهيار، الذي حدث في النظم الاشتراكية، ليس في القطاع العام، رغم ما فيه من مساوىء، فهذه المساوىء موجودة، إلى حد كبير أيضاً، في النظم الرأسمالية، ولكن نبحث في تعامل الدولة هنا وهناك مع قطاعات المجتمع الاقتصادية. وعلى أي صورة كانت، لنقارن، ولمزيد من التوضيح، بين قطاع مـ في نظام اشتراكي ومثيله في نظام رأسمالي:

1 ـ إننا نجد الأول مجبراً على تشغيل ما ينسب إليه من عمالة حتى إن كان لا يحتاج فعلياً إلى من نسب إليه، وعليه أن يخصص لهم من الأجور، ولو على حساب المخصصات الأخرى، الأمر الذي لا يسبب له خسارة فقط، بل أيضاً يحرمه من إمكانيات التطور والنمو، وهي الإمكانيات التي تخلق فرص عمل فعلية، وهنا من أجل حل مشكلة وقتية بعدم فرص حلها على المدى الطويل، ويحكم على القطاع بالموت اختناقاً بالأجور التي يتحملها.

أما في الثاني فإن القطاع، وإن كان مملوكاً للدولة، لا يشغّل إلا العدد، الذي يحتاج إليه فعلياً، مما يمنحه إمكانية التطور والنمو وخلق فرص عمل حقيقية، وليس وهمية، متناسبة فعلياً مع حاجاته.

2 ـ الأول يتعامل مع الدولة كزبون رئيسي، وهو زبون سيىء لا يسدد غالباً ما يستحق عليه، ولا يملك القطاع إلزام الدولة بالسداد أو الحجز مقابل السداد وبالتالي، ينهار تحت ثقل ديونه على الدولة.

بينما في الثاني لا يتعامل القطاع بالأجل، وإذا تعامل، فإن بمقدوره إلزام الزبائن السديد أو الحجز، بما في ذلك الدولة نفسها.

والدولة نفسها، وإن ملكت القطاع العام، فهي ملزمة بالتسديد الفعلي، لا يعفيها من ذلك كونها مالكة للقطاع، وكذلك فإن الدولة ليست الزبون الوحيد، وإن كانت على هذا النحو الأفضل.

3 ـ القطاع في الأول يؤدي مهمات سياسية مطلوبة من الدولة، من دون مقابل وبخسارة مؤكدة، ولا يستطيع إلزام الدولة تحمّلاً فعلياً للفارق بين التكلفة والعائد، ولا يستطيع الامتناع حتى الرمق الأخير. بينما القطاع في الثاني لا يلزم بمهمات سياسية، وإذا كلف ذلك فإنت الدولة ملزمة فعلياً بتحمل الفارق مما يجعل الدولة هنا زبوناً مطلوباً التعامل معه.

4 ـ إن القطاع في الأول لا يستطيع فصل أي من عماله، حتى لو كان ذلك بسبب التقاعس، أو لمواجهة أزمة طارئة، بينما القطاع في الثاني، حتى لو كان قطاعاً عاماً، يمكنه فصل العمال متى شاء، لا بسبب التقاعس فقط بل أيضاً بسبب الركود أو الأزمات الطارئة، أو التغير في تقنيات العمل، أو تكدّس الإنتاج، مما يعطي هذا القطاع مرونة في التعامل مع واقعه وواقع السوق، ويحرم القطاع في الأول من أي مرونة لمواجهة مشكلات وأزمات طارئة، وحتى وسيلة ضغط على العمال.

5 ـ إن الدولة في الأول تحدد الأسعار، وفق معايير في الغالب، سياسية، مما يخلق أحياناً فارقاً كبيراً بين التكلفة الحقيقية وبين سعر البيع، بينما تتحدد الأسعار غالباً في الثاني، في السوق.

إذاً، وبكل وضوح يرجع انهيار القطاع العام إلى إلزامه بالتشغيل، بغضّ النظر عن حاجته، وإلى إلزامه بمهمات سياسية غير ذات جدوى اقتصادية، إثقاله بالديون على الخزانة العامة، عدم السماح له بفصل العمال عند الحاجة، وباختصار حُدّد له للنجاح

معياراً سياسياً، وليس اقتصادياً. فالاقتصاد، رغم أنف الأيديولوجيا الماركسية، صار في خدمة السياسة، وعلى العكس تماماً نجد القطاع الاقتصادي في النظام الرسمالي العام أو الجماعي أو الخاص، والذي لا يلتزم التشغيل إلا وفق حاجته الفعلية، وله الحق في فصل العمال، والإلقاء بهم في شارع البطالة، متى قرر ذلك، وهو ليس معنياً بالمهمات السياسية، ولا ينظر إليها إلا من زاوية مردودها الاقتصادي عليه، وعلى الدولة تحمّل ذلك، وهو لا يتسامح ولا يتساهل في تحصيل ديونه حتى مع الدولة، بل بالأخص مع الدولة، فالدولة هنا تعمل لمصلحة القطاع الاقتصادي بجملته، لقد صدّقت الدولة الرأسمالية ماركس وكذّبته ممارسات الدولة، التي تحمل «أيديولوجية»!.

فهل نستغرب بعد هذا انهيار القطاع العام في النظم الاشتراكية، وازدهاره «أشباهه» في النظم الرأسمالية؟ أليس الظلم بعينه أن يمنح القطاع (الرأسمالي) ميزات يحرم منها القطاع الاشتراكي ثم نتباكى على فشل القطاع العام؟

قد يقول قائل أن ما تدعيه ميزات، النظام الاشتراكي يقوم ضدها، فليكن هذا صحيحاً، إذاً، لماذا نحاكمه بمعايير لا تناسبه؟ إذا حاكمناه اقتصادياً، فإنه في الإدارة الاقتصادية لا يختلف القطاع العام أو الخاص، والاختلاف يدور حول السؤال: إلى من يعود دخل القطاع الخاص أو العام؟ وإذا قرر مجتمع ما أو دولة ما أن تستهلك سياسياً عائد القطاع العام، فبأي حق تطالبه بعائد اقتصادي؟!.

هل نفرح لانهيار القطاع العام؟ هل نشمت؟ ولمصلحة من؟!.

لنكن واضحين، إن الدولة هي المسؤولة، أولاً وأخيراً، عن فشل القطاع العام، ولا يجب أن يتسرع الشامتون، فإن فشل القطاع

العـام يعني التحول إلى نـظام البطالـة، وارتفاع الأسعـار، ألم نسمع أيضاً عن ارتفاع الأسعـار غداة تسلم «التضـامن» الحكم في بولنـدا؟ وعن ارتفاع الأسعار في الاتحاد السوفياتي المصاحب للبريسترويكا؟ ألا يوجد الآن في روسيا الاتحادية فقط 13 مليون عاطل عن العمـل (؟) وفي تشيكوسلوفاكيا 12 مليون عاطل، أليس من المتـوقع أن يلجـأ 8 مـلايين شخص إلى البحث عن عمـل خارج الاتحـاد السوفيـاتي، في السنوات الثلاث القادمة (؟!) ألم تخفض العملة في يوغسلافيـا بنسبة 44٪ خلال الربع الأول من هذا العام؟ والبقية تأتي!.

إذ ليس من المنطقي أن نطالب الدولة التشغيل الكامل ـ النظرية العزيزة عـلى قلب كينز ـ من دون أن نعـطي الدولـة صلاحيـة فرض التشغيـل على القـطاعات الاقتصـادية، بغض النـظر عن حاجتهـا أو عدمها والذي يرفد سلبياً أيضاً، كما رأينا القطاع الاقتصادي.

إن الخيار المطروح واضـح كالشمس، في حـالة عـدم التفكير في بديل ثالث: إما البطالة وإما ارتفاع الأسعـار، وهما يحمـلان قسماً من المجتمع تكاليف ازدهار البقية، أو القطاع العام بمشاكله وأزماته، ولا سيما إذا تدخلت الدولة في الإدارة سياسياً.

ومع ذلك، فإن فرص النجاح أمام القطاع العام لا تقل عنها في القـطاع الخاص، ولكننـا، كما أسلفنـا، نبيح للقـطاع الخاص مـا لا نبيحه للقطاع العام، ثم ننعت القطاع العـام بالفشـل، فنحن نجبره على التشغيل، من دون حـاجته إلى ذلـك، ونمنعه من الاستغنـاء عن بعض العـاملين حين يتـطلب الأمر ذلـك، فنثقل عليـه بمخصصـات الأجور، ونحدد له الأسعار أحياناً دون التكلفة، ونكلفه بمهـمات غير ذات جدوى اقتصادية، ونثقله بالديون لمصلحتـه على الخـزانة، بينـما نبيح للقطاع الخاص أن يشغّل وفق حاجته وأن يستغني عنـد الحاجـة عن بعض عـماله، ونـترك الأسعار تتحـدد وفق نظام السـوق، الذي

يلعب فيه الاحتكار - وغيره من العوامل - دوراً مهماً لمصلحة القطاع «الخاص»، ولا نستطيع تكليفه بمهمات سياسية، وإذا حدث أن كلف أخذ حقه وأكثر فور التنفيذ، ويمكنه رفض التعامل الأجل حتى مع الدولة، وأن يقاضيها ويلزمها بالسداد إذا تعامل معها، ثم نهلل بأفضلية وفعالية القطاع الخاص، ونسخر من انهيارات القطاع العام.. أي منطق هذا؟ أو هو اللامنطق (؟!).

ومع ذلك لو سمعنا لو رأينا، فإن الوكالات تنقل إلينا كل يوم أخبار وصور الانهيارات الاقتصادية في العالم الرأسمالي، وليس فقط انهيارات القطاع العام.

ترى كم عدد الشركات والمشروعات والمصارف وما في حكمها، التي فشلت والتي تفلس كل يوم في العالم الرأسمالي؟.

كم عدد العاطلين عن العمل؟ وكم عدد الذين يُقذف بهم يومياً في شارع البطالة؟ ما هي نسبة ارتفاع الأسعار والتضخم الذي يستنزف أصحاب الدخول المحدودة؟ وما أكثرهم!، إننا لو سمعنا لو رأينا لانقشعت الغلالة الوردية التي تنسجها الدعاية حول العالم الرأسمالي، ولبيّنا الحقيقة، لندع لغة الأرقام تتكلم، والتي استقيناها أيضاً من وكالات الأنباء والنشرات المرئية والمسموعة)وشهد شاهد من أهلها). البطالة في الربع الأول من هذا العام 1991 :

المجموعة الأوروبية (13 مليون عاطل)، كندا (1,300,000 عاطل)، بريطانيا (2,198,000 عاطل)، فرنسا (2,647,000 عاطل)، بريطانيا (2,624,000 عاطل)، أميركا (13 مليون عاطل).

أما البطالة بين الشباب فوفقاً لإحصائيات عام 1985 فهي على النحو التالي:

أسبانيا 46٪، إيطاليا 36٪، فرنسا 29٪، بريطانيا 21,5٪.

أما الفصل التعسفي فقد وصل في بريطانيا وحدها، خلال الربع الأول من هذه النسبة، إلى حوالي 89000 شخص، أما في غيرها من البلدان الرأسمالية فإن العدد لا يبعد كثيراً عن هذا الرقم.

أما عن الشركات المفلسة فالقائمة طويلة، نقتطف منها فقط، على سبيل المثال لا الحصر، ما أعلن في بداية هذا العام في بريطانيا عن إفلاس 9800 شركة، وخلال شهر آذار (مارس) من هذا العام، أعلن عن إفلاس 60,000 شركة في الولايات المتحدة، وهناك 4000 شركة في طريقها إلى الإفلاس، وسُلّمت 1059 شركة إلى مؤسسات التصفية تمهيداً لإعلان إفلاسها.

وإذا أشرنا إلى التضخم، فإنه وصل إلى (7,5٪) في الدول الأوروبية، وبلغت قيمة العجز التجاري الفرنسي (47,000,000) خلال شهر الربيع آذار (مارس)، وبلغت نسبة انخفاض الناتج الوطني، في الولايات المتحدة، خلال الربع الأول من هذا العام (2,8٪)، وبلغت نسبة زيادة الأسعار على السلع في اليابان (4٪)، وبلغت نسبة زيادة الضرائب في ألمانيا على المحروقات وحدها (25٪)، وبلغت نسبة التضخم السنوي خلال شهر آذار (مارس) في ألمانيا (2,8٪).

ليست هذه ظواهر جديدة طارئة، بل هي في بنية النظام الرأسمالي نفسه، فإذا تتبعنا معدلات البطالة وارتفاع الأسعار لبعض السنوات، وجدنا البطالة في عامي 1980 ـ 1981 على النحو التالي:

الولايات المتحدة (9,7 ـ 9,3٪)، اليابان (2,1 ـ 2,1٪)، ألمانيا الغربية (9,3 ـ 4,5٪)، فرنسا (5,7 ـ 7٪)، إيطاليا (7,7 ـ 8٪)، كندا (9,7 ـ 8,4٪)، السويد (2,1 ـ 2,5٪).

أما معدلات ارتفاع الأسعار فإننا نجده على النحو التالي:

الولايات المتحدة عام 1960 ـ 1970 (2,8٪)، عام 1973 (6,2٪)، في عام 1974 (12,1٪)، اليابان عام 1960 ـ 1970 م(5,8٪)، وعام 1973 (11,7٪)، وعام 1974 (25,8٪). وبلغ ارتفاع الأسعار في بريطانيا عام 1974 (18,3٪)، وفي إيطاليا في العام نفسه (24,7٪)، وفرنسا (14,9٪)، وبلغ الدين الخارجي للولايات المتحدة عام 1987 حوالي 500 مليار دولار، وبلغ العجز في ميزانها التجاري 170 مليار دولار، وعندما انهارت بورصة نيويورك في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1987، خسرت في يوم واحد 500 مليار دولار.

لقد بلغت البطالة في البلدان الصناعية، في منتصف عام 1975، 15 مليون عاطل، وارتفع العدد في نهاية العام نفسه إلى 18,3 مليون، وبلغت معدلات البطالة في الولايات المتحدة، 6٪، عام 1979، ووصلت إلى 10,5٪ في أواخر عام 1982، وبلغت 15٪ في غرب أوروبا، أما في هولندا عام 1985، فقد كانت 17٪، وفي ألمانيا الغربية بلغت 8٪.

هذه بالتأكيد مقتطفات، فالمجال لا يسمح بتتبع كامل لهذه الظواهر، أوردناها فقط لندلل على أن الرأسمالية تعمل بآليات البطالة والتضخم وإدارة الأزمات المتواصلة، لقد انفجرت الأزمة الدورية الأولى في بريطانيا، عام 1825، عقب حروب نابليون، ولهذا دلالته، فبريطانيا، بلا شك، موطن أو مهد الرأسمالية، ثم وقعت الأزمة الأولى ذات الطابع العالمي، بين عامي 1846 ـ 1847، ولهذا أيضاً دلالته، إذ يشير إلى تحوّل الرأسمالية إلى نظام عالمي، وحدثت أعنف أزمة عرفها القرن الماضي في عام 1973، أما أعنف أزمة في القرن الحالي فقد وقعت بين الأعوام 1929 ـ 1933، وتلتها

أزمة 1974 ـ 1975. ثم أزمة 1981 ـ 1983 والتي تعتبر أعنف من أزمة السبعينيات.

هذا هو ثمن الازدهار الظاهري، الذي يخلب ألباب الغافلين أو السذج: بطالة، ارتفاع أسعار مدوّخ، انهيار في القدرة الشرائية، بقدر ما تزيد إغراءات السوق، وربما لا تكتمل الصورة إذا لم نشر، ولو إشارة عابرة، إلى عدد الفقراء في بعض البلدان، التي تخلب الألباب أكثر، ففي بريطانيا بلغ عدد الفقراء 11 مليوناً، بالإضافة إلى عشرة ملايين لا يستطيعون توفير التدفئة في برد بريطانيا القارس وخمسة ملايين يعيشون على وجبة غذاء واحدة، وسبعة ملايين يفتقرون إلى ما هو ضروري من ملابس، ولماذا لا نختم هذه الإشارة، بشهادة المؤرخ الأميركي المعاصر، التي أدلى بها إلى مجلة الإكسبريس الفرنسية، العدد 2080، في تاريخ 23 أيار (مايو) 1991، وهو بول كندي، الذي يؤكد وجود هوة لا تتوقف عن الاتساع بين خمس الأميركيين، والذين في مستوى حياة عالٍ، وبين الأربعة أخماس الباقية، التي لم يطرأ تحسن على أحوالها المعيشية، وعلاوة على ذلك، يؤكد وجود 40 مليون أميركي يعيشون في مستوى الفقر.

إن هذا كله ليس بغريب، لمن يعرف طبيعة الرأسمالية، والتي جعلت من الدولة إدارة أزمة متواصلة، ولكن الغريب أن نسمع ونشاهد يومياً إفلاسات العالم الرأسمالي، بورصات تنهار، أزمات حادة تقود إلى أزمات ليست بأقل حدة، ثم لا نسمع ولا نشاهد مثل الضجة التي قامت ولم تقعد عن انهيار الاشتراكية! بالطبع ربما هذا لحاجة في نفس يعقوب، وربما أيضاً لأن الدولة الرأسمالية منفصلة عن القطاع الاقتصادي، حتى لو كان قطاعاً عاماً، فينهار ما ينهار، ويفلس ما يفلس، وتعصف الأزمات ما شاء لها، ويملأ العاطلون

الشوارع، لكن الدولة «ائمة حتى تستعيد الرأسمالية قواها وتلملم شتاتها، ولو بحقنها بالإنفاق العام، وتنهض من جديد لتقع في أزمة أخرى، مما يعطي وهم استمرارية الرأسمالية، أو وهم أن «الرأسمالية تجدد نفسها»، كما جعله الدكتور فؤاد مرسي عنواناً لكتابه.

أما ارتباط القطاع العام في النظم الاشتراكية بالدولة فقد جعل انهيار الدولة، يؤدي إلى انهيار القطاع العام، وانهيار الدولة ليس بالضرورة يرجع كلياً إلى أسباب اقتصادية، ترتبط بنمط الملكية، بل إلى العوامل السياسية التي ترجع إلى طبيعة النظام نفسه، وقد لعبت فيه دوراً أساسياً، مما يجعلنا نعتقد أن الانهيار الاقتصادي يرجع أيضاً إلى أسباب سياسية، تكمن في طبيعة النظام نفسه. ألم نسأل أنفسنا: هل كان النظام السياسي الممارس في الأنظمة الاشتراكية متوافقاً أو منسجماً مع الاشتراكية أم لا؟ هل يمكن لدكتاتورية سياسية تحقيق نظام العدالة في المجتمع؟ ألا تتطلّب الاشتراكية نظاماً سياسياً موافقاً؟ أليس فقدان النظام السياسي المنسجم معها هو سبب الفشل؟.

مع كل ما ذكرنا، فإن القطاع العام أو ملكية الدولة ليست هي الاشتراكية، التي نطمح إليها، نحن لا نجهل مساويء القطاع العام، ولسنا في حاجة إلى من يذكّرنا بها، لكن إحقاقاً للحق، ليست هذه المساوىء هي المسؤولة عن انهياره. إن الاشتراكية ليست القطاع العام، والقطاع العام ليست الاشتراكية، واللجوء إلى القطاع العام ضرورة عملية أكثر منها ضرورة نظرية.

لكنّ الترجمة غير الموفقة للمصطلح الأجنبي، هي التي أدت إلى التباس المفهوم في أذهان المثقفين، قبل التباسه في أذهان العامة، فالمصطلح الأجنبي هو Socialism، وهو مكوّن من مقطعين Social ويعني اجتماعي وism، ويعني المذهبية، فتكون الترجمة الدقيقة

الاجتماعية أو المذهب الاجتماعي، والمذهب الاجتماعي يعني أن المصلحة العامة ليست مجموعة المصالح الخاصة من ناحية، كما أن المصلحة العامة لا تتفق بالضرورة مع المصالح الخاصة، وهذا يعني أن وجود المصلحة العامة متميز عن مصالح الأفراد. ولما كان للمصلحة العامة وجود متميز، ولما كانت لا تتفق ضرورة مع المصالح الخاصة، فإن منطق الاجتماع يقتضي تقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة في حالة التناقض، ولو اقتضى الأمر التضحية بالمصالح الخاصة، في سبيل المصلحة العامة، وهذا يعني خلاصة تقديم المصلحة العامة، وقد نشأ هذا المذهب تاريخياً كردّ على المذهب الفردي، الذي يمثله أفضل تمثيل آدم سميث، الذي رأى أنه ليس للفرد سوى الاهتمام بمصالحه الخاصة، والعمل على تحقيقها، فالمصلحة العالمة ليست إلا مجموع المصالح الخاصة، ولهذا لم ير ضرورة وجود مؤسسة تهتم بالمصلحة العامة، فهذه تنتج تلقائياً من عمل كل فرد، من أجل تحقيق مصالحه، وقصر مهمات الدولة على دور الشرطي، وبعض المهمات المحدودة جداً، إذ ليس من مهمات الدولة المصلحة العامة بخاصة، وهذا هو المطلوب، في المجال الاقتصادي.

ومع ذلك اضطر آدم سميث نفسه إلى الإقرار بوجود مصلحة عامة، حتى لو لم يسع الأفراد إليها، فادعى وجود يد خفية، أي إن الأفراد في بحثهم الحثيث عن مصالحهم الخاصة، إنما يحققون المصلحة العامة، وكأن يداً خفية تقودهم إلى ذلك من دون وعي منهم.

لكنّ هذه اليد الخفية تبيّنت قاصرة، حين ظهر بوضوح التناقض بين المصلحة العامة والخاصة، متمثلاً في أفواج العاطلين عن العمل وتعميم الفقر، والظلم والفقر الصارخ بين ثراء القلة ورفاهيتها وفقر

الأغلبية المدقع، وعندئذ كان لا بد من الإقرار، ولو على استحياء، بدور الدولة في الاهتمام ورعاية المصلحة العامة، أي بما لا يهتم به الأفراد الباحثون عن مصالحهم، بخاصة عندما ظهرت الحاجة الماسة للأغلبية الفقيرة إلى فتح الأسواق في الخارج، أو إلى الموت دفاعاً عن «المصالح الخاصة»، فالدولة مهمتها الأساسية، والتي تبرر وجودها، الاهتمام بما لا يهتم به الأفراد أو لا يستطيعونه منفردين، أي المصلحة العامة، إن الاجتماع وأد المصلحة العامة، وهذه اقتضت الدولة، ولا تخرج الدولة الرأسمالية عن هذا الإطار، رغم ضيق مساحة المصلحة العامة أحياناً عندها، عنه في الدولة الاشتراكية. فجوهر الدولة واحد. صحيح أن المذهب الاجتماعي يقر بوجود مصلحة عامة متميزة، وأحياناً متناقضة مع المصالح الخاصة، لأن المصلحة العامة مفهوم، وإن كان واقعاً محسوساً. فإنه لا يملك يداً تنفذ ولا رأساً يفكر، مما اقتضى تخويل الدولة مهمة رعاية المصلحة العامة، وإعطاءها حق التضحية بالمصالح الخاصة، في سبيل الصالح العام.

لكنّ ما يعيب المذهب الاجتماعي أنه لا يحدد كيفية نشوء الدولة وكيلة المصلحة العامة لمجتمع، ولا من يحدد المصلحة العامة، ولا من يراقب تنفيذ المصلحة العامة. فانتهت الدولة إلى الوقوع بين أيدي فرد أو أفراد أو حزب، يقيم نفسه وصيّاً على المصلحة العامة، وله وحده حق تحديدها، وكيفية تحقيقها، مما أدى إلى أن المصلحة العامة، المبررة نظرياً والمطلوبة اجتماعياً، تحولت إلى مصلحة خاصة، أو على الأقل، إلى رؤية خاصة للمصلحة العامة، تفرض على الجميع بقوة مؤسسات الدولة. العيب، ربما ليس في إقرار المصلحة العامة، فهذه لا شك فيها، إذ لا يجتمع اثنان إلا وظهرت بينهما مصلحة هي مصلحتهما معاً، ولا تفترق لمصلحة أي منهما على انفراد، فمابالك بمجتمع؟! وليس العيب في أنها متميزة عن مصالح الأفراد، ولا في

تناقضها أحياناً مع المصالح الخاصة، ولا في مبدأ التضحية بالمصلحة الخاصة حين تتعارض مع المصلحة العامة، لأن هذا أول مبادىء الاجتماع، ومن دونه ينفرط العقد، ولكن العيب في طريقة تكوين المؤسسة العليا ـ الدولة ـ وهذا ما جعلها تقع فريسة رؤية خاصة لمصلحة عامة.

إن الاشتراكية أحوج إلى الديمقراطية من أي نظام آخر، إذ أن تشريك المجال الاقتصادي، يقتضي ضرورة تشريك المجال السياسي، ومن دون هذا، فإن برودون على حق، حين يذهب إلى أنه يضاف الاستبداد إلى الاستبداد، وافتقار الديمقراطية هو الذي جعل الاشتراكية تولد بعاهة قاتلة.

لكن، من ناحية أخرى، تبيّن عملياً أن المفهوم الليبرالي عن الدولة، ذات الاختصاصات الضيقة والمحدودة جداً، قد أخلى مكانه شيئاً فشيئاً لدولة، يتسع مجال تدخلها. لا شك في أن ضغط المصلحة العامة قد أجبر الدولة على هذا التوسع، ومما لا شك فيه أيضاً أن حربين عالميتين قد دفعتا الدولة في هذا الاتجاه، سواء لحاجتها إلى توجيه الموارد لكسب الحرب، أو لحاجتها إلى الأغلبية في الإنتاج الحربي وفي الجندية. وعلى كل حال، فإن ضغط المذاهب الاجتماعية، على تنوعها، ونقابات العمال والأغلبية المسحوقة، التي حوّلت الشوارع إلى ساحات نضال، أظهر، بوضوح لا لبس فيه، تناقض المصلحة العامة، التي تؤسس شرعية الدولة مع المصالح الخاصة، كما أن مصالح الدولة نفسها ليست بمنأى عن التناقض مع المصالح الخاصة. كما أن دخول حربين عالميتين قد أرغم الدول الرأسمالية على تولي زمام الأمور، وبخاصة الاقتصادية، والإشراف المباشر على الإنتاج والاستهلاك وتخطيط توزيع الموارد من أجل المجهود الحربي، وتبني بعض أساليب الضمان الاجتماعي للحفاظ على

الوحدة الوطنية، مما تطلّب، أحياناً، التأميم والتوجه نحو القطاع العام، وقد أثبتت هذه التجربة غير المرغوبة، والتي فرضتها ظروف الحرب، أن تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي ليس ضاراً، كما كان يُعتقد، ويروَّج له، بل أظهر كفاءة، وحسن تصرف، إذ تمكّن من عقلنة وتوجيه الموارد، حتى لو كان ذلك لهدف الحرب، كما أن ظروف الحرب حققت للعمال مكتسبات عدة، كما ثبت لهم أن بإمكان الدولة مساعدتهم، وهم الأغلبية الساحقة، على مواجهة الطبقة الرأسمالية، وأنها أداة فعالة، في سبيل ذلك، كما أن تدخلها مفيد وليس بضار.

ويمكن أن نعتقد أن عمليات بيع القطاع العام في هذه الدولة أو تلك من الدول الرأسمالية، ليست إلا محاولة تصفية ما أرغمت عليه خلال الحرب، والعودة إلى المفهوم الليبرالي الأصلي عن الدولة.

ولكن هيهات، لقد ترسخ في أذهان العمال ونقاباتهم، وعند عامة الناس أحياناً، أن الدولة الممثلة للصالح العام بإمكانها أن تعمل الكثير للصالح العام أي للأغلبية، ولهذا لم يكن بالإمكان العودة إلى النظام الرأسمالي السابق للحرب، وتصفية القطاع العام، ولم يكن هناك بدّ من ظهور نمط ملكية جديد، يمكن فيه للعمال أنفسهم الحصول على نصيب من الملكية، إنه نمط الملكية الجماعية، هل يعني هذا أن الرأسمالية في سبيل البقاء مستعدة حتى لمشاركة العمال؟ وأن هذه المرونة وهذه القدرة على التجديد هما اللتان تفتقدهما اشتراكية القطاع العام؟ ربما، وعلى كل حال، فإن توسيع دائرة الملكية سيضيّق من حيز الرأسمالية التقليدية.

إن التناقض لا يزال قائماً بين المصلحة العامة والخاصة، والدولة الرأسمالية لم تحسم أمرها، فموقفها متذبذب حسب الظروف السياسية والاقتصادية، وحسب الفئة التي تتولى، بين فترة انتخابية

وأخرى، مقاليد الأمور والحسم الوقتي يتم غالباً في الشارع، في التظاهرات، بالإضرابات. . . إلخ للوصول إلى حلول تفاوضية مؤقتة: عمال، أرباب عمل، إلا أن التوجه العام الذي لا ينكر هو تصفية الرأسمالية التقليدية نحو رأسمالية مخففة بتدخل الدولة ـ قطاع عام ـ ، والملكية الجماعية، مما يهمّش الملكية الخاصة أو البعضية شيئاً فشيئاً، بل إن هناك بوادر ظهور نمط جديد كل الجدة من المشاريع الاقتصادية والشركات، التي تتخطى «القوميات»، للتملص من أي احتمال لتدخّل الدولة، من أجل ملجأ آمن للرأسمالية، فهل هو الملجأ الأخير؟ هل هو آخر معاقل الرأسمالية في تراجعها؟ إن هذا في علم الغيب، ويتوقف على أمور وعوامل عدة.

وساد اعتقاد، فترة، أن التناقض حُسم في الدول الاشتراكية، فهذه، وفق المذهب الاجتماعي، تغلب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، ولا تتردد في التضحية بالأخيرة من أجل الصالح العام، إلا أن تناقضاً جديداً ظهر، ليس بين المصلحة العامة والخاصة هذه المرة، ولكن بين مفهوم فوقي للمصلحة العامة ـ الدولة ـ ومفهوم صاحب المصلحة العامة نفسه ـ المجتمع ـ ، الذي كُمم فمه طويلاً، وخدِّر بالأماني والوعود، لينفجر مطيحاً بأصنام ستالين ولينين والدولة الوصية. لكن مكمن الخطر، هنا، أنه في هذا الهيجان، الذي يغذيه الإحباط، قد تطيح الجموع أيضاً بمكتسبات، ليس من السهل الوصول إليها ثانية، وألا تعي أن التناقض هو بين المصلحة العامة وبين أسلوب إدارة المصلحة العامة، فترتد إلى ماضٍ عفى عليه الزمن، بدلاً من التقدم إلى الأمام، وبدلاً من أن تؤسس نظاماً سياساً مناسباً، يدير المصلحة العامة التي تحددها الجماهير نفسها، وتحت تسلّطها، فإنها تلجأ إلى بيع القطاع العام لتحصد البطالة وارتفاع الأسعار، والفروق الهائلة بين الثراء والفقر، باختصار تنفذ

بيدها توجيهات صندوق النقد الدولي.

للأسف، إن هذا ما يبدو في الأفق، فغداة وصول «تضامن» إلى الحكم في بولندا خرجت الجماهير تشكو ارتفاع الأسعار والبطالة، وفي رومانيا، بعد تشاوشيسكو، حدثت الظواهر نفسها، وفي الاتحاد السوفياتي ارتفعت الأسعار بشكل جنوني بعد البريسترويكا، وبدأ غول البطالة يطارد العمال، وازداد نقص السلع إن لم يكن ندرتها.

إننا، وبكل براءة وموضوعية، نتساءل: هل ثارت الجماهير؟ هل أطاحت بتماثيل ستالين ولينين وماركس وتشاوشيسكو - غير المأسوف عليهم من ناحيتنا - من أجل البطالة؟ من أجل ارتفاع الأسعار وندرة السلع؟ من أجل إثراء لقلة وغوص الأغلبية في الفقر والإملاق؟ هل من أجل سادة جدد؟ ألا تخدع نفسها، حين تعتقد أن في الرأسمالية دواءها؟ هل بعث سيزيف حياً في الملايين من البشر؟!.

إن الاشتراكية تعني، في نظرنا، العدالة، تعني المساواة، بالطبع، ليس على طريقة سرير بوركوست، تعني منع القوي من الهيمنة على الضعيف، تعني عقلنة النشاط الاقتصادي، من أجل حسن توجيه الموارد، تعني أنسنة المجتمع، فالمجتمع الإنساني بحق، هو الذي يفرز لكل إنسان مكاناً جديراً بإنسانيته، لا وفقاً لقوته أو ضعفه. كما هو الحال في دنيا الحيوان. فالاختيار، إذاً، هو بين العدل والظلم، المساواة والفروق، الإنسانية والهمجية. ومنطقياً لا يمكن قبول الظلم ولا الفروق والتمايز، ولا حياة الغاب. علينا، إذاً، أن نميّز بين مشاعرنا، وتقييمنا للأنظمة التي رفعت شعار الاشتراكية، والاشتراكية نفسها كما يطرحها المنطق والعقل، بغض النظر عن تطبيقها من عدمه، المساواة السياسية لا بد أن تؤسس على مساواة اقتصادية، وإلا ظلت حبراً على ورق، والمساواة الاقتصادية لا بد أن تؤسس على المساواة الإنسانية، وإلا لقيت المصير نفسه، ربما هنا

عقب آخيل في الأنظمة الاشتراكية!.

لكنها ليست مساواة قسرية، بل مساواة حرة تقوم على التشارك الحر، هذا هو المعنى الحقيقي للاشتراكية، والذي فيه الدولة أداة تنفيذ لا تشريع، مهمتها تقتصر على منع الظلم والاستغلال والإكراه وتشجيع التعاون والتشاكر، إلى مهمات تقتضيها المصلحة العامة، يحددها المشرع، المجتمع نفسه ويراقب تنفيذها.

إن التطبيق لا تحكمه فقط منطقية المشروع بل أيضاً ظروف وقدرات المجتمعات الإنسانية ومستويات نموها، لقد ظل العدل رائد الإنسان، رغم الظلم الذي قاساه، والحرية هدفه رغم العبودية التي رزح تحتها، والمساواة حلمه رغم التمايز الذي أناخ عليه، لنحذر الكفر بالمنطق لمجرد أن واقعنا لا منطقي، أو لأن قدراتنا لا زالت محدودة لبلوغ الهدف، ولا ننسى أن واقعنا لا منطقي لأننا نحكمه بالمنطق، وإذا قيّمنا الواقع الإنساني بالاشتراكية، فلأننا نطمح إلى الاشتراكية.

إن الاشتراكية لم تفشل، وإنما فشلت الأنظمة السياسية التي ترفع شعار الاشتراكية، وما هي بالاشتراكية.

موقف (6)

العظمة والانهيار

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد دفنت تحت أنقاضها الرجل المريض، تاركاً ممتلكاته غنيمة للمنتصرين، فإن الحرب العالمية الثانية وقّعت شهادة وفاة الإمبراطورية البريطانية، وأبرزت قوة الإمبراطورية الأميركية، مستعمرة بريطانيا السابقة، والتي ما كادت تهنأ في قمة القوة، حتى أخذ يزاحمها الاتحاد السوفياتي، ليدخل العالم في رحلة القطبين، والانقسام إلى معسكرين طيلة أكثر من نصف قرن، حققت خلاله القوتان تفوقاً عسكرياً تقنياً، في سباق مجنون للاستحواذ على العالم، انتهى السابق بانهيار أحد القطبين، وانفراد القطب الآخر بالعالم، ولكن إلى متى؟ هل سيهنأ طويلاً، وإذا لم يعد هناك خطر خارجي يهدده، بانهيار الإمبراطورية السوفياتية، فهل هو في مأمن؟ وهل تنهار الإمبراطوريات لأسباب خارجية فقط؟ أم أن الأسباب الخارجية مردها إلى عوامل ذاتية، إن لم تتوافر فلا فاعلية لها؟.

لقد ولد جيلنا، والإمبراطورية البريطانية تلفظ أنفاسها، مع أنها خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وعاصرنا انهيار إمبراطورية بسهولة وبسرعة تفوق الخيال، ومنع عام 1500م فقط، وهو التاريخ الذي بدأ منه بول كنيدي بحثه، توالت على العالم أو

تزامنت أحياناً إمبراطوريات، لقوتها، لم يتوقع أحد زوالها، فإذا هي اليوم دويلات من المرتبة الثالثة أو أقل، الإمبراطورية البرتغالية ليست اليوم إلا البرتغال، والإمبراطورية الأسبانية انكمشت في أسبانيا، والعثمانية تكاد أن تحافظ على حدود تركيا، والبريطانية صارت تابعة لمستعمرتها السابقة، ولسوفياتية تشتت، فما هي أسباب قيام هذه الإمبراطوريات وانهيارها؟ وإذا لم تخلّد أي إمبراطورية في قمة القوة، مهما بلغت عظمتها - «لا يمكن لأي أمة أن تحتكر العظمة إلى الأبد»، هذا ما يؤكد لتاريخ ويستخلصه بول كنيدي من دراسته - عندئذ فمن المنطقي أن نستخلص معه أيضاً أن الإمبراطورية الحالية (الأميركية) مصيرها الزوال!؟

ربما هذا الاستنتاج هو سبب الضجة، التي قامت في أميركا خاصة، عند ظهور هذا الكتاب «قيام وانهيار القوى العظمى»، لقد أقلق راحة الأميركي وقض مضجعه، عندما كشف له عن مصير ما سبقه من إمبراطوريات، ووضع أمام عينيه مصيره المقبل. إن العظمة تقود إلى التخدير، وإلى اعتقاد الخلود في قمة القوة، فإذا ما كشف باحث، من خلال بحث استمر ست سنوات، فيما تعاقب من إمبراطوريات سادت ثم بادت، «أنه لا أمة تخلد في قمة القوة»، فمن الطبيعي أن هذا الكشف يزعج راحة المتربع على قمة القوة وبخاصة أن هذا الكشف لا يرجع الانهيار إلى عوامل خارجية، بحيث يمكن اعتقاد تفاديها، وإنما يرجعه إلى آلية داخلية ذاتية في العظمة نفسها، ففي العظمة نفسها تكمن جرثومة الانهيار، نوع من غريزة الانتحار الذاتي، حتى لو انفردت القوة العظمى بالعظمة، حتى إن لم يوجد من ينافسها، وحتى مع عدم وجود أخطار حقيقية تهدد عظمتها أو مكانتها خارجياً، فإن هناك آلية «ميكانيزم» في العظمة نفسها، تقود إلى الانهيار لا محالة، هذه الآلية هي التي ذهبت بالإمبراطوريات

السابقات، وهي التي تنهش الإمبراطورية الحالية.

كيف ذلك؟ كيف تقود العظمة ذاتها إلى الانهيار؟

إن الأسس التي يستند إليها كنيدي في دراسته، التي ظهرت في كتاب تتعدى صفحاته السبعمئة، بسيطة، منطقية، وواضحة بذاتها تنطلق من أن «هناك دينامية تغيير، يغذيها أساساً التطور الاقتصادي والتقني، الذي يؤثر في البنى الاجتماعية وفي النظام السياسي، وفي القوة العسكرية، ووضع الدولة أو الإمبراطورية ومكانتها (ص 489)، فالقوة السياسية والعسكرية ونفوذ الدولة لا بد من أن يستند إلى قوة اقتصادية، وهذه القوة الاقتصادية يكشف عنها في دراسته للإمبراطوريات الزائلة، على أنها عامل القوة الحقيقي، والذي ليست القوة السياسية والعسكرية إلا نتائجه، وهذا يعني أن هناك علاقة علّية بين القوة الاقتصادية لدولة ما وقوتها، بالمعنى القريب للكلمة، في النظام الدولي، ومعنى هذا أن القوة السياسية والعسكرية عاملان تابعان للقوة الاقتصادية، فلا قوة سياسية ولا عسكرية ولا نفوذ دولي إن لم يؤسس على قوة البنية الاقتصادية، وبخاصة الإنتاجية، وحتى إن تمكنت دولة ما من إحراز قوة سياسية وعسكرية، بفضل عوامل أخرى، من دون الوصول إلى القوة الاقتصادية، فإن قوتها السياسية والعسكرية تكون هشة، معرضة للانهيار السريع، لأنها إما قامت على موارد غير مضمونة الاستمرارية نسبياً وإما قامت على تحويل تعسفي لجزء كبير جداً من مواردها من الاستثمار الإنتاجي إلى تمويل القوة العسكرية. . ومن الطبيعي أنه لا يمكن لدولة القيام بهذا التحويل التعسفي، من دون أن تتحول هي ذاتها إلى «التوتاليتارية»، لقمع الداخل والحد التعسفي من الطلب الداخلي على إشباع الحاجات، فتحويل الموارد تعسفياً من الاستثمار الإنتاجي، استجابة لحاجة الناس، إلى تمويل الجهد العسكري

والسياسي، ينتج الحرمان والقهر الاجتماعي اللذين يجعلان القوة العسكرية والسياسية هشة البنيان. وغني عن البيان أن هذه الطريقة التعسفية في تمويل «العظمة»، تجعل البنية السياسية والعسكرية اصطناعية، لا تستمر إلا باستمرار الضغط الداخلي، والمزيد من الضغط وبالتالي المزيد من الحرمان حتى يأتي الانهيار.

والعلاقة العلّية التي يراها كنيدي بين القوة الاقتصادية لدولة ما وبين قوتها بالمعنى القريب للكلمة، تفسر أيضاً ما يمكن أن يحدث من تذبذب في القوة السياسية والعسكرية من صعود وهبوط نسبي، فعدم انتظام النمو الاقتصادي، له نتائج على المدى البعيد، مؤثرة في القوة العسكرية والمكانة الاستراتيجية للدولة (ص 489)، ينعكس في ما يمكن أن نسميه «المكانة المقلقة للدولة في النظام الدولي».

صحيح أن الازدهار الاقتصادي لا يؤدي دائماً ومباشرة إلى الفعالية العسكرية (ص 489)، إذ تظل الحاجة قائمة إلى الإرادة السياسية ولكن توفر القوة الاقتصادية يجعل الإرادة السياسية ممكنة، بل أحياناً مطلوبة لاستثمار الازدهار الاقتصادي في قوة سياسية للدولة بين المجموعة الدولية. وإن لم تتوافر القوة الاقتصادية فإن الإرادة السياسية تظل عاجزة لا تخرج إلى الواقع، حبيسة عالم الطموحات، فاقدة الإمكانيات الفعلية.

وربما لحسن الحظ، أن عالمنا المعاصر يزخر بالأمثلة الصارخة، فمثال عن التمويل التعسفي للقوة العسكرية والسياسية، الذي لم ينتج عن قاعدة اقتصادية إنتاجية قوية بل قام على الحرمان، أي على حساب حاجات المواطنين حتى الأساسية منها، وما قاد إليه من انهيار صارت معه التجهيزات والمعدات العسكرية أطلالاً في

لمح البصر، ما يحدث حالياً في مكان يعرف بالاتحاد السوفياتي إلى وقت قريب، والذي لا تضاهي سرعته في الوصول إلى القوة العسكرية والسياسية غير الناتجة من قوة اقتصادية إلا سرعة انهياره، وذلك ببساطة لأن تمويل القوة العسكرية والسياسية والنفوذ الدولي كان على حساب الاستثمار الاقتصادي والإنتاجي، ونحن نعرف أن القوة العسكرية والسياسية رغم أهميتها لأي دولة، ليست منتجة في حد ذاتها، وليس لها عائد اقتصادي إلا إذا كان للقوة العسكرية إمكانية «الاستعمار» أو نهب خيرات الآخرين بشكل أو بآخر، ولكن هذا أيضاً يتطلّب القوة الاقتصادية، التي تجعل هذا النهب ليس فقط ممكناً، بل أيضاً مفيد اقتصادياً، إذ ليس المفيد أن تنهب بل أيضاً أن تعرف كيف تستثمر ما تنهبه.

أما مثال القوة الاقتصادية التي يؤدي توفرها إلى قدرة دولة ما على العبور إلى القوة العسكرية السياسية، فنجده في اليابان وفي ألمانيا ـ خاصة بعد التوحيد ـ واللتين قاد حرمانهما من التسليح وتمويل الجيوش ـ مع أن هدف الحلفاء منه إبقاؤهما ضعيفتين لدرء خطرهما ـ إلى نتائج عكسية: قادهما إلى القوة الاقتصادية، حين كرّستا بجمل مواردهما للاستثمار الاقتصادي، وهذا ما جعل أكبر قوة عالمية تلجأ إليهما لتمويل جزء على الأقل من أعبائها العسكرية.

صحيح أن العالم لا يعرف الأمان والسلام في غالب الأحيان، بل توازن القوى، وكل دولة تتهددها الأخطار فعلياً أو احتمالياً، وواجب كل دولة حماية نفسها وحدودها، وهذا أمر مشروع، في عالم يغلب عليه طابع الغابة، وهذا ما حدا بشعوب العالم الثالث، غيرة على استقلالها الحديث ولما في ذاكرتها من آلام القهر والاستعباد اللذين تعرضت لهما تحت الاستعمار، إلى أن تسعى حال استقلالها إلى تكوين الجيوش والتسلّح للدفاع عن نفسها، هذا، وإن كان مطلباً

مشروعاً، فإنه بالضرورة قام على تمويل تعسفي أيضاً، على حساب الاستثمار الاقتصادي في أحسن الأحوال، وبتراكم الديون عليها في غالب الأحيان، مما نخاطر معه في العودة إلى وضعها ما قبل الاستقلال.

أما بول كنيدي فهو قاطع فيما يتقدم به: على المدى الطويل، صعود الدول وانهيارها بعكسان تطور ثقلها الاقتصادي في المستوى الدولي صعوداً أو هبوطاً، فالقوة الاقتصادية لا تفسر فقط صعود الدولة، بل أيضاً استمراريتها وهبوطها، رغما ما تتمتع به أحياناً من قوة عسكرية وسياسة، وإن كانت القوة الاقتصادية لا تترجم مباشرة وحالاً إلى قوة عسكرية وسياسية، بل هناك فارق زمني بين الصعود الاقتصادي، وترجمته في قوة عسكرية وسياسية، أي قوة استراتيجية بمعنى الكلمة، وربما هذا الفارق الزمني اللازم ضرورة هو ما قاد بعض الدول «العظمى» إلى استعجال الأمور، وعدم انتظار اكتمال بناء قوتها الاقتصادية أولاً. لا شك في أن هذا ربما تم تحت ضغط خارجي: الشعور باللاأمان الدولي، أو بالتهديدات الفعلية، كما هو الحال نسبياً في حالة الاتحاد السوفياتي، ولكن هذا يجعل القوة العسكرية والسياسية لمتوصل إليها غير سليمة القواعد، فاقدة الداعم الاقتصادي، مهددة في بنيتها نفسها، وربما هذا بالضبط هو هدف الأعداء، وإن لم يكن بإمكانهم تدمير الدولة الناشئة، فإن الضغط عليها وتهديدها يشعرانها باللاأمان، ويقودانها إلى تخصيص المزيد من مواردها إلى الجهد العسكري، الذي يعطيها الشعور بالأمان القريب، ولكن هذا على حساب النمو الاقتصادي، وبالتالي على حساب الأمان الحقيقي، مما يجهدها ويؤدي بها إلى الانهيار. إن التسليح على هذا النحو هو عقب أخيل، أليس هذا هو هدف برنامج حرب النجوم؟!.

إن أي أمة مهما كانت الأخطار، لا تستطيع، من دون الإضرار بنفسها، أن تخصص للجهد العسكري إلا نسبة محددة من مواردها الاقتصادية، إذا تجاوزتها، ومهما كانت المبررات شرعية، فإنها ستلحق الضرر بنفسها، وربما يكون الأمر: بيدي لا بيد عمرو!.

أليس الكيان الصهيوني هو حرب النجوم الموجهة إلى العرب منذ عام 1948؟ حتى جبروا على التسلح وعلى التمويل التعسفي للجهد العسكري، دفاعاً عن أنفسهم، ولكن أيضاً على حساب نموهم الاقتصادي وهو الخطر الحقيقي الذي يخشاه الأعداء ـ على المدى البعيد ـ أكثر.

إن النصر ـ على مختلف أوجهه ـ يكون لذلك الذي يملك البنى الإنتاجية الأكثر ازدهاراً (ص 27) والمصادر المادية الأكثر وفرة (ص 490) ولكي لا يصل العرب إلى إقامة بنيً إنتاجية مزدهرة، ولكي لا يوظفوا مواردهم لهذا الهدف، بخاصة الثروات النفطية، فإنهم يجبرون على الدخول في سباق للتسلح، يستنزف قواهم، وأحياناً حتى لقمة عيشهم دفاعاً ببساطة عن وجودهم نفسه، وكلما استوردوا سلاحاً تحوّل إلى خردة، بتأثير سباق التسلح العالمي.

وإذا كان هناك فارق زمني بين ظهور القوة الاقتصادية لدولة ما وبين تحولها إلى قوة عسكرية وسياسية (ص 25)، فإن هناك فارقاً زمنياً أيضاً بين انهيار القوة الاقتصادية لدولة ما وبين انهيار قوتها العسكرية ونفوذها، إذ تظل القوة العسكرية، وكذلك النفوذ قائمين فترة من الزمن، حتى لو انهارت القوة الاقتصادية، بل ربما القوة العظمى في هذه المرحلة تكون أشرس. وإذا كانت معظم القوى العظمى قد استغرق انهيارها نصف قرن أحياناً، فإن ذلك لمن يمنعها من استعراض قوتها بشكل ـ وعلى مدى ـ لم يسبق له مثيل ربما، بل

من الواضح عند كنيدي أن القوة العظمى كلما ركزت على الجانب العسكري، فإن ذلك يعني أن انهيارها الاقتصادي قد بدأ، وكلما توغلت في حالة الانهيار الاقتصادي ازداد تركيزها على الجانب العسكري، حتى ليبدو أن الجهد العسكري يمثل تعويضاً عن الانهيار الاقتصادي، الذي أخذ ينخر قواعد القوة العظمى[1]، إن الوحش الجريح يصير أشرس، ولسنا هنا في حاجة إلى التذكير باستعراض القوة الأميركية في حرب الخليج ومثيلاتها من الحروب، التي خاضتها قوى عظمى خلال انهيارها نفسه.[2].

ولكن حتى إن قامت القوة العسكرية والسياسية وملكت القوة والازدهار الاقتصاديين، فإن ذلك لا يعني أن الدولة المتربعة على قمة القوة دولياً، تظل آمنة في قمتها إلى ما لا نهاية، ليس فقط لأن التاريخ يعلمنا أنه لا أمة يمكن أن تسود العالم إلى ما لا نهاية[3]، بل أيضاً لأن العالم يسوده اللااستقرار واللاأمان. فالشعور بعدم الأمان ليس نصيب الضعفاء فقط، بل الأقوياء أيضاً، فهم ربما أكثر خشية على أوضاعهم الدولية وعلى مصالحهم ومناطق نفوذهم وعلى هيبتهم، بل كلما تربعت أمة على قمة القوة الدولية وتشعبت مصالحها واتسعت مناطق نفوذها ازدادت خشيتها وشعورها بعدم الأمان، ليس فقط خوفاً من انتقاض أولئك الذين بنت قوتها على حسابهم، ومصالحها على أكتافهم ونفوذها على حرياتهم، بل أيضاً خوفاً من صعود أمة أخرى في غفلة منها، تضطرها في نهاية الأمر - على الأقل - إلى مقاسمتها المصالح والنفوذ، لأن صعود أمة إلى قمة القوة، يكون دائماً على حساب تلك المتربعة على عرشها، ولما كان المصدر الحقيقي

---

(1) راجع بول كنيدي، ولادة وانهيار القوى الكبرى، الترجمة الفرنسية.

(2) مجلة «الإكسبريس»، لقاء مع بول كينيدي، 24 الماء (مايو) 1991.

(3) راجع بول كينيدي، ولادة وانهيار القوى الكبرى، الترجمة الفرنسية.

للقوة هو القوة الاقتصادية، فإن المسألة تصبح من هي القوة العظمى التي ينهار اقتصادها أسرع بالنسبة إلى دول أخرى بحسب حالة النمو الاقتصادي (ص 590)، إن الإشارة هنا واضحة للمقارنة بين الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، ويكون رد فعل القوة العظمى على هذه المخاوف والأفكار المحتملة من صعود منافسين، ومن إمكانية تجاوزها دوليا المزيد من الجهد الاقتصادي الموجه إلى الجهد العسكري، فالقوى العظمى تستجيب غريزياً بزيادة مصاريفها «الأمنية»، وهي بذلك تسحب المزيد من الموارد المفترضة للاستثمار، وهذا، إن أمدّها بطمأنينة مؤقتة، فإنه يعقّد مشكلتها على المدى البعيد (ص 25)، إن القوى العظمى تخصص أموالاً لدفاعها أكثر مما تفعل منذ جيلين. وحينئذ نضع أيدينا على المبدأ الجدلي ـ وهو الأكثر حدة في دراسة كنيدي ـ الذي يجعل من العظمة نفسها أحد عوامل الانهيار، هذا الانهيار، الذي تكشف عنه دراسة كنيدي، لا يأتي من الخارج، مع أن هذا ليس مستبعداً، ـ لكنه لا يهمنا هنا ـ فالتحليل لا يهتم بالعوامل الخارجية للانهيار. حرب مثلاً تستنزف موارد الدولة، أو الهزيمة فيها، بل إن هذه العوامل نفسها ترجع إلى عوامل داخلية: إن الهزيمة في الحرب، بالنسبة إلى القوة العظمى، تعني أن الدولة المنتصرة تجاوزتها اقتصادياً، ومن ثم عسكرياً، كما يعني أنها لم تخصص للجهد العسكري ما يلزم من موارد، والذي يعني، ببسيط العبارة، أن اقتصادها لم يعد في وسعه تحمّل الجهد العسكري المطلوب، وأنه يلفظ أنفاسه تحت وطأة الجهد الحربي، ويعود هذا إلى عامل الانهيار الاقتصادي، فهو وحده الذي يفسر النتيجة المتمثلة في حالة النصر كما في حالة الهزيمة، أم تنهزم بريطانيا وقد خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة؟!.

وحتى من دون الدخول في حرب، فإن توقع الحرب لايقل

تكلفة عن وقوعها، وفي عالم يسوده عدم الأمان والتنافس وصراع المصالح. فإن القوة العظمى، حتى في حالة «السلام»، تجد نفسها مرغمة على تخصيص جزء من مواردها الاقتصادية للجهد العسكري، والمهم هنا ما نسبة هذا الجزء إلى ما يخصص للاستثمار الاقتصادي؟ ففي نسبة معينة يمكن للاقتصاد تحمل الجهد العسكري من دون ضرر، ولكن الذي يحدث أن القوة العظمى، تحت وطأة شعورها بعدم الأمان، والخوف من منافس محتمل، يهدد مصالحها ونفوذها الدولي، لأن بإمكانه أن يخصص للجهد العسكري نسبة أعلى مما يمكن للقوة العظمى أن تخصصه، من دون الإضرار بازدهارها الاقتصادي، يدفع القوة العظمى إلى أن تزيد من النسبة، التي تخصصها للجهد الحربي السياسي من مواردها الاقتصادية، ألم تنهك القوى العظمى وكذلك فرنسا وبريطانيا بسبب سباق التسلح خلال أربعين عاماً؟ (ص 25) وهنا تدخل القوة العظمى في حلقة مفرغة، لا تنتهي إلا بالانهيار، فمن ناحية «العظمة»، تخلق في الدولة العظمى نهماً لا يشبع إلى المزيد من العظمة والنفوذ، ولكن المزيد من العظمة والنفوذ يرتّب التزامات مكلفة، مما يتطلب المزيد من تخصيص الموارد الاقتصادية، سواء للمجهود الحربي أم السياسي أم الأمني وهكذا دواليك!.

صحيح أن القوة تطلب، في بداية الأمر، عوائد اقتصادية، والنفوذ يحقق منافع مادية، من مواد خام مجانية أو شبه مجانية وأسواق.. إلخ، وربما مبرر طلب القوة هو تحقيق هذه المصالح، وعندئذٍ يمكن القول إن القوة العسكرية تموّل نفسها بما تجلبه للقوة العظمى من موارد اقتصادية، لا تصلها من دون القوة العسكرية، فأسبانيا من دون «الأرسادا» لم يكن بإمكانها الحصول على ذهب أميركا اللاتينية، وبريطانيا من دون أسطولها ما كانت لتنفتح لها

أسواق الهند وموادها الخام. . . إلخ، ولكن صحيح أيضاً أن منطق العظمة، والنهم الذي لا يرتوي إلى المزيد منها، يدفع الدولة العظمى، وتحت وطأة ضرورة ضمان مصالحها ونفوذها وهيبتها الدولية، إلى الإخلال بالتوازن بين تكاليف القوة والمكاسب الاقتصادية التي تحققها، وعندئذٍ ينقلب الوضع، إذ يتحول من أن يكون مرر العظمة والقوة هو الحصول على موارد ومنافع اقتصادية، أي أن تكون القوة في خدمة المصالح الاقتصادية، إلى أن تصبح المصالح الاقتصادية في خدمة القوة في حد ذاتها، وتصير العظمة مبرر ذاتها، وهنا يبدأ العد العكسي إلى الانهيار! فالمزيد من القوة يتطلب المزيد من تخصيص الموارد، وهذا يتطلب سحب هذه الموارد من الاستثمار الإنتاجي لتوجه إلى التمويل العسكري، وعندئذ يبدأ الاقتصاد، الذي هو قاعدة القوة، يعاني من تمويل القوة حتى ينهار تماماً تحت وطأتها.

وماذا عن القوة العظمى الحالية؟ كيف خرجت من سباق التسلح وصراع العملاقين؟ هل سوف تستمر قوة عظمى؟ وإن انتصارها على العملاق السوفياتي لا يعني أنها لم تعانِ، وأنها بمنأى عن الانهيار. وفقاً لبول كنيدي، لا تخدعنا الاستعراضات العسكرية الضخمة، فهذه لا يجب أن تخفي عنا وضعها الاقتصادي، فما حالتها الاقتصادية؟ إن الجواب هو الذي يحدد ما إذا كانت لا زالت قوة عظمى أم أنها في طريقها إلى الانهيار. والسؤال الذي يطرحه كنيدي صراحة هو: هل تستطيع الولايات المتحدة المحافظة على توازن معقول بين ضرورات «الدفاع» والإمكانيات المتوافرة للأمة الأميركية لكي تفي بالتزاماتها؟ (ص 571).

ومن خلال التحليل الذي يقوم به نكتشف الإجابة صريحة بالنفي. لقد ورثت الولايات المتحدة، في نهاية الحرب العالمية،

تخصيصاً الثانية، التزامات استراتيجية متشعبة، نهضت بها عندما كان نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري أكثر تماسكاً، لكنها الآن تواجه جدياً خطراً ناتجاً عمّا يسميه المؤرخون «الإفراط في التوسع الإمبريالي»، وصار القادة الأميركيون يواجهون معضلة مميزة: إن المصالح والالتزامات الأميركية في العالم أثقل من أن تستطيع الولايات المتحدة، ببساطة، الدفاع عنها (ص 571)، ولا يجد بول كنيدي نفسه مفاجأ من أن العسكريين الأميركيين أنفسهم، هم الذين يقلقون أكثر من اختلال التوازن بين الالتزامات الخارجية للولايات المتحدة وبين الحالة الحقيقية لقوتها، والطريقة الوحيدة، التي كانت أمام الولايات المتحدة لكي تحافظ على وضعها في العالم. وعلاج الاختلال المشار إليه، هو استيراد رؤوس الأموال، إضافة إلى أن متطلبات برنامج التسليح في عهد ريغان، جعلت الولايات المتحدة، وفي بضع سنوات تتحول من أكبر دائن عالمي إلى أكبر مدين (ص 10 ـ ص 584)، وعلامات الانهيار في المستوى الاجتماعي لا تقل وضوحاً، فالهوة التي تفصل دخول الأغنياء عن الفقراء أكثر اتساعاً في الولايات المتحدة منها من كل الدول الصناعية المتقدمة، والنسبة من الدخل القومي الصافي المخصصة لمصروفات الدولة الاجتماعية أقل مما هي عليه في الدول الصناعية المتقدمة نفسها (ص 588)، إضافة إلى أن أربعين مليون أميركي يعيشون في حالة الفقر.[4].

وإذا كان الانهيار الاقتصادي لا يقود مباشرة وحالاً إلى انهيار القوة العسكرية والسياسية، وكما أن القوة الاقتصادية تسبق في الظهور القوة السياسية والعسكرية، فكذلك يسبق انهيار القوة

---

(4) مجلة «الإكسبريس»، لقاء مع بول كنيدي، 24 الماء (مايو) 1991.

الاقتصادية انهيار القوة العسكرية والسياسية. هاتان القوتان تستمران بعض الوقت، مما يعطي وهم استمرارية القوة العظمى قوة عظمى، في الوقت الذي تكون فيه قاعدة العظمة انهارت، وكما يقول ريشيليو، فإن التاريخ يحدثنا عن جيوش دمّرها العوز أكثر مما فعله الأعداء بها (ص 104). هذا الانهيار تخفيه اليوم الآلة العسكرية الأميركية الضخمة ولكن إلى متى؟!.

صحيح أن كنيدي لم يشر إلى العامل الاجتماعي أو إلى التكوين الاجتماعي لإمبراطورية ما، ودوره في انهيارها الذاتي، ربما لأن كتابه ظهر منذ ثلاث سنوات، ولم يشاهد صحوة القوميات اليوم، إن عدم التجانس الاجتماعي ضرورة في أي إمبراطورية، وهو في الوقت نفسه مصدر خطر داخلي على الإمبراطورية ذاتها، يقودها إلى التفكك حالما تتراخى القبضة الموحدة، ولكن قد لا يعيب هذا أساس تحليله، وإن جعله ناقصاً، فالقوميات، في ظل إمبراطورية ما، إما أنها تشارك في الوليمة التي أتاحتها لها قوة الإمبراطورية كعامل إيجابي، يجعلها تقبل السلبيات الأخرى نسبياً. ولا يظهر الشعور القومي والرغبة في الاستقلال إلا حين يأخذ الازدهار الاقتصادي في الانكماش، مخلّفاً الأعباء، عندئذ تطرح القوميات على نفسها هذا السؤال: ولماذا الوجود ضمن إمبراطورية إذا كان هذا الوجود يرتّب من الأعباء أكثر مما يرتب من المنافع، وبخاصة أن المشكلات الاقتصادية وتدهور ظروف المعيشة يجعلان الفروق بين القوميات اقتصادياً واضحة، إذ لا تعاني كلها بالدرجة نفسها وطأة سوء الظروف المعيشية، وطبيعي أنه إذا ما انتهت الوليمة تفرق المشاركون! أو أنها مرغمة على البقاء ضمن الإمبراطورية، نظراً لقوة الأخيرة، والتي ليست إلا حصيلة كل قوى القوميات، بالنسبة إلى كل قومية على انفراد، فالإمبراطورية هي استحواذ على قوة مجموع القوميات المكوّنة لها، للسيطرة على كل

قومية على حدة، وبهذا تظهر كل قومية في وضع أضعف من أن تجابه قوة المجموع، أي الإمبراطورية، فإذا طرأ على هذه ضعف أغرى كل قومية بالانفكاك، بحيث تصير المسألة: من يجرؤ أولاً؟.

أو أن عظمة الإمبراطورية تمد القوميات المكّونة لها بشعور العظمة، بالنسبة إلى القوميات الأخرى خارج الإمبراطورية، مما يجعلها تقبل أحياناً وضعاً أدنى داخل الإمبراطورية يعوضه وضع أسمى في مواجهة الآخرين. إن فقدان الكرامة القومية يعوضه أحياناً الشعور بعظمة الإمبراطورية، فإذا انتقصت هذه العظمة أخذت القوميات في استعادة كرامتها القومية.

وعلى كل حال ليس هنا مجال مناقشة تأثير العامل الاجتماعي، في جملته، في الدولة غير متجانسة التكوين، وما يهمنا هنا فقط ما يتعلق بتحليل كنيدي للقوة أو الانهيار المبني على القوة الاقتصادية، وعلاقته بالعامل الاجتماعي. فحين يبدأ الانهيار الاقتصادي وتسوء شروط المعيشة، وتظهر أعباء استمرارية الإمبراطورية أكثر من فوائدها وتتبدى العظمة، بعد أن فقدت قاعدتها الاقتصادية، كأنها وهم مكلف، يبرز الشعور القومي حاداً، ليفكك أوصال الإمبراطورية أو ما بقي منها. إن الأحداث بارزة أمامنا ويكفي أن نتأملها ببعض العمق.

موقف (7)

ما وراء الحملة الأمريكية على ليبيا

عقب كارثة لوكربي، بدأت وسائل الإعلام المختلفة تنشر تقارير مستقاة من مصادر مطلّعة، وأحياناً رسمية، عن سير التحقيقات ومؤشرات الاتهام، وقدمت سيناريوهات دقيقة للكيفية التي حدثت وفقها الكارثة، وكأنه قد تم القبض على الفعلة وسجّل اعترافهم، وذهبت تلك السيناريوهات إلى أن الفعلة تمكّنوا من إدخال المادة المتفجرة، الموضوعة داخل جهاز راديو، في حقيبة أحد المسافرين على متنها من فرانكفورت، وعندئذ صدرت توضيحات من سلطات مطار فرانكفورت، أن جميع الحقائب والأمتعة خضعت للمراقبة الدقيقة، ماعدا أمتعة الجنود الأميركيين. وإذا راجعنا ما ينشره الإعلام، في تلك الفترة، فإننا نطلّع على ما كانت تقوم به الإدارة الأميركية في داخل الولايات المتحدة، وعند جيرانها، وأحياناً أبعد من حملة قوية على تجار المخدرات، مما يجعلها، ولا نبالغ، في حالة حرب ضد ملوك المخدرات، لا في الولايات المتحدة فقط بل أيضاً في الأقطار الأميركولاتينية، التي تطالبها ليس فقط بمكافحة تجارة المخدرات، بل أيضاً بتسليم رؤوس مافيا المخدرات إليها، لمحاكمتهم وفق القانون الأميركي مع أنهم ليسوا رعايا أميركيين، وهذا ربما ـ ويجب أن نتذكر هذا جيداً ـ يمثل أول لبنات «الترتيبات الدولية الجديدة» أو ما يحلو للبعض تسميته النظام العالمي الجديد، أو باختصار برنامج بوش.

حينئذ يتكامل السيناريو وتتحدد التهمة والمتهم، وقد أفاضت في ذلك وسائل الإعلام الغربية: إذا عرفنا مدى انتشار تعاطي المخدرات بين أفراد القوات الأميركية، فلن يكون من الصعب افتراض استعمال أمتعة أحد الجنود الأميركيين، لإخفاء المادة المتفجرة، التي دمرت الطائرة، ربما من دون علمه، حيث أخفيت في جهاز راديو بريء المظهر، آخذين في الاعتبار إمكانية استغلال الإدمان من قبل مافيا المخدرات للسيطرة على المدمنين وتوجيه إرادتهم.

ويكون السيناريو واضحاً: إن مافيا المخدرات تريد الانتقام من الإدارة الأميركية، وتريد إرسال رسالة إليها، بما يمكن أن يصيب المصالح الأميركية على يد هذه المافيا، إن استمرت في مطاردتها، وإجبار دولها، بشكل أو بآخر على تسليم زعمائها (المافيا).

ولعلنا نذكر أيضاً أن أحد قادة مافيا المخدرات، في إحدى الدول الأميركولاتينية، وبعد أن خاض مع عصابته حرباً مسلحة، وسلسلة من الاغتيالات والتفجيرات، اشترط لتسليم نفسه لسلطات بلاده، أن يصدر قرار من مجلس النواب، يحرّم تسليم رعايا البلد لدولة أخرى، ولعلنا نذكر غزو بنما وأسر رئيسها، وترحيله مكبلاً لمحاكمته في الولايات المتحدة، بتهمة التجارة وتسهيل تجارة المخدرات، عندئذ يصبح واضحاً أن المواجهة بين الإدارة الأميركية، وتجار المخدرات، أو ما يسمونهم ملوك المخدرات، وصلت إلى نقطة، يمكن فيها توقّع أي ردة فعل، ابتداءً من تفجير طائرة في الجو.

هذا السيناريو يبدو منطقياً وقابلاً للتصديق، والولايات المتحدة استعملت ضدهم كل الطرق، بما في ذلك الغزو العسكري - على افتراض أن تهمة نوريغا صحيحة - والضغط على الحكومات لتسليم

رعـايها إلى الـولايات المتحـدة، لحاكمتهم وفق قـانون ليس قـانـون بلدانهم، بعـد أن أجاز الكـونغرس الأمـيركي ذلك، وهـذه سـابقـة أخرى، تجعل من القـانون الأمـيركي، الذي صـلاحيته، كـما يعرف القانونيون، إقليمية، قانوناً يطبق على كل رعايا الدول الأخرى، ربما هذا هو هدف النظام العالمي الجديد؟!.

مـاذا نتوقـع من مـافيـا المخـدرات، وهي التي تمتهن وتغتني من أسوأ وأقذر مهنة؟ أو من مآسي وكوارث فردية واجتماعية، هل تتورع عن استعـمال جندي مـدمن لتخفي في أمتعته مـا يدمـر الطائـرة التي سافر عليها؟!.

هذه الخلاصة المنطقية الواقعية، قادت المراقبين إلى القنـاعة بينـه تم الكشف عن الفعلة، ولا يتبـقى إلا الـقبض عـليهـم وتقـديمـهم للعدالة، وبخاصة أن أسماء محددة تداولتها وسائل الإعلام.

لكننـا نفاجـأ، وقـد اعتقـدنـا بسبب التقـاريـر الإعـلاميـة، أن التحقيقات كانت على قاب قـوسين أو أدنى من نهايتهـا، نفاجـأ بنقلة مختلفة عن كل مجريات التحقيق السابقة، لتتحول أصابـع الاتهام من مافيا المخدرات إلى دولتي إيران وسوريا، وأخذت التقارير الإعلاميـة تنسج سيناريوهات جديدة، بعـد أن بلعت السيناريـوهات السـابقة، وأخـذ المـطلّعـون والمتحـدثـون الـرسميـون أنفسهم يعيـدون كيـل الاتهامات إلى إيران وسوريـا، وأخذوا يـروجّون لتـبريرات جـديدة، وهم يملكون المبرر، لأنهم فـاعلوه: ألم يسقطوا الـطائرة الإيـرانية المدنية بفعـل مدفعيـة البحريـة الأميركيـة فوق الخليـج العربي؟ إذاً، أليس من المتوقع أن تثـأر إيران؟ ومن مجـرد التساؤل ينتقلون بسرعـة فائقة إلى التأكيد: إن دولة إيران، تسـاعدهـا منظمـة مقرهـا دمشق، مسؤولة عن كارثة لوكربي، وأخذ الترويج الإعلامي والتهديـد يشقان طريقهما عبر الموجات الهوائية وأطنان الصحف والصور المرئية.

ومرة أخرى، اعتقد المراقبون أن لغز الكارثة وجد حله، وأنه تم كشف الفاعل، لكن هذا الاعتقاد لم يصمد إلا بضعة أشهر، لتطوى صفحته مع أول بوادر أزمة الكويت، وتفتح صفحة اتهام جديدة ضد ليبيا ورعايا ليبيين!.

عندئذ لا بد من الوقف، وأن نتساءل إلى أي مدى، يمكن أن نصدق الإدارة الأميركية؟ لماذا هذا التغيير في وجهات الاتهام وفي التحقيقات؟ وإذا كان الاتهام، في المرة الأولى، قد ثبت بطلانه - نأخذهم من ألسنتهم - وان التهم في المرة الثانية قد برئت ساحته، فما الذي يلزمنا بتصديق الاتهام الثالث؟ أليس من الممكن أنه مجرد افتراض، لا تسنده أدلة ولا براهين ولا حتى شبهات؟ إن من حقنا أن نسأل وأن نطلب براهين وأدلة حتى لا نخدع، كما حدث في المرتين السابقتين، لكن الإدارة الأميركية صامتة من هذه الناحية صمت الموات.

ثم هذا التخبط في التحقيقات ونتائجها وفي توجيه الاتهام هل نفسره بعجز وفشل الجهاز القضائي، ومحاولته إخفاء ذلك بتوجيه التهمة كيفما اتفق؟ أم أن المسألة أصلاً ليست في يد القضاء منذ البداية، وأن هناك نية مبيتة لاستغلال الكارثة خارج نطاق العدالة؟.

إن الكثير من الملابسات والأحداث تجعلنا نستبق عجز وفشل الجهاز القضائي في الولايات المتحدة وبريطانيا، ولا نعتقد أن مخابراتها لا تدرك ما تفعله، وما يبدو لنا، كمراقبين ومتتبعين إعلامياً لهذه المسألة، أنه تخبط في التحقيقات ونتائجها، وفي توجيه الاتهام، هو في الحقيقة ليس كذلك، بل وفق نية مبيتة. إن التخبط هذا لم يحدث عفواً ومن دون قصد، بل نعتقد، ولدينا الأسباب القوية، وجود نية سياسية للاستغلال السياسي للواقعة منذ البداية، سواء في

حالة توجيه التهمة إلى ملوك المخدرات أو إلى إيران وسوريا ثم ليبيا، متمثلة في اثنين من رعاياها، ففي الحالة الأولى، تبرير وتمرير طلب الولايات المتحدة، تسليم رعايا دول أخرى إليها لمحاكمتهم، وفق قانون الولايات المتحدة، أما في حالة إيران وسوريا فإن الهدف السياسي واضح أيضاً، في حينه، وإن حدث بعد ذلك تغيير في الأوضاع، صارت معه التهمة لا تخدم الهدف الذي تمثل في تليين الموقف السوري بصورة عامة، والضغط فيما يتعلق بموضوع الرهائن الغربيين في لبنان، مما ينطبق على إيران أيضاً، وليظهر بوش على أنه محرر الرهائن، ولهذا قيمته الانتخابية، في معركة تلعب فيها الأوضاع الداخلية ضده. ولا نستبعد أيضاً أنه ضغط مسبق على دولتين مهمتين في المنطقة، استعداداً لأحداث الخليج، والتي لا نعتقد أن سببها الأساسي دخول قوات عراقية إلى الكويت، فهذا ليس إلا المبرر المعلن لسياسة تم إقرارها.

ولهذا لا نستغرب سقوط التهمة، عندما حققت الغرض المقصود منها، وأن توجه إلى جهة أخرى. فمع دخول القوات العراقية الكويت، ونشوء ما صار يعرف بأزمة الكويت ثم حرب الخليج الثانية، وأخذاً في الاعتبار مواقف دول المنطقة ـ بخاصة المعنية في موضوع كارثة لوكربي ـ طرأ تحول في وجهة الاتهام، فموقف إيران المتهمة لم يكن سلبياً فقط، وأقصد بذلك عدم المعارضة الجادة واكتفت بالتفرج على الشيطان الأكبر، يمرح بأساطيله ودباباته وطائراته على مرمى البصر، بل كان إيجابياً أيضاً في مساعدة هذا الشيطان، بخلق اضطرابات وتمرد مسلح داخل العراق، وهو في حالة حرب، مما فسره الأميركيون موضوعياً بأنه دعم لعدوانهم، الذي استمر حتى بعد زوال المبرر الظاهري، وخروج القوات العراقية من الكويت.

عندئذ تمت تبرئة سوريا وإيران، وبدأ البحث عن كبش فداء يحقق، إلى جانب إسكات المواطن الأميركي الذي يتساءل عن نتائج تحقيقات دامت أكثر من ثلاث سنوات، أغراضاً أخرى، ليست بالتأكيد استجلاء الحقيقة.

بالطبع لا نهدف مما قلناه إلى رمي الكرة في سلة الأشقاء في سوريا ولا الإخوة في إيران، فهؤلاء قد تكون لهم أسبابهم الخاصة في مواقفهم من أزمة الكويت، ولم يكن هدفهم الحصول على «حسن سيرة وسلوك» من الإدارة الأميركية، كما أن ما يمسّهم يمسّنا، لكن هذا لا يمنعنا من التأكيد أن الإدارة الأميركية، تفكر على هذا النحو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نريد إظهار أن التخبط في التحقيق، وفي الاتهام يخدم أصلاً نوايا سياسية، سواء في هذا اتهام إيران وسوريا أم اتهام ليبيا.

إن الطريقة التي تقاد بها الحملة الأميركية على ليبيا، والمطالب التي أعلنت، لا يمكن تفسيرها إلا من حيث ما تخفيه من نوايا سياسية، فقد صيغت بطريقة مستحيلة الإجابة قانونياً وسيادياً، مما يجعل واضحاً أن الهدف الحقيقي ليس تحقيق العدالة، في كارثة يأسف الجميع لها، فمن ناحية القانوني الدولي، ليس هناك ما يلزم أي دولة بتسليم رعاياها لدولة أخرى، وحتى في حالة وجود اتفاقية ثنائية ـ وهو ما ليس متوافراً بين ليبيا وأميركا وبريطانيا ـ فإن المعني ليس رعايا الدولة طرف الاتفاقية، كما أن القانون الدولي لا يجيز تطبيق قانون دولة على رعايا دولة أخرى، ما لم يتم حجزهم لجرم اقترفوه داخل إقليم الدولة المعنية، أما من ناحية القانون الوطني في كل دولة فإن حدود سريانه هي الحدود السياسية للدولة، ويرتبط القانون الوطني بالسيادة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، بل هو تعبير عن السيادة الوطنية، ولهذا فإن كل القوانين تحرّم سريان قانون دولة

أخرى على أراضيها، وأي مخالفة لهذه القاعدة لا تفسر إلا بالوقوع تحت الاستعمار، فالاستعمار ليس وجود قوات أجنبية فقط على أرض دولة أخرى، بل أيضاً سريان قانون دولة في أراضي دولة أخرى، مما يفقدها خاصية أساسية في تكوين الدولة، كما تحرّم كل القوانين، صراحة أو ضمناً، تسليم رعاياها ليطبق عليهم قانون دولة أخرى، حتى لو أجرموا فإن العدالة تقتضي معاقبتهم وليس معاقبة الدولة، التي ينتمون إليها، بانتهاك سيادتها، مما يجعلنا جازمين أن المطالب صيغت بطريقة تمنع الاستجابة لها قصداً.

ورغم هذا فإن الموقف الليبي كان إيجابياً وعقلانياً وحضارياً، وهو ما يجمع عليه المختصون والمراقبون على مختلف جنسياتهم. إن ليبيا القطر العربي المسلم شريك في الحضارة الإنسانية، ووريث حضارة عالمية، تعطي الإنسان مكان الصدارة، كما تعطي الحفاظ على أرواح البشر قيمة عليا، وتؤمن أن المجرم يجب أن ينال العقاب حتى لو كان من رعاياها والضحية من رعايا بلد آخر، ولكنها من ناحية أخرى، ملزمة قانوناً وريادياً بحماية رعاياها، إذ لا يكفي أن توجه التهمة لكي ينزل العقاب.. أليس هذا أبسط مبادىء القانون.

انطلاقاً من كل ما ذكرناه، سارعت ليبيا إلى تعيين قاضٍ للتحقيق وتحديد مدى جدية الاتهامات، فالمتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، وهذه أيضاً قاعدة قانونية، كما تحفظت على المتهمين، وفقاً للإجراءات القانونية، وكان من المنطقي، تحقيقاً للعدالة، أن يتم طلب ملفات الاتهام التي بناء عليها يتم التحقيق، ومن ثم تحديد المسؤولية، بل ذهبت إلى أبعد مما يلزمها به القانون، ولدواعٍ إنسانية بحتة، بأن اقترحت لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الاتهامات وبيان مدى مصداقيتها.

وهذا يعني، في نظري، وفي نظر الكثيرين، حيث إن ليبيا

ليست ملزمة قانوناً بذلك، الثقة المطلقة بعدم مسؤوليتها كدولة، وبراءة رعاياها من التورط في أي شكل من الكارثتين، لكن هذا الاقتراح الإنساني قوبل بالرفض، كما لم تقدم الإدارة الأميركية والبريطانية الأدلة والبراهين، ولا حتى الشبهات التي وجهت على أساسها الاتهام. ولا يمكن تفسير هذا الرفض المخلّ بالعدالة إلا أنه يعود إلى:

1 ـ دوافع الاتهام سياسية، تتخذ كارثة لكوربي وءاليوتي أو ستاراً.

2 ـ خشية السلطات الأميركية والبريطانية من عدم القدرة على التدخل في سير التحقيق الدولي، مما يكفل العدالة والحيدة، ولكنه يفوّت عليهما استثمار الموضوع سياسياً.

3 ـ الخوف من أن التحقيق الدولي سينتهي بإثبات براءة ليبيا والذي يعني:

أولاً: مكسب سياسي كبير لليبيا وللقائد معمر القذافي ويكون بمثابة إقرار دولي بعدم صدق الاتهامات الموجهة إلى ليبيا، ليس فقط في موضوع لوكربي، بل ينسحب أيضاً على ما سبق أن وجهه من اتهامات، وبخاصة أن حادثة الملهى الليلي في برلين، التي اتخذت ذريعة للعدوان على ليبيا 1986، قد ثبت، وبواسطة المحكمة الألمانية نفسه، براءة ليبيا الكلية منها.

ثانياً: ستكون كارثة سياسية بالنسبة إلى بوش وجون ميجور، بعد الزوبعة التي أثاراها، وما وجهاه من تهديدات، مما يطعن في مصداقيتهما في بلديهما.

وما يجعل ما ذهبنا إليه مؤكداً:

1 ـ رفض إمداد القضاء الليبي بملفات الاتهام كاملة، مما يعرقل

عمل القضاء، ويعتبر إخلالاً بسير العدالة، إذ كيف يحقق مع متهم لا يعرف ما استند إليه الاتهام، وذلك للحيلولة دون تحقيق جدي في الاتهامات من طرف القضاء الليبي، ويعتبر هذا الرفض تدخلاً سياسياً في مجرى العدالة، من دول تتبجح باستقلالية القضاء!.

2 ـ رفض التحقيق الدولي، والذي يعني أن المهم بالنسبة إلى الإدارة الأميركية ليس الوصول إلى الحقيقة، وتحقيق العدالة، مما يجعلنا نشك في أن السلطات الأميركية والبريطانية متأكدة من عدم مسؤولية ليبيا وعدم تورط أي ليبي.

ولا نعتقد أننا نبعد عن الحقيقة، حين نخلص إلى أن أن الهدف المطلوب، الذي اتخذت كارثة الطائرتين ذريعة له هو معمر القذافي نفسه، ولا تخفى الأسباب وراء ذلك، فهو كقائد عربي يقف حجر عثرة أمام المصالح الأميركية والبريطانية، والهيمنة الأميركية على العالم وعلى المنطقة العربية، ويمكننا أن نلخص الأسباب في:

1 ـ الموقف من القضية الفلسطينية، بما في ذلك الموقف من مفاوضات السلام المزعومة.

2 ـ الموقف من الوحدة العربية ورفض الهيمنة والتطويع.

3 ـ أنه يمثل هاجس خوف وشعور بالذنب والعار عند معظم أصدقاء أميركا في الوطن العربي.

4 ـ أنه قدوة في التحدي قد تقود إلى الاقتداء بها.

5 ـ الموقف الأيديولوجي من معاناة الشعوب وقضايا التحرر السياسي والاجتماعي العربي والعالمي.

6 ـ محاولة بناء القوة الذاتية.

7 ـ النزعة الاستقلالية في السياسة النفطية والسيطرة الوطنية على هذه الثروة.

إذا أخذنا بالاعتبار الصفة المستحيلة للطلبات غير الشرعية، وما أشرنا إليه من أهداف سياسية، فإن هذا يعني أن أميركا وبريطانيا، سوف تتماديان في طلباتهما حتى لو قبلت ليبيا ـ فرضاً ـ الاستجابة للحالي منها، فالهدف ليس تحقيق العدالة، في كارثة يأسف الجميع لها، وإنما الهدف المطلوب: معمر القذافي.

من وراء الكارثة؟!.

بالطبع قد تكون الأسباب فنية، أو راجعة إلى الظروف المناخية وبالتالي من دون فعل فاعل، ولكن حتى إن افترضنا أن هناك فاعلاً، فإن المحقق في أي جريمة يطرح على نفسه أول ما يطرح السؤال: من هو صاحب المصلحة وراء هذا الفعل أو ذاك؟.

بالطبع أيضاً قد يجيب البعض: إنه الانتقام، في حالة اتهام ليبيا، من عدوان 1986، الذي أودى بحياة المئات تحت أطنان أحدث القنابل، والذي اتخذ مبرراً حادثة، ثبت بعد ذلك أنه ليس لليبيا أي ضلع فيها، والانتقام أيضاً، في حالة اتهام إيران لحادث إسقاط طائرة الركاب المدنية فوق الخليج ولكن إذا أخذنا بهذه الفرضية، أي فريضة الانتقام، فإن سلسلة المنتقمين لا تكاد تنتهي، فمن لم يصبه أذى أو يمسه عدوان أميركي؟ ولماذا ينحصر المنتقمون في إيران ثم في ليبيا فقط؟

ثم إن أهمية فعل الانتقام لا تكمن فقط في جعل المعتدي يدفع ثمن عدوانه، ولا يمر العدوان من دون عقاب ولو رمزياً، وإنما أيضاً ـ وهو الأهم ـ إشعار كل من تسول له نفسه بالعدوان أنه لن يفلت من العقاب، وهذا يستدعي أن يشهر المنتقم نفسه، وأن يتبنى

الفعل، إذ لا فائدة البتة من انتقام، لا يعرف فيه المنتقم من الرأي العام الوطني، لكي يعلم الجميع أن المنتقم ليس لقمة سائغة، وهذا غير متوافر في حالة الطائرتين، ولا أعتقد أن أي مسؤول يفكر في الانتقام بهذه الصورة، وهو يعلم أنها، من ناحية الرأي العام العالمي، ستنقلب ضده، أو أنه لا يستطيع تبني فعله، مما يجعل هذا الفعل عبثاً.

إذاً، ينبغي أن نبحث عمّن له مصلحة يمكن تحقيقها، من دون ظهوره وراء الحدث، وفي هذه الحالة، وإذا أخذنا في الاعتبار المتغيرات الدولية بصورة عامة، وانهيار الكتلة الشرقية بصورة خاصة، وزوال الاتحاد السوفياتي وأفول النظام «الشيوعي»، نلاحظ شعور الصهاينة بفقدان بعض الأهمية في الاستراتيجية الأميركية لسببين:

1 ـ انهيار وزوال «الخطر الشيوعي»، الذي كانت «دولة» الصهاينة تدّعي أنها سد في وجهه في المنطقة، وتتخذه وسيلة استنزاف وابتزاز الخزانة ودافع الضرائب الأميركيين.

2 ـ إن التغيرات الدولية في المنطقة أدت إلى اقتراب أنظمة عربية من أميركا، مما يجعل المنطقة ـ إلا بعض الاستثناء ـ (صدقة لأميركا). والاستثناء هو المطلوب وقد ترتب على ذلك إرهاصات تفاهم، أو على الأقل محاولة تفاهم عربي ـ أميركي، واتجاه أميركي، وإن كان متواضعاً ومتردداً، نحو الإقرار بضرورة حل المشكل الفلسطيني. مما جعل استراتيجيي الصهيونية يخططون لكيفية إبقاء أهمية «الكيان الصهيوني»، بعد زوال الخطر «الشيوعي» ونهاية الحرب الباردة، فوجدوا ذلك في ادعاء «مقاومة الإرهاب». فإذا لم يكن ثمة إرهاب، فإن عليهم أن يخترعوه بضربة موجهة للمواطن الأميركي، ولكل مستعمل للطائرات قبل الإدارة الأميركية، وعندئذ تكون

مصلحة الكيان الصهيوني واضحة في:

1 ـ إثبات يهميته في «منطقة الإرهاب» بإثبات أنها بعيدة عن الاستقرار وبالتالي ضرورة مساعدة الكيان الصهيوني.

2 ـ تخريب أي بوادر للتقارب والتفاهم العربي ـ الأميركي.

3 ـ إلغاء أي توجه أميركي نحو مجرد الإقرار بحل المشكل الفلسطيني. وما يثبت لنا صحة هذا التفسير:

1 ـ إصرار الكيان الصهيوني على توجيه الاتهام في الحادث المعني إلى سوريا؟.

2 ـ تأكيده القاطع على براءة ليبيا، ويبطل العجب حين نعرف السبب، فذلك ليس حباً بليبيا، بالتأكيد، ولكن أولاً لأن عداء أميركا لليبيا يبدو أنه صار تقليداً رئاسياً في الإدارة الأميركية، فهو أمر واقع مشتعل ولا يحتاج إلى المزيد من البنزين، وثانياً لأن اتهام ليبيا حالياً لا يحقق الهدف الصهيوني المطلوب.

مجلس الأمن والدور المنسوه:

إن النظر في الوثائق القانونية، التي نشأ عنها مجلس الأمن، يبيّن لنا أن مجلس الأمن يختص بالمنازعات السياسية، التي تنشأ بين الدول من أجل حلها سلمياً وتفاوضياً، وهو ما اعتبر تقدماً حضارياً للإنسانية، فهدف مجلس الأمن، الذي يبرر وجوده، هو إبعاد شبح الحرب والنزاع المسلح. أما المنازعات القانونية فقد اختصت بها محكمة العدل الدولية في لاهاي.

والموضع محل البحث هو، كما نعلم، موضوع كارثة طائرتين، سقطتا وذهب ضحية ذلك بضع مئات من البشر، وهذا، وإن كان أمراً مؤسفاً ومؤلماً، فإنه بعيد كل البعد عن المجال السياسي، فالكارثة

لم تتم بفعل أجهزة رسمية وبأوامر رسمية، كما هو الحال في إسقاط الطائرة الكورية من قبل السوفيات، أو إسقاط الطائرة الإيرانية من قبل البحرية الأميركية، أو الطائرة الليبية من قبل الطيران الصهيوني، ففي مثل هذه الأحوال، يمكن الحديث عن الجوانب السياسية، باعتبار الجيش السوفياتي جيشاً رسمياً وكذلك البحرية الأميركية والطيران الصهيوني، أي إن هذه الكوارث حدثت بفعل «دولة»، ولكن هذا غير متوافر في الحالة التي نبحثها، لاستحالة ذلك مادياً، فيما يتعلق بليبيا كدولة، أما كأفراد ليبيين أو غير ليبيين فإن ذلك يجعل المسألة قانونية قضائية، تخص الأجهزة القضائية في أقطار هؤلاء الرعايا وليست سياسية، وعلى الأكثر، إن حدث فراغ بين السلطات القضائية الموجهة للاتهام وبين السلطات القضائية في الأقطار الموجه إلى رعاياها الاتهام، فإن الاختصاص يعود إلى محكمة العدل الدولية، باعتبارها صاحبة الاختصاص في حل النزاعات القانونية، كما أنه لا يعقل أن يجتمع مجلس الأمن كلما سقطت طائرة أو وقع حادث مرور، إذ ليس ثمة فرق.

لكنَّ بحث مجلس الأمن للموضوع يعتبر خروجاً عن مهمته الأساسية المختص بها، وتدخلاً في اختصاص هيئة دولية أخرى، هي محكمة العدل الدولية، مما يعني خضوع المجلس لتفسير طرف واحد، له مصالح سياسية واضحة وراء تفسيره، وبالتالي السيطرة الأميركية عليه، وتحويله إلى أداة في خدمتها، أو إدارة ملحقة بوزارة الخارجية، وهذا الأمر ليس واضحاً فقط في حالة «حرب الخليج الثانية» حيث قر ونفذ في عجالة من أمره. بينما مئات القرارات الأخرى لا زالت، منذ نصف قرن وأكثر حبراً على ورق، لأنها لا توافق المزاج الأميركي وهذا يعني أن مجلس الأمن صار يعمل وفق آلية توازن القوى الواقعي وليس الأخلاقي، وهو الهدف السامي للأمم المتحدة

ولمجلس الأمن الدولي مما لا يضع حداً للهمجية وشريعة الغاب دولياً، بل يزيدها سوءا ويجعل من مجلس الأمن لعبة في يد الأقوى دولياً، وتصير مهمته ليس أكثر من إسباغ شرعية شكلية على قرارات الإدارة الأميركية، وبدلاً من أن يكون حماية للضعفاء والصغار يصير عوناً للأقوياء في تعنّتهم.

أهذا هو، إذاً، النظام العالمي الجديد أو الترتيبات الدولية الجديدة التي بشرنا بوش بها، وهو يرسل طائراته وأساطيله لتحقيق الشرعية في الكويت وتدمير العراق؟ بينما يصم أذنيه ويغمض عينيه عن المجازر والتنكيل بالشعب الفلسطيني واللبناني، يبدو أنه لديه مفهومين للشرعية: أحدهما للعرب والآخر لغير العرب!.

أخذاً بالاعتبار هذه الوضعية الجديدة، فإن الحملة الموجهة اليوم إلى ليبيا ستوجه غدا إلى غيرها، ولكل من لا يرضخ ولا يطيع، فإن على دول العالم أن تنتبه لما يراد لها في «الترتيبات الدولية الجديدة»، وبخاصة الضعيفة منها. المسماة بالعالم الثالث سابقاً، وهذه وإن كانت ضعيفة عسكرياً واقتصادياً، فإنها يمكن أن تحول ضعفها منفردة إلى قوة باجتماعها في كتلة واحدة، لتعوض بقوة اجتماعها عن ضعفها الاقتصادي والعسكري منفردة، ولتحول دون الهيمنة الأميركية دولياً عبر هيئة دولية (مجلس الأمن)، صارت تخضع لإرادتها، فيما بعد الحرب الباردة، وبوادر وضعية القطب الواحد.

ثم إن مجلس الأمن، في صورته الحالية، هو نتاج الحرب العالمية الثانية، والقوى التي ظهرت منتصرة بعدها، وتناقض هذه القوى خلق نوعاً من التوازن الدولي إلى حد ما، ولكن، بعد زوال الاتحاد السوفياتي، فإن هذه المعطيات لم يعد لها وجود، مما يعني خطورة بقاء هذه الهيئة الدولية على صورتها الحالية، تنفرد بها قوة كبرى

واحدة، ولذلك، ومن أجل عالم إنساني ومتحضر، يحل فيه القانون محل القوة، والتفاوض محل الاقتتال، والبناء محل الهدم، فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في تكوينه، بما يحفظ لكل دول العالم حقها ودورها في سيادة السلام والعدالة دولياً، مهما كانت صغيرة وضعيفة، كأن يكون مثلاً على مستوى القارات، وأن يكون بالتناوب في كل قارة، أو أن يكون على أساس التجمعات البشرية، على أن يلغى حق «الفيتو»، وهو السيف المسلط على إرادات الأغلبية الساحقة لشعوب العالم. أليس من غير المقبول أن أولئك الذين يدّعون حمل مشعل الديمقراطية، ويصل بهم الأمر أحياناً إلى فرضها بالقوة، مما يناقض الهدف، ويشرطون مساعداتهم بتبنيها، أن يمارسوا دولياً دكتاتورية مطلقة على شعوب العالم؟! إن أحرار العالم وفلاسفته ومفكريه مدعوون لإجبار الغطرسة والدكتاتورية على التنحي لمصلحة عالم متحضر إنساني، يسوده القانون والعدالة، لا يقاس فيه الحق بعدد الدبابات والطائرات. إن الصغار والضعفاء من الشعوب هم أحوج إلى الحماية من قبل مجلس الأمن وليس الأقوياء، وهذا هو أساس أي نظام عالمي جديد جدير بهذه الصفة.

موقف (8)

الموقف العربي والانهيار السوفياتي

كان الاتحاد السوفياتي قوة عظمى، لها تأثيرها في التوازن الدولي، ولا شك في أن انهياره يكون له تأثيرات دولية متعددة، وإن اختلفت في الدرجة والكيف من مكان إلى آخر. والوطن العربي جزء أساسي من العالم، بل هو بؤرة ساخنة من البؤر الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة عندما فرض على المنطقة كيان غريب هو الكيان الصهيوني، ولهذا فإن انهيار الاتحاد السوفياتي لا بد أن تطاول نتائجه وتأثيراته هذا الجزء المهم من العالم.

فإذا تناولنا الأمر من الناحية الأيديولوجية، أي ما هو تأثير الانهيار السوفياتي في الوطن العربي من الجانب الأيديولوجي؟ فإن ذلك يستدعي أن نجري تصنيفاً أولياً لنتتبع آثار الانهيار، وهذا التصنيف يمكن، أن يتلخص في ثلاثة محاور: أولاً الأنظمة التي تتبنى الخط الأيديولوجي نفسه الذي يقوم عليه الاتحاد السوفياتي، وثانياً تلك التي، وإن لم تتبنّ خط الاتحاد السوفياتي الأيديولوجي، تتفق معه إلى حد ما في الخطوط العريضة من حيث الأهداف، وثالثاً التنظيمات، مثل الأحزاب أو ما في حكمها، مشروعة أو غير مشروعة، والتي تعتنق الأيديولوجية الماركسية.

أولاً: الأنظمة التي تتبنى الخط الأيديولوجي السوفياتي:

هذه الأنظمة محدودة جداً في الوطن العربي، تمثّلت في الصومال في عهد الرئيس محمد سياد بري، وذلك بعض الوقت، إلى أن تحول الاهتمام السوفياتي من الصومال إلى أثيوبيا، بعد وصول منغيستو إلى الحكم، مما أدى بالصومال - خاصة بعد حرب أوجادين - إلى أن تغيّر خطها الأيديولوجي، وتخلى عن الأيديولوجية الماركسية.

كما تمثلت في جنوب اليمن، الذي استمر في الخط الأيديولوجي الماركسي، حتى قبيل الانهيار الفعلي للاتحاد السوفياتي.

في هذه الأنظمة تأثير الانهيار واضح جداً، إذ يستتبع انهيار الاتحاد السوفياتي انهيار الأيديولوجية المرتكز عليها نظام، وبالتالي فقدانها المصداقية في الأقطار التي تبنتها نظمها، ولكن الملاحظ أن الأنظمة التي تبنت الماركسية، إما أنها تخلت عنها قبل حدوث الانهيار الفعلي للاتحاد السوفياتي، مما يشير إلى أن هذا التبني كان سياسياً أكثر منه أيديولوجياً، وإما أنها سارعت إلى التخلص من الأيديولوجية الماركسية، على الأقل كنظام حكم. حالما بدت بوادر الانهيار متمثلة في البريسترويكا، كما هو الحال في جنوب اليمن، وهو القطر العربي الوحيد، الذي رفع شعار الماركسية رسمياً، واستمر على ذلك مدة أطول، إلى أن تنبه إلى بوادر الانهيار، فسارع إلى إلغاء نفسه كنظام، مندمجاً مع توأمه شمال ليمن.

ثانياً: أما الأقطار العربية التي، وإن اختلفت مع خط الاتحاد السوفيات الأيديولوجي، تلتقي معه في الأهداف العامة. فإن مما لا شك فيه، انهيار «الأيديولوجيا التي تستند إليها الأهداف العامة يؤثر سلبياً في هذه الأقطار، إذ يؤدي إلى فقدان الأهداف العامة (مثلاً الاشتراكية) مصداقيتها في نظر عامة الناس، إذ أن انهيارها في الاتحاد

السوفياتي يظهرها فاشلة، ما ينظر إليه على أنه دليل عدم صلاحيتها، واستحالة تطبيقها، وذلك لمصلحة الأيديولوجية الليبرالية، التي تبدو وكأنها المنتصرة في المعركة الأيديولوجية. إلا أنه، ومع عدم استهانتنا بالآثار السلبية المترتبة على ظهور الأيديولوجية السوفياتية بمظهر المهزوم في معركتها مع الأيديولوجية الرأسمالية، وانعكاس هذه السلبيات على الأهداف العامة في بعض الأقطار العربية، إلا أن هذا التأثير محدود جداً، نظراً لاستقلالية هذه الأقطار وعدم تبنيها الخط الأيديولوجي الماركسي منذ البداية، حتى في الوقت الذي لم يشك فيه أحد بقدرتها على المواجهة، وحتى عندما كانت تتقاسم النفوذ الدولي.

ثالثاً: أما التأثير السلبي الساحق الماحق للانهيار السوفياتي أيديولوجياً، فهو على الأحزاب والتنظيمات في الأقطار العربية، علنية كانت أم سرية، والتي تتبنى الخط الماركسي، وذلك لسببين رئيسيين:

1 ـ انهيار الاتحاد السوفياتي يفقد ما تستند إليه من أيديولوجية مصداقيته.

إنها أحزاب وتنظيمات ليست جماهيرية، نابعة من القاعدة، بل هي تنظيمات فوقية ـ إن صح التعبير ـ تقوم على مجموعات من المثقفين وأشباه المثقفين، وإن كانت تحركهم نيات حسنة، فإنها تستمد قوتها ودعمها ـ المادي والأيديولوجي ـ ومصداقيتها من نفوذ وقوة ومصداقية الاتحاد السوفياتي، مما يؤدي إلى أن ما يحدث في الأخير يؤثر فيها سلبياً، ويشلّها مما يجعلنا لا نستغرب الجهد المحموم، الذي أخذت تبديه هذه الأحزاب والتنظيمات، هادفة، إما إلى البحث عن بديل بالتوجه إلى القاعدة الجماهيرية، وإما محاولة فك الارتباط بين الأيديولوجية الماركسية والاتحاد السوفياتي، لكن المحاولة الأخيرة غير موثوق في نجاحها، إذ من الصعب قبول فك الارتباط هذا لسببين:

1 ـ إن هذه الأحزاب في عمومها حرصت على تقديم الاتحاد السوفياتي نموذجاً يحتذى في التطبيق الماركسي، واعتبرت أي نقد للاتحاد السوفياتي هو نقد موجه إلى الأيديولوجية الماركسية، مما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إحداث فك الارتباط المطلوب، بعد مضي سبعين عاماً على تأكيد العكس.

2 ـ إن محاولة فك الارتباط تتم في ظروف الانهيار، ولم تتم في الظروف الاعتيادية، مما يجعل النيات صريحة: محاولة إنقاذ الأيديولوجية من الغرق مع سفينتها.

وعلى كل حال، وبما أن ما يهمنا هنا هو الوطن العربي في عمومه لم يتبنّ في يوم من الأيام الخط الماركسي، بل إن الأقطار «التقدمية» حرصت دائماً على توضيح استقلاليتها واختلافها مع الخط الماركسي، مثلاً عبدالناصر، القذافي، ومن جهة أخرى، ليس بخافٍ عداء الأنظمة الأخرى كلياً للخط الماركسي، سواء من حيث هو أيديولوجية أم حتى كأهداف عامة لست مقتصرة بالضرورة على الماركسية.

أما إذا تناولنا الموضوع من ناحية الأيديولوجية الجماهيرية، فإن ما حدث في الاتحاد السوفياتي، رغم الصداقة والعلاقات السياسية الجيدة، والتعاون الاقتصادي المفيد للطرفين، يعتبر تصديقاً وإثباتاً لنظرياتها، ربما لم يتوافر لأي أيديولوجية أخرى من قبل، إذ من النادر ما تجد توقعات وانتقادات أيديولوجية يجري تصديقها وإثباتها واقعياً، وبهذا القدر من الشمول والاتساع.

فمن الناحية السياسية، لم نفتأ نوجه النقد إلى نظام الأحزاب، بما في ذلك صراحة الحزب الواحد، ولم نتفأ نؤكد أن دكتاتورية الحزب لن تقود إلى تحقيق الأهداف التي يتوخاها الحزب، حتى لو كان صادقاً جاداً في طلبها، وليست مجرد شعار سياسي، ذلك أن

الوسيلة تتناقض مع الغاية، ووضحنا مراراً أن ادعاء الحزب الشيوعي ممارسة دكتاتورية البروليتاريا، باعتباره طليعتها الواعية، ليس صحيحاً، فهو ليس إلا دكتاتورية على البروليتاريا، لا دكتاتورية البروليتاريا، والكتاب الأخضر واضح في هذه النقطة بالذات «الطبقة التي ترث المجتمع ترث أيضاً صفاته»، مما يجعل الحزب الشيوعي ليس طبقة ورثت المجتمع، بل أقلية تمارس الدكتاتورية على الطبقة، التي يفترض أنها ورثت المجتمع، مما يجعل تناقضات المجتمع الموروث إياها تظهر بشكل، وإن كان جديداً، فإنه ربما أحد، ومن دون التوسع أكثر، فإن مما لا شك فيه أن الانهيار الحادث في الاتحاد السوفياتي، يثبت ما ذهبت إليه الأيديولوجية الجماهيرية من نقدها للنظام السياسي السوفياتي.

أما اقتصادياً: فإن نقدنا رأسمالية الدولة، التي تسمى في الاتحاد السوفياتي اشتراكية، هو في مستوى وقوة نقدنا رأسمالية الطبقة، والتراث في هذا المجال وافر، وكم حذرنا من النتائج التي تترتب على رأسمالية الدولة، من فقدان الحافز، والتسيب وسوء استغلال الموارد وتوزيعها... إلخ.

أما اجتماعياً: فإن الاتحاد السوفياتي، لكي ينجح سياسياً واقتصادياً في تحقيق مشروعه وأهدافه، فإن الأمر يتطلب ضرورة خلق إنسان جديد غير الإنسان الواقعي. ومن دون ذلك محكوم على جملة المشروع بالفشل، وقد اعتقد فترة من الزمن أنه نجح فيما سماه الإنسان السوفياتي، الذي تتوافر فيه صفات لازمة سياسياً، لإنجاح النظام السوفياتي، واستقراره، وكذلك الأمر اقتصادياً مثل: التخلص من الأنانية، وتبديل الحافز الفردي بالحافز الجماعي، والقضاء على النزوع إلى التملك الخاص، إضافة إلى الضرورة الملحة

اجتماعياً، بتحقيق دمج مكونات الاتحاد المختلفة عرقياً واجتماعياً وثقافياً، وصهرها في بؤرة الإنسان السوفياتي.

لكن «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن»، فالأحداث التي نعيشها بيّنت بجلاء، وبعد أكثر من سبعين عاماً من الجهد في هذا الاتجاه، أنها لم تحقق شيئاً، وأن الإنسان السوفياتي ليس إلا وهماً في خيال القادة، لم يصمد لحظة واحدة في محك الاختيار الواقعي، ليس فقط من الناحية السياسية: بروز الأحزاب ومظاهرها الأخرى على النمط الغربي، وليس فقط من الناحية الاقتصادية: بروز السمسرة والتهافت على تفاهات الغرب، والاستحواذ الفردي، بل أيضاً اجتماعياً، إذ سرعان ما برزت التكوينات الاجتماعية «القوميات، والمجموعات العرقية والثقافية» التي أعتقد لفترة أنها، ذابت في الإنسان السوفياتي، فكأنها لم تغب يوماً واحداً ليس فقط لتثبت وجودها، بل أيضاً لتدخل في صراعات مسلحة ضد بعضها البعض، تستمد وقودها من عداءات وصراعات سابقة للهيمنة الروسية أولاً ثم السوفياتية بعد ذلك. مما يؤكد أن اندماجها السابق، الذي اعتقد أنه نجاح مشروع الإنسان السوفياتي، لم يكن إلا بسبب القوة والهيمنة: الحزب الشيوعي، «الكي. ج. ب»، الجيش، وفوق ذلك الحكومة المركزية، وأنه بمجرد أن تراخت القبضة المركزية، برزت الانتماءات القومية كأقوى ما يكون، مما يعني أن العامل الاجتماعي هو العامل الأساسي في أي مشروع وحدوي، وأن أي تكوين سياسي لا يسنده العامل الاجتماعي هو تكوين هش، ليس له الاستمرار والبقاء مهما طال الأمد.

إذاً، من الناحية الأيديولوجية، ما حدث في الاتحاد السوفياتي، على مختلف الصعد، هو تصديق وإثبات ما ذهبنا إليه وما أكدناه

مراراً، أحياناً رغم احتجاجات الأصدقاء من داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه، لعل هؤلاء قد اقتنعوا الآن ولكن.. بعد فوات الأوان.

لكن التأثير الحقيقي والسلبي لانهيار الاتحاد السوفياتي على الوطن العربي هو تأثير سياسي، لنوضح ذلك:

عقب الحرب العالمية الثانية، رغبة من ناحية في إبعاد شبح الحرب وويلاتها، ونظراً، من ناحية أخرى، لتعددية القوى التي خرجت منها منتصرة، وحتى لا تصطدم هذه القوى ببعضها البعض، مما يقود إلى الاقتتال من جديد، نشأ ما يمكن أن نسميه توازن القوى، أو ما صار يعرف بتوازن الرعب واستبدال الحرب الساخنة بالحرب الباردة عموماً، مما منع سقوط العالم تحت هيمنة قوة واحدة.

وإذا كان المجال الآن ليس مجال تحديد، لماذا اتجهت القوى الغربية اتجاهاً مضاداً للمصالح العربية في جملتها، ولا لماذا اتجاه الاتحاد السوفياتي إلى دعم ما للمصالح العربية، فإنه ما لا شك فيه أن مصالح القوى الغربية، ومصالح الاتحاد السوفياتي كانت وراء هذا الاتجاه أو ذاك.

ولما كان الانحياز إلى معسكر دون الآخر، في غير مصلحة العرب، فالصراع في حد ذاته لا يعنيهم في شيء، إلا أن العرب، وخاصة الأنظمة التقدمية، وقد واجهها تعنت وعداء القوى الغربية واستهتارها بالمصالح القومية وبالكرامة العربية، ودعمها اللامحدود لعدمها الأساسي، مصدر عدم الاستقرار في المنطقة، لم تجد بداً من اللجوء إلى الاتحاد السوفياتي، ومحاولة استثمار الصراع: شرق ـ غرب، لخدمة مصالح الأمة العربية، سواء على الصعيد السياسي أم الدولي. فالاتحاد السوفياتي كان خصماً عنيداً للغرب، ويملك حق «الفيتو» مما يمنع مثلاً مجلس الأمن من استقلاله ضد العرب، وكذلك

على صعيد تزود السلاح الذي شعر العرب بحاجتهم إليه دفاعاً عن أرضهم وحريتهم وكرامتهم.

إنه من الصحيح أن العرب لم يبحثوا عن معادة الغرب، وخاصة أميركا، التي لم يكن لها ماض استعماري في المنطقة، ولم يكن للعرب عداءات قديمة معها، مثلما هو الحال مع بريطانيا وفرنسا، ولا البحث عن صداقة الاتحاد السوفياتي، الذي تفصلهم عنه هوة أيديولوجية عميقة، ولكن تعنت الغرب، ورفضه الإقرار بحقوق العرب وكرامتهم، ومحاولة الولايات المتحدة الحلول محل الاستعمارين البريطاني والفرنسي، جعلهم يبحثون عما يمكن أن يوازن دولياً القوى الغربية، فوجدوا ذلك في الاتحاد السوفياتي، الذي التقت مصالحه في كبح النفوذ الغربي المصلحة العربية.

ولكن للأسف، هذا الموقف السياسي العربي الذكي، الذي أراد الإفلات من الهيمنة، وبناء قوته الذاتية، وتعزيز وجود الأمة العربية بين الأمم، والذي مثل فرصة تاريخية ثمينة، لم يتحقق حوله الإجماع العربي، إذ أن نجاحه كان يتطلب استراتيجية عربية موحدة، تستثمر الصراع ولا تدخل فيه، فبعض الأنظمة العربية، ربما بسبب نشأتها أصلاً وتاريخ قياداتها الشخصي، وربما تنافس القيادات العربية والعداوات الشخصية، ارتبطت بالغرب مصلحياً وسياسياً، رغم وضوح العداء الغربي للأمة العربية ومصالحها وتوجهاتها ومستقبلها وحتى كرامتها كأمة وبشر، مما أدى إلى إدخال الصراع غرب ـ شرق في صميم الأمة العربية، لينقسم العرب أنفسهم على أنفسهم، بين أتباع المعسكر الغربي، وبين أولئك الذين، وإن كانوا يقفون موقف المقاوم والمناهض للمعسكر الغربي، لا يريدون وللأسباب نفسها التي جعلتهم يرفضون ويقاومون المعسكر الغربي، لا يريدون السقوط تحت هيمنة المعسكر الشرقي، حتى إن كانوا في أمسّ الحاجة إلى

دعمه السياسي والعسكري، مما أضعف موقف هؤلاء، وضيّع على العرب فرصة استقلال إرادتهم، واستغلال النزاع شرق ـ غرب، الذي استمر طويلاً لتحقيق ذاتهم العربية وبناء قوتهم الذاتية، وتحرير إرادتهم، توقعاً للمتغيرات، التي يمكن أن تطرأ على الساحة وعلى توازن القوى، حتى لا يفاجأوا؟!.

وقد يقول قائل: لماذا نضع اللوم فقط على الأنظمة التي انحازت ضد نفسها إلى المعسكر الغربي؟ أليس هناك أنظمة عربية، وإن كانت محدودة جداً (الصومال، جنوب اليمن)، قد فعلت الشيء نفسه في اتجاه معاكس؟

هذا صحيح، ولكنه لا يفسر لماذا حدث هذا التطرف، ولا من دفع إليه، وعندما نبحث الأسباب بموضوعية وبالتزام عروبي، فإننا نجد أن السبب يرجع أيضاً إلى الأنظمة المنحازة إلى الغرب ضد نفسها. إن جوع الصومالي وتخمة آخرين وإسرافهم ومباذلهم في أوروبا تجعل هذا التطرف طريقاً مغرياً.

لقد فات على العرب ـ وبالأخص قياداتهم، مع بعض الاستثناء الذي ضاعت تحذيراته في زخة رنات الكؤوس، لم يتوقعوا ما يمكن أن يطرأ من متغيرات على الساحة الدولية، وعلى توازن القوى، ربما كانوا يعتقدون أن هذا التوازن أبدي أبدية نظام الجاذبية الكوني، وبالتالي لم تكن هناك استراتيجية عربية لمواجهة الاحتمالات، وبدلاً من ذلك دخلنا عصر اللاتوازن بحرب عربية غربية مولتها أموال عربية، بغض النظر عمّن هو المعتدي.

ولما كان ليس من المؤكد أن يستمر التوازن الدولي إلى ما لا نهاية، وهذا ما حدث هذه الأيام، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي حدث والوضعية العربية على النحو التالي: أنظمة عربية مرتبطة بالغرب،

وأنظمة عربية في عمومها، ترفض الارتباط بالغرب، إلا أنها وللأسباب نفسها لا ترغب في استبدال الغرب بالشرق، وإن كانت تطلب دعمه السياسي والعسكري الذي يتجاوب مع مصلحة الشرق نفسه. وعندئذ فإن انهيار الاتحاد السوفياتي أو المعسكر الشرقي عموماً أفقد الأنظمة العربية دعم الاتحاد السوفياتي دولياً، مما يجعلها في مواجهة ليس فقط مع النفوذ الغربي، بل للأسف، مع أنظمة عربية مرتبطة بالغرب، ترى في انهيار الاتحاد السوفياتي نصراً لها على الأنظمة العربية المستقلة. إن أسوأ تأثيرات الانهيار السوفياتي سلبية أنه حدث والجبهة العربية متصدعة، زادت تصدعها حرب الخليج وأزمة الكويت.

يوماً ما، سوف يكتب المؤرخون لعصرنا هذا، إن مأساة العرب في هذا القرن أنهم لم يستغلوا بذكاء بإجماع التناقض شرق ـ غرب، والحرب الباردة، والتي قدمت لهم فرصة نادرة لبناء أنفسهم: أمة قوية تستغني عن أي دعم من أي قوة دولية، أمة لها اعتبارها في عالم لا زالت تحكمه شريعة الغاب، وكل شيء فيه محتمل ومتوقع، وبدلاً من ذلك، استوردوا الحرب الباردة، وعرّبوها منقسمين إلى معسكرين: معسكر الانتماء الغربي، ومعسكر فرض عليه الانتماء ـ بشكل أو بآخر ـ السوفياتي. ولم ينتبهوا إلى أن المسألة التي تعنيهم كعرب ليس الصراع شرق ـ غرب، فهذه خدعة قدمها إليهم الغرب ليمرر نفوذه، وإنما المسألة مسألة كرامة وبقاء الأمة العربية وتحرير إرادتها وامتلاك ثروتها، وإن عداء الغرب على هذا الأساس ولهذه الأسباب وعلى هذا الأساس ولهذه الأسباب كانت الصداقة للشرق أيضاً.

فهل ينتبه المنحازون إلى الغرب، حتى إن كان ذلك متأخراً بعض الوقت؟ حتى وإن كانت الكويت متلفعة بدخان الحرائق، والعراق

يضمد جراحه: إنهم بانتمائهم إلى المعسكر الغربي الذي زالت مبرراته العلنة، إنما ينحازون ضد إخوان لهم، عادوا الغرب وتعاملوا مع الشرق لمصالح عربية هي مصالحهم أيضاً فلا يناصرون الغرب على إخوانهم، إذ هم في الحقيقة يناصرون الغرب ضد أنفسهم.

هل توقظ الصدمة النيام؟ هل توقظ وعينا العربي؟ هل نترقب عملاً عربياً موحداً يحفظ للأمة ما بقي من كرامتها وعزتها، ويضع حداً للعربدة الغربية، ويمنع خلافاتنا أن تستخدم ضدنا. ويسخر أموالنا لتطوير بلادنا والرفع من مستوى مواطنينا، حيثما كانوا، في الصومال أو في موريتانيا أو في السودان أو في جيبوتي، وأن يصير المال العربي في خدمة الإنسان العربي، لا أن يبعثر تحت أقدام راقصات «الليدو والمولان روج»!.

إن المحكّ على الأبواب. والموقف العربي من التهديدات الأميركية ضد ليبيا سوف يبرهن عمّا إذا كان العرب قد استوعبوا الدرس أم أنهم في غيّهم يعمهون!.

موقف (9)

نهضة الحلقة المفرغة لماذا؟

ترى ما الذي جعل النهضة، حيثما تنتظر، تجهض وتختصر إلى مجرد استيراد أجهزة وعادات وتقاليد وتقاليع؟!.

ترى ما الذي جعل الديمقراطية شعاراً من دون محتوى، والاقتصاد استهلاكاً، والاشتراكية خطباً ومقالات لا يمارسها حتى من يتحدث عنها؟

ترى ما الذي جعل شعوبنا تحمّل ساستها وزر التخلف والتناقض بين مطالبها وإمكانياتها الفعلية، والساسة يردون التهمة على الشعوب؟

وضعية متأزمة حقاً: الشعوب تتهم الساسة، والساسة يتهمون الشعوب.

لا شك في أن البعض حاول جاداً ومخلصاً، حين قلب نظاماً آخر رآه مانعاً للتقدم، ولكن، بقدرة قادر، ربما وصل إلى ما كان عليه سابقه نفسه، وأدرك حرج الموقف.

ليس هدفنا البحث عن كبش فداء نحمّله أوجاعنا ومشاكلنا ومآسينا وأوزارنا، فهذا الموقف، رغم ما يظهره من مبالغة في جرأته، ليس إلا موقفاً هروبياً، يكتفي بإلقاء المسؤولية على ما ليس دائماً،

وبالضرورة، مسؤولاً، يخفي المسؤول الحقيقي ويلقي بالجماعة، في كل الأحوال، في دوامة التغيير الفارغة، لكن أيضاً ليس الهدف تبريرياً، فالأنظمة السياسية ليست دائماً بريئة، إلا أنها ليست دائماً مذنبة، إنها أحياناً هي نفسها ليس إلا ضحية واقع لم تصنعه، وليس لها يد فيه أو إنها ليست إلا نتاج واقع يتجاوزها.

إن التراشق بالتهم بين الناس والساسة لا يقود إلا إلى حلقة مفرغة و«حوار طرشان»، تضيع فيه الحقيقة، وبالتالي إمكانيات حل الإشكال، لقد قدمنا ما فيه الكفاية من أكباش الفداء، ولم نتقدم خطوة واحدة نحو حل الإشكال. لماذا لا نحاول استجلاء الحقيقة؟ لأننا نعتقد أنت مأساتنا لا ترجع كلياً إلى مجرد سلوك أشخاص مهما كانت قوتهم أو زعامتهم. أليس من الممكن أن الزعامة نفسها، وبهذا الأسلوب، فرضت عليهم ولم يطلبوها، تكبدوها ولم يختاروها؟! وإننا حمّلناهم فوق طاقتهم ثم نلومهم، إنهما لم يتحملوا! ألسنا أحياناً نقع في حلقة مفرغة، حين نطلب منهم إصلاح كل شيء، بما في ذلك أخطائنا. وإنجاز كل شيء، ثم نتباكى لأنهم يمارسون الطغيان والتسلط؟! نريدهم طغاة ثم نلومهم إن صاروا كذلك! نطالبهم بالمعجزات ثم نلومهم إن صاروا أنصاف آلهة؟!.

إن البحث الموضوعي يتطلب طرح كل الفرضيات، والأخذ بالاعتبار كل العوامل مهما بدت في ظاهرها غير ذات أهمية.

لنرجع إلى البداية، ففيها، على ما نعتقد، بذور الأزمة التي جعلت نهضتنا تولد أصلاً ميتة، وجعلتنا ندور في حلقة مفرغة.

لظروف مختلفة كانت البداية سياسية، حتى لو كانت مقترنة أحياناً بنضال عسكري، لقد كان همنا الأكبر، بخاصة فيما بين الحربين الأوروبيتين، الحصول على الاستقلال الوطني والنضال في

سبيله سياسياً وعسكرياً أحياناً. وبطبيعة الحال لم يكن بالإمكان توجيه الاهتمام إلى الواقع المتخلّف جداً، إلى مجتمعنا العربي من كل النواحي، وإذا كان هذا الجهد قد تكلّل بشكل أو بآخر بالنجاح، سواء بالحصول على استقلال حقيقي، أو حتى شبه استقلال، مما تطلّب بعد ذلك العودة إلى العمل السياسي المتمثل في تغيير الأنظمة، للوصول إلى استقلال حقيقي، فإن هذا النجاح قد ترتبت عنه سلبيات ثلاث:

أولاها: أن التوجه السياسي صار طاغياً على كل التوجهات الأخرى ومقياساً لها.

ثانيتها: أن النضال السياسي والعسكري جرى في بعض الأحوال داخل إطارات صنعها النفوذ الأجنبي أو الاستعماري، الذي كان يتقاسم الوطن العربي، أي في وطن مجزأ لاعتبارت لا تخصه، مما جعل النضال العربي وحركته مجزأة، وبدلاً من أن تكون حركة عربية شاملة صارت حركات قطرية مبعثرة، ورغم أنها تواجه الاستعمار وتناضل في سبيل الحرية، فإنها أرغمت على تبني الإطار الأساسي الذي فرضه واقع الاستعمار والنفوذ الأجنبي، فنشأت عن هذه الحركات، بأشكالها المختلفة، أنظمة قطرية ورثت الشتات، الذي فرضه الاستعمار، مما حكم بداية على كل نهضة قطرية بالإجهاض.

أن الأنظمة القطرية، تطلب النهضة، إلا أنها هي نفسها عائق أساسي أمام أي نهضة.

ثالثتها: أن الأنظمة القطرية طرحت شعارات النهضة والتقدم والحرية، والعدالة الاجتماعية، ولكن، وإن تحقق الاستغلال الوطني (القطري) إلا أن هذا نفسه منع أفكار التقدم والعدالة والحرية أن تتحقق، ليس هذا فقط بسبب التجزئة، وإنما أيضاً بسبب أن هذه

الأفكار صارت مفروضة سياسياً، أعني أن الطرح الفكري والثقافي صار على أساس سياسي بحت، وهنا إما أن النظام يمنع أصلاً هذا الطرح، وإما أن النظام، حتى لو لم يرغب، يجعل الطرح من أعلى منشوراً حكومياً. صحيح أن التقدميين كان يستحيل عليهم العمل في ظل نظام يعادي التقدم ويعيق الطرح الفكري الحر والحوار الجاد، من دون أحكام مسبقة وتهم سياسية، وهذا هو الأساس الصحيح لكل نهضة حقيقية، ولهذا كان لا بد من إسقاط النظام العائق، ولكن إسقاط النظام العائق يحوّل التقدميين إلى حكام، ويحول الطرح الفكري الهادف إلى تغيير العقلية إلى طرح سياسي، لتظهر تهم جديدة تعيق الحوار الجاد وتجمد العقلية، مما يجعل الطرح الفكري على هذا النحو من دون أرضية، ومن دون معتنقين أحرار مخلصين، ويجعل من يقوم بذلك مجرد موظف في الدولة التقدمية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار حساسية الجماهير من السلطة، مهما كانت شعاراتها، وفقدانها للمصداقية، نظراً للمعاناة الطويلة والمريرة منها، فإن هذا يجعل الطرح الفكري الثقافي من دون مصداقية مقدماً، لأنه غير قابل للنقاش، فهو قرار سلطة يقع بين تناقضين: إما المحافظة على هيبة السلطة فلا يطرح قرارها للنقاش والأخذ والرد، فهي كسلطة لا تحمل ذلك، وإما أن يطرح للنقاش، مما يعيب السلطة، إذ ينسحب الأمر على كل ما تقرر السلطة. وعندئذٍ يكون شلل السلطة وانهيارها، مما يجعل المجتمع يقبع من جديد في دوامة الحلقة المفرغة.

إن الثورة الفرنسية تمت في العقول والأفكار أولاً. فالإقطاع فقد مصداقيته وفقد الاقتناع به، وكم من أمير إقطاعي كان يتضور جوعاً وفاقة في قصوره لتمرد الأتان على طاعته. ونظام الملكية المطلقة انهار في العقول قبل انهياره في الواقع، والإيمان بالحرية وبالإنسان صار

عقيدة جماهيرية عشرات السنين قبل إعلانه سياسياً، المفكرون وفلاسفة عصر النهضة الأوروبية أنجزوا أولاً ثورة في العقلية الاجتماعية، الثورة الحقيقية تمت في العقول والأفكار والمعتقدات، أما ثورة 1789 فلم تفعل أكثر من قطف الثمرة الناضجة، فأفكارها كانت تغلغلت في الجماهير وصارت قناعة تتمرد على ما يناقضها، حتى إذا ما قام النظام السياسي الجديد كانت القناعة الجماهيرية به سابقة على وجوده الفعلي. وباختصار، التغيير السياسي جاء تالياً واستجابة للتحول الفكري والثقافي. أما عندنا، وربما لأمر خارج عن إرادتنا أحياناً، فنريد من الفكر والثقافة أن يتأسسا على أرضية سياسة، وهذه الأرضية رخوة تبتلع كل ما نحاول أن نغرسه فيها من نبات. هكذا يتبدى الأساس عندنا في أزمة!.

لقد فرض علينا الواقع التاريخي القطرية، مما جعلنا نرث أسوأ سلبيات الاستعمار، وفرض علينا البداية السياسية في نهضتنا، التي أوقعتنا في حلقة مفرغة، نظام يأتي وآخر يرحل. وقد يقول قائل: النظام ليس هو الدولة، فلماذا لا نفترض وجود دولة تتبادلها الأنظمة؟!.

والجواب، هذا هو بيت القصيد، الدولة بالمعنى الحقيقي لم توجد بعد، لم توجد إلا أنظمة، ولهذا لا نستغرب أن يغير كل من يأتي كل شيء بفرمان (مرسوم) سلطاني، فلا يتغير حقيقة شيء.

لقد قوض الاستعمار التنظيم الاجتماعي الذي وجده، ليس هذا فقط بل أيضاً لم يمكن المجتمعات المستعمرة من إبداع أي تنظيم جديد، يقوم على تنظيمها المنهار، ويتجاوزه استجابة لحاجاتها، وهذا لأن الاستعمار، باعتباره كذلك، يرى من الخطر عليه أن تبدع هذه المجتمعات نظامها الخاص، ولأن الاستعمار بفرضه نظامه الخاص لا

يرى حاجة هذه المجتمعات إلى نظام خاص بها. وعندما اضطر الاستعمار إلى الرحيل، فما سمي بالاستقلال، ترك أناساً من دون نظام، أو ترك نظاماً يناقض الدولة العصرية كالنظام القبلي مثلاً، مما اضطر هذه المجتمعات إلى أن تستعير نظاماً لم ينتج عن حاجتها، ثوباً لم يفصل لها.

لقد استوردنا الدولة جاهزة، بكل مؤسساتها وقوانينها ودستورها، لقد تحوّل شيوخ القبائل إلى نواب في «مجلس الأمة» والأمة وهمية، وتحوّل رعاة الأغنام إلى رعاة الناس، بعد أن ألبسوا أيضاً قبعات مستوردة، ما بين ليلة وضحاها وجدنا «الدولة» قائمة بمؤسساتها، وشرطتها، وإداراتها وسجونها، ومصانع مثقفيها، لقد أقيمت دولة ليس نابعة من احتياجات الناس، ولأنها كذلك، فهي ليست لخدمة الناس بل لحكم الناس، ولا تتناسب حتى مع إمكانيات السكان للصرف عليها وتمويل نشاطاتها، التي بعضها على الأقل من دون مبرر على الإطلاق إلا لمجرد تقليد الآخرين، إذاً، المديونية مصيرها المحتوم. وجزء منها، يذهب إلى حسابات خاصة في مصارف أوروبا.

حالما غادر الاستعمار عمد الساسة المحليون، ربما مضطرين إلى إقامة الدولة، ولكل دولة وزراء ووزارات وكتّاب وموظفون وسفارات وجيش وشرطة وأنماط أخرى من الطفيليين، لقد تم هذا أسرع جداً من تنظيم الزراعة مثلاً لغذاء السكان أو الصناعة مهما كانت بسيطة. وصارت الإدارة في كثير من هذه المجتمعات تبتلع 40 في المئة من الميزانية، هؤلاء المؤسسون لم يفهموا أنه لكي نصرف يجب أن ننتج، ولكي ننتج في الزراعة مثلاً يجب أن نزرع ونحصد. ولكن لم يتبقّ من السكان للعمل الزراعي إلا من لم يتمكنوا من التوظف في «الدولة». ولنا أن نقدّر حجم تكاليف الدولة حين نعرف أن نائباً

برلمانياً في أحد البلدان يعمل ثلاثة شهور في السنة، ويحصل شهرياً على 120 ألفاً إلى 150 ألف دولار، إذ في ستة أشهر، أي في شهر ونصف الشهر منذ العمل، يحصل على ما يحصل عليه مزارع خلال 36 سنة من العمل. إن التناقض الحاد بين تكاليف الدولة والإنتاج الفعلي لا يحتاج إلى دليل، يكفي أن نلقي نظرة على حجم مديونية هذه «الدول».

إن أفريقيا مثلاً، إلى وقت ليس ببعيد، كانت في غالبها مكوّنة من مجتمعات من دون أمم، قبائل ليس بينها من رباط، ثقافياً وعرقياً وانتماءً، إلا أنها تقع في حيازة دولة مستعمرة ما. وعندما أقيمت الدولة لم يكن لها من مقومات الدولة إلا حدود الحيازة الاستعمارية التي ورثتها، مما جعل نشوء دكتاتورية الفرد أمراً مرتبطاً أساساً بنمط الدولة هذا، فوحدة المجتمع المتنافر أساساً لا تضمنها إلا وحدة الحاكم المطلق أو الحرب الفئوية أو العرقية. هذا هو البديل!.

تاريخياً، وفي كل الدول العريقة، الأمة هي التي تصنع الدولة عبر مسار تاريخي طويل. لقد تشكلت فيها الدولة ببطء في العقول، والمؤسسات توحدت بفضل شعور الأمة بوحدتها، وتطورت وفق تطور حاجات الأمة واستجابة لها. أما في الدول الجديدة، التي برزت إلى الوجود عقب رحيل المستعمر، الذي شلّ تطورها التاريخي لمدة طويلة، مما أعاق النشوء الطبيعي للدولة، فإن على الدولة «المستوردة» أن تصنع الأمة. وأن تخلق الشعور بالمواطنة، على أنقاض الشعور بالانتماء العرقي أو القبلي، إلا أن الدولة لا يمكن أن تولد إلا من جهد الأمة والأمة ليست موجودة، هذه هي المأساة الأساسية وهي الوقوع في حلقة مفرغة!.

نرى قادة يعلنون انتماءهم إلى دولة لم توجد حقيقة بعد، دولة

يستعيدون صفاتها من نماذج أنجزت في أماكن أخرى وفق شروط أخرى، ويجهدون من أجل خلق الشروط الضرورية لقيام سلطات الدولة، ولكنهم، في الوقت نفسه الذي يعلنون فيه انتماءهم إلى دولة، ينجزون الشكل الأمثل للسلطة الشخصانية لأن وجودهم الشخصي هو الضمان الوحيد لتلك الدولة!.

هذا التناقض سهل التفسير: إن ضخامة وصعوبة المهمة التي عليهم إنجازها (خلق أمة) تتطلب من القائمين بها جهداً غير عادي، فأين يجدون هذا الجهد إن لم يكن في سمعتهم ومكانتهم الشخصية، وفي الدعم الذي يجدونه في ثقة أتباعهم المخلصين المطلقة؟ عندئذ لكي يمكن أن تصنع أمة، لا مناص من تأليه الفرد. ألا نسمع عن نسبة أقطار بكاملها إلى الفرد الحاكم، فيصير الفرد أمة لغياب الأمة! ألا نعايش تفكك دول وارتدادها إلى التناحر القبلي أو العرقي حالما يغيب «الفرد»؟!.

وإذا أضفنا إلى ما سبق أن فكرة العمل المطلوب إنجازه (تأسيس أمة) لا تزال سيئة الإدراك من قبل الجماعة نفسها، التي تبرز للنهوض بأعبائها، فهذه الجماعة تبدو في غالب الأحيان منقسمة على نفسها، بسبب المشاحنات القبلية أو العرقية أو المصلحية، وبالتالي هي نفسها تظهر غير قادرة على تجاوز الوضعية الاجتماعية لما قبل الدولة، وبالتالي عاجزة عن منح القادة الطاقة الكفيلة بالتوحيد، وبتجاوز سلطة الجماعة نفسها، فلا ينتج من هذا الجهد إلا «دولة» مؤسسة على علاقات قبلية أو عرقية. دول تتناقض مع قاعدتها، مما يجعل حكم الفرد الضمانة الوحيدة لاستمرارها، والحيولة دون التمزق القبلي أو العرقي.

أما عن الجماعات المثقفة المختلفة، فإنه لوحظ بروز وعي سياسي

نسبي فيها، لكنه لا يظهر إلا من مستوى المطالب الفئوية، التي تقودها المصالح المادية المباشرة، هذا الوعي تستحوذ عليه الحالة الراهنة على المستوى النقابي والاجتماعي، وعلى مستوى المطالب الاقتصادية. فالناس يعيشون في زمن القرن العشرين، لكن هذا الزمن أيضاً مستورد، فهو ليس لحظة في ديمومتهم الخاصة.

وينتج من هذا تناقض مرعب بين حجم المطالب، التي تفوق كلياً إمكانيات السلطة لإرضائها، وغياب التقاليد المشتركة التي هي ضرورية لكي تؤسس السلطة على قواعد مقبولة جماعياً.

إن العديد من الدول الجديدة مكوّن من فسيفساء اجتماعية عرقية قبلية، لا يربطها ببعضها في الغالب شيء، لا تاريخ مشترك ولا تقاليد ولا ثقافة، ولا حتى أحياناً لغة، وبالتالي على «الدولة» أن تصنع من هذه الفسيفساء أمة، لكن الأمة شرط ضروري لتكوين دولة، وعليه فإن الدولة هذه تصير مجرد كيان اصطناعي، لا أساس له، يرتكز بالضرورة على سلطة الزعيم، الذي هو في مثل هذه الحال الثابت الوحيد، حتى وإن تغيّر الأشخاص، وبالتالي يصبح أي نوع من الديمقراطية مستحيلاً، لأن الديمقراطية تعني أولاً الشعور بالمواطنة في دولة أساسها أمة ذات ثوابت واحدة، والتي تعني التفرد، ولكن التفرد من غياب الأمة ذات الثوابت الواحدة، يعني إما انسحاق الأفراد في مواجهة الدولة، وإما الارتداد إلى الانتماء القبلي أو العرقي الذي يعني انهيار الدولة.

وقد يكون الأمر، عربياً، مختلفاً بعض الشيء، وإن كانت النتائج نسبياً متماثلة. صحيح، في الحالة العربية، أن الأمة موجودة وذات ثوابت مشتركة من تاريخ وثقافة ودين وشعور بالانتماء... إلخ، ولا يعيب ذلك ما يدّعيه البعض من أن الأمة

العربية لم يكن لها واقع سياسي، ولم تتجسد في دولة عربية واحدة خالصة العروبة، فالتجسد السياسي في دولة ليس شرط وجود الأمة، إذ في هذا دور منطقي، لأن الأمة هي شرط الدولة وليس العكس، وإذا كانت الدولة تجسيد لأمة، فإنه لأسباب سياسية وتاريخية يمكن أن توجد أمة غير متجسدة في دولة، فالأمة تكوين اجتماعي يكون إطاره الدولة. والانتقال من ملاحظة عدم تجسد الأمة العربية في دولة واحدة خالصة، لأسباب لا يجهلها أحد، إلى القول بوهمية الأمة العربية مغالطة لا يقبلها العقل، أو على الأقل هو فهم غربي للأمة، لسنا، علمياً، ملزمين بقوله.

ومع ذلك، فإن الدول القطرية العربية هي في الحقيقة وراثة لحيازة استعمارية جزأت الوطن العربي، لاعتبارات تتعلق بالصراع الاستعماري. مما جعل الدولة القطرية لا تقابلها أمة، بل جزء من أمة، وجهد الدولة القطرية، بوعي منها، ومن دون وعي، هو تحويل هذا «الجزء من أمة» إلى أمة قائمة بذاتها، لكي تعطي لنفسها القاعدة الأساسية لتكوين دولة، وهذا يعني أن الدولة القطرية لدينا هي أيضاً لا أساس لها، مما يجعل الحديث عن الدولة بالمعنى الحقيقي أمراً مستحيلاً، ويجعل بروز سلطة الزعيم أو السلطة الشخصانية أمراً محتماً، حيث هنا أيضاً في الدولة القطرية، هذه السلطة الشخصانية هي الركيزة الوحيدة لدولة لا أساس اجتماعياً لها.

وأي جهد يبذل لعلاج هذا العيب البنيوي هو جهد لا طائل منه، ليس فقط لأن تمزيق الأمة ستواجهه الأمة بمقاومة واعية أو حتى غير واعية، بل أيضاً لأن جهد تكوين أمة من جزء من أمة سيقود ضرورة إلى تقوية خصائص الأمة الكل، لأن خصائص الجزء هو أيضاً تقوية رباط الأمة الكل، وتأكيد هوية الجزء لن يكون إلا بتأكيد الهوية الكلية، وإبراز تاريخ الجزء يقود ضرورة إلى إبراز تاريخ الكل

المشترك، كما أن تطلعات المستقبل محكوم عليها بالفشل إن انطلقت من اعتبارات قطرية محضة.

إن محاولات الدولة القطرية خلق أمة من جزء من الأمة ستقود ضرورة إلى الانفتاح على الكل، مهما دعمت الفواصل، وإن الزعامة الشخصية هي الأسلوب الوحيد والممكن لإدارة «دولة» لا أساس لها. فالدولة الديمقراطية لا تكون إلا في أمة واحدة.

بالنسبة إلى الدول العربية القطرية، كل على حدة، الأمة غير موجودة لأن حدود الأمة تتجاوز حدود كل دولة على حدة، فلا يقابل كل دولة إلا جزءًا من الأمة، والصعوبة هنا هي في محاولة كل دولة صنع «الأمة» من جزء من أمة موجودة، وفي هذا تتشابه هذه الجهود مع جهود تلك الدول، التي عليها أن تصنع أمة من عدم، ولكن مع فارق مهم عربياً، لأن مقومات كل جزء تعكس مقومات الأمة، فإن كل الجهود المبذولة لصنع أمة من جزء من الأمة، تناقض الهدف وتقوي الأمة الأصلية والانتماء إليها، وهذا يخلق وضعاً مأساوياً بحق. الكيان السياسي المصطنع يجزيء الأمة في الوقت الذي تكون فيه محاولاته خلق أمة تقوي الانتماء إلى الأمة الأصل، هذا الوضع المأساوي هو الذي يفسر لماذا لا الدولة القطرية تأسست، ولا وحدة الأمة تحققت، فالأمة تعيق تأسيس الدولة القطرية والدولة القطرية تعيق وحدة الأمة.

إن دولنا القطرية أيضاً دول مصطنعة لا تستجيب لحاجات أفرادها، صحيح أن الأمة هنا موجودة بكل شروطها، عكس مجتمعات أخرى، على الدولة فيها أن تصنع أمة من لا شيء، ولكن المسألة هنا في الوطن العربي ربما أكثر حدة، إذ على الدولة القطرية أن تصنع أمة من جزء من الأمة القائمة حتى لو كان ينقصها الإطار السياسي، والتي لم يفلح الاستعمار، لقرون، في طمس وجودها

والانتماء إليها، إن مهمة الدولة القطرية أن تشكل في هذا الجزء الذي ورثته عن الاستعمار أمة، وهذا لم يؤد إلا إلى أن تكون الدولة من دون أمة، والأمة من دون دولة. وفي هذا يتشابه وضع الدولة القطرية مع غيرها، فالأمة ليست سلبية، بل فاعلة. إن هذا التمزق نحسه رهيباً في نفوسنا وفي وعينا. تمزق بين انتمائنا القومي إلى أمة واحدة، وانتمائنا السياسي إلى دولة تسمى قطرية وما هي بدولة!.

ونظراً لأن أفراد أي قطر لا يشكّلون أمة، وأن الدولة ليست استجابة بحاجاتهم وتطلّعاتهم في هذا القطر أو ذاك، فإن الدولة هنا اصطناعية إقطاعية، بمعنى أنها مقتطعة من الأمة الحقيقية، لا يحافظ على وجودها إلا قوة النظام الإقطاعي: البناء السياسي هنا واضح، لا يتوافق مع البناء الاجتماعي، مما يخلق أزمة بنيوية متأصلة، وتمزقاً حاداً في النفسية العربية، يعيق أي نهضة حقيقية، وبالتالي لا مناص من السلطة الشخصانية، مهما تغلّفت بمؤسسات مصطنعة، أحياناً عن قصد، وأحياناً يفرضها الأمر الواقع: واقع الشتات!.

إن جهد الدولة القطرية هو تمزيق الأمة، وبالتالي فإن الدولة القطرية ولدت أساساً في أزمة، بسبب رفض الأمة التمزق من ناحية الذي ينتج مقاومة جهد الدولة، وبسبب أن جهد الدولة هذا هو جهد ضد الدولة نفسها.

وسواء قامت الدولة من دون أمة أصلاً على فسيفساء من جماعات لا رابط بينها، أو قامت على اقتطاع جزء من أمة، فإن الانتماء إلى الدولة في هذه الأحوال هو انتماء خارجي سطحي، مجرد إلزام إجباري وليس انتماء ذاتياً باطنياً، فالفرد لا يشعر بأنها دولته وبأنها وجدت خدمة له، وإنما يعيها على أنها المؤسسة التي غرّبت إرادته، سلبت إرادته لتر.ها ضده، وهذا ما جعل العلاقة: الدولة ـ

الفرد، علاقة مبنية أساساً على العنف، ليس فقط العنف الظاهر، سواء من قبل الدولة: الشرطة، القمع، المخابرات... إلخ، أو من قبل الأفراد: التمرد، التظاهر، الشغب، التخريب... إلخ، بل الأدهى هو العنف الخفي: القوانين، اللوائح، المراسيم، الإدارة، التي يقابلها الفرد بالطاعة وليس بالاستجابة.

علاقة العنف هذه منعت وعي علاقة قائمة على الحقوق والواجبات. فالأفراد لا يشعرون بأن عليهم واجبات، بل أوامر سلطة عليهم طاعتها، وليس لهم حقوق، ولما كانوا ملزمين بطاعة السلطة من دون خيار لأنها تملك وسائل الإرغام، ولا يملكون وسائل إرغام السلطة تجاه مصالحهم ـ حقوقهم ـ فإن ما يفترض أنه حقوقهم على السلطة أو واجبات السلطة نحوهم لم يعد سوى ما تتفضّل به السلطة عليهم مشكورة، وهم بذلك رعايا وليسوا مواطنين فالمواطنة ستفترض أولاً الانتماء الذاتي إلى دولة تقوم على إرادة الأمة المؤسسة لها، كما تفترض ثانياً التحديد الواعي للحقوق والواجبات، بشكل لا يمكن لطرفي العلاقة الانحراف عنه، أو عدم الالتزام به، إلا وقعا تحت طائلة القانون. لكن غياب الأمة، إما لعدم وجود الأمة أصلاً، وإما لتمزق الأمة في دويلات قطرية، جعل الدولة تنشأ في غياب إرادة أمة مؤسسة لها. هذا الغياب أعاق إمكانية التحديد الواعي للحقوق والواجبات، وحوّل الناس إلى رعايا لا مواطنين، ومكّن الدولة من أن تتملّص من واجباتها، باعتبار الدولة ـ في غياب الأمة ـ مصدر الشرعية، فيما تصدره من قوانين.. من جعل الدولة حقيقة فوق القانون لا تطال، فتظهر المصلحة العامة على أنها إجبار مضاد للمصلحة الخاصة، وبالتالي لا يمكن الارتكان على الأفراد لتقرير المصلحة العامة، مما زاد في حدة الشعور بالانتماء الإجباري عند الأفراد، وزاد في حدة التناقض بين المصلحة العامة والخاصة،

فالمصلحة العامة ظهرت على أنها مصلحة الدولة وليست مصلحة كل الأفراد. مما زاد في تغريب الجماعة التي بالأساس ليست جماعة إلا بقوة القانون ومؤسسات الإكراه.

ونظراً لفقدان هذه المؤسسات، دعم الانتماء الإرادي الجماعي، فإن في قوتها وجبروتها الظاهرين يكمن ضعفها وعجزها، إذ هي تستمد قوتها وشرعيتها من «المؤسس» وليس من الجماعة أي الأمة، وبدلاً من أن تكون وحدة الدولة وقوتها وفعالية ومؤسساتها انعكاساً لوحدة الجماعة وقوتها، احتاجة الجماعة إلى مؤسسات الدولة، صارت وحدة الجماعة انعكاساً لوحدة الدولة وقوة مؤسساتها، التي تستمد وحدتها وشرعيتها من «الوحدة الفيزيقية» للمؤسس، عندئذٍ لا مفر من الحكم الشخصاني أو الدولة الشخصانية، فالدولة لا تجد في الجماعة مبرر وجودها لغياب الجماعة، بل إن «الجماعة» هي التي صارت تبحث في الدولة عن عامل وحدتها، ووحدة الدولة مستمدة من وحدة «الشخص».

وما نشاهده من أزمة سياسية هنا وهناك، وأزمة روحية هنا وهناك، ليس إلا مظهراً للتمزق نفسه: الطلاق بين الفرد والدولة، حرية الفرد وحرية «الدولة»، الأنا والهم. الأزمة الروحية لا تعني إلا انعدام الثقة في الدولة، والأزمة السياسية لا تعني إلا فقدان الثقة في الحياة الروحية، هذه تخفي تلك، وتلك تخفي هذه.

وعلى كل حال، فإن ظهور الدولة الحديثة، بما لها من سلطان، وما يتبعها من مؤسسات، وامتداد واتساع إمكانيات تدخلها في الحياة عموماً بكل تفاصيلها، استلزم ظهور ما يمكن أن أسميه «ضد الدولة» في المجتمع نفسه، له من القوة والفعالية ما يعادل ضغط الدولة، هذا ما يسمى المجتمع المدني، أي تلك الروابط والهيئات والنقابات والاتحادات وما في حكمها، والمستقلة تماماً عن الدولة،

وليس للدولة من سيطرة عليها، تكون عامل توازن في المجتمع، وتحد من طغيان الدولة. فإذا لم يوجد هذا المجتمع المدني، فإن الفرد كفرد يصير في مواجهة مباشرة مع الدولة وتحت رحمتها، ومهما كان الفرد فهو لا شيء في مواجهة آلة الدولة، ولذلك فإن المجتمع المدني ضرورة قصوى لحماية الفرد من طغيان الدولة.

والمجتمع المدني لم ينشأ بقرار من الدولة ومباركتها، ولن ينشأ بقرار من الدولة، وإذا كانت ـ كما يقال ـ الدولة الحديثة إنجاز البورجوازية السياسية لتكريس هيمنتها، فإن البورجوازية أدركت منذ البداية استحالة الثقة المطلقة في الدولة، حتى لو كانت دولتها، فالدولة متى نشأت تتبع طريقاً قد ينكره حتى من أسسها، ولما كانت الدولة ضرورة عصرية، اتجاه الاهتمام إلى تأسيس موازٍ للدولة: المجتمع المدني. هذا المجتمع نشأ وترعرع متزامناً مع نشأة الدولة، إنه توأم الدولة في المجتمع الحديث ولا يدين لها بأي ولاء!.

أما الدولة الوارثة للحيازة الاستعمارية، في نشأتها الاصطناعية حيث ركّبت قطعة قطعة، فقد قامت على أنقاض مجتمع قديم، حطمت علاقاته الاجتماعية، القبلية، الحرفية، عاداته، تقاليده، قيمه الأخلاقية والاجتماعية... إلخ التي كانت من ناحية تضبط سلوك الفرد وتلزمه تلقائياً بواجباته تجاه الجماعة، ومن ناحية أخرى كانت تقدم الحماية للفرد في مواجهة نظامه الاجتماعي نفسه، وتتيح للفرد الانخراط التلقائي، وبكل حرية، في محيطه الاجتماعي. لقد تحطمت «مظلة الفرد الاجتماعية»، لأنها تتناقض مع نظام الدولة والانتماء إلى دولة، إذ لا يمكن مثلاً التوفيق بين الانتماء إلى دولة والانتماء القبلي، فالدولة تتطلّب المواطنة بما يتجاوز الانتماء القبلي ويعدم الحاجة إليه، والانتماء القبلي يمنع المواطنة. ولأن نشأة الدولة اصطناعية وسريعة جداً، فإنها أفقدت العلاقات القديمة مصداقيتها،

وأضعفت فعاليتها، إلا أنه لم يكن بالإمكان تأسيس علاقات اجتماعية جديدة، عبر تطور تلقائي، تكون الدولة أحد عناصره المرغوبة والمشعور بالحاجة إليها في هذه المرحلة من التطور الحضاري الإنساني.

وليس من المستبعد أن الدولة نفسها قد علمت على ألا يحدث هذا التطور، لأنها تشعر بأن أي تنظيم اجتماعي لا يتم على يديها وبمباركتها ولمصلحتها يمثل خطراً عليها، لكنه عندئذ يصير جزءًا من السلطة، لا يشعر الفرد نحوه بأي انتماء، ومهما تنوعت الهيئات والروابط والنقابات وما في حكمها على هذا النحو، فإن شعور الأفراد نحوها لا يختلف عن شعورهم نحو الدولة، فهذه الهيئات والروابط . . إلخ، ليست إلا امتداداً لسطة الدولة، فاقدة أهم وظائفها على الإطلاق: حماية الأفراد من طغيان الدولة، بديلاً عن المظلة الاجتماعية التقليدية الزائلة. وعندئذ يصير الأفراد محرومين من أي مظلة اجتماعية مباشرة في مواجهة الدولة، من دون حماية، من دون وسيط يخفف عنهم ثقل وطأة الدولة.

في هذه الوضعية، فإن الفرد، مهما كانت أهميته حتى في دواليب الدولة نفسها، لا يعدو أن يكون صفراً، وقد لا يساوي حتى الورقة التي تحمل قرار إيقافه وإيداعه السجن أو إلقائه في الشارع، بعد أن كان هو الذي يودع الآخرين السجن أو يلقي بهم في الشارع، ليس فقط من دون أن يسأل عنه أحد أو عمّا أصابه، بل إن الآخرين يتحاشون عندئذ حتى الحديث عنه، ويسدل ستار النسيان حتى على اسمه، وينبذون حتى أصله، لقد صار عدو الدولة فمن يجرؤ على السؤال عن عدو الدولة؟!.

هذا السقوط المفاجىء والمتوقع معاً في كل لحظة من القمة إلى الهاوية، من الذاكرة إلى النسيان، من السلطة إلى الخنوع المطلق،

يتهدد رجال الدولة أنفسهم، ويجعلهم في مواقهم يفكرون في «الغد» حين ينفض عنهم «العرش»، وتلفظهم الدولة، ويتفرق من حولهم المسبِّحون بالحمد، وتكون ردة فعلهم الطبيعية والمتوقعة محاولة ضمان غدهم، سواء بالمحاباة وعدم الحسم أم بتكوين ثروة مالية.

وهنا ليس مكمن الفساد فقط بل أيضاً ضعف الدولة وعجزها، فرجال الدولة لا يثقون بالدولة فما بالك بالرعايا؟!.

لقد صارت الدولة على هذا النحو كابوساً مخيفاً للجميع، بمن في ذلك رجالها، إن ممتطي الأسد، إن كان يخيف غيره فهو الأكثر خوفاً. لقد استولت على القوة الاجتماعية لتفرد الجماعة، وترد عليهم، وضدهم في تفردهم، قوتهم الاجتماعية من دون رادع، وإذا كانت السلطة حسب مبدأ أكتون مفسدة، فإن السلطة المطلقة مفسدة بإطلاق، والدولة صارت سلطة مطلقة، ولا يمكن، والحال على هذا النحو، التعلل بدولة القانون، لأن أعدل القوانين وأكثرها كمالاً تظل حبراً على ورق، لا فعالية لها ما لم يوجد من يجبر الدولة على احترام القانون، ما لم يوجد «ضد الدولة» أو المجتمع المدني، فالمسألة ليست محاولة إلغاء الدولة، فالثابت تاريخياً أن مثل هذه المحاولة قادت إلى بناء أسوأ أنواع الدول وأكثرها طغياناً: الدولة التي لا تعي نفسها أنها دولة، وإنما هي تأسيس «ضد الدولة».

إن عدم نشوء المجتمع المدني (ضد الدولة) حرمَّ الدولة نفسها من أداة كابحة لسلطتها المطلقة على الأفراد، بمن في ذلك من هم وقتياً من رجال الدولة، أداة يمكن أن تساعدها على وعي حدودها، إنها إذاً دولة لا واعية، وليس هناك أسوأ من دولة لا تعي أنها دولة!.

لقد نشأت الدولة الوارثة للحيازة الاستعمارية من دون أن يصاحبها نشوء مجتمع مدني ندٌ لها، يوازيها ويحد من طغيانها، وأي

محاولة بعد ذلك في هذا الاتجاه تظل مشروطة، بمباركة الدولة، ما يجعله تابعاً للدولة، أداة لها وليس نداً.

إن ثقل وطأة الدولة على أفرادها المتضررين، ومصادرة الدولة لأي مظلة اجتماعية جديدة، يمكن أن توفر لهم الحماية والأمان، جعل هؤلاء يرتدون إلى المظلة الاجتماعية القديمة، يبعثون فيها الحياة: القبيلة مثلاً، باعتبارها التنظيم الاجتماعي الوحيد المتوافر الذي يمكن أن يمنحهم قدراً من الحماية والأمان ولو وهمياً، باعتبار أن الدولة، حتى إن أرادت، لا تستطيع مصادرته، ولا الهيمنة كلية عليه، ما ورط الدولة في أزمتها أكثر، فهي تريد نفسها دولة حديثة، لكنها واقعياً مركبة على مجتمع قبلي، مجتمع ما قبل الدولة! لقد جمعت سيئات الدولة إلى سيئات القبيلة.

ويرتبط غياب المجتمع المدني أيضاً بالنشأة الخاصة لما يمكن أن نسميه الطبقة الوسطى في الوطن العربي. فمما لا شك فيه أن الطبقة الوسطى في المجتمعات الأوروبية هي صانعة النهضة والتقدم، فهي التي - إجمالاً - تملك الوعي والحافز اللذين لا يتوافران عموماً في الطبقة العليا، فهذه وصلت وليس لها بعد ما تطمح إليه، وبالتالي ليس لها من حافز للتقدم والإبداع، بل كل همها المحافظة على أوضاعها، ولا في الطبقة الدنيا، باعتبارها عموماً لا تملك الوعي ولا الحافز، تطحنها الحياة اليومية والجري وراء لقمة العيش اليومي، بينما الطبقة الوسطى متحررة نسبياً من مشاغل لقمة العيش، وترنو إلى المزيد، يدفعها إلى الإبداع من ناحية خوفها من السقوط في الطبقة الدنيا، ومن ناحية أخرى، التطلع إلى الطبقة العليا، مدركة أن ليس لها إلا ذكاؤها وإبداعها كمؤهلين للصعود وتحاشي السقوط!.

فلماذا لم تقم الطبقة الوسطى عربياً بهذا الدور؟

إن الولادة القيصيرية للدولة القطرية أصاب باللعنة كل الحياة العربية، فالطبقة الوسطى العربية عموماً هي من صنع الدولة، صنيعة الدولة، تحمل آفات النشأة الارتجالية والسريعة للدولة، وهي إن تضخمت سريعاً فلأن نشأتها ليست طبيعية، ولم تعتمد على نفسها ولا على قدراتها وذكائها، بل هي إلى حد كبير من صنع الدولة، التي مكّنتها ظروف طارئة ـ النفط مثلاً ـ مباشرة أو بطريق غير مباشر ـ المساعدات الاقتصادية التي أساءت استثمارها ـ من إحداث تنمية سريعة وارتجالية، لعب فيها التقليد دوراً كبيراً، أدت هذه التنمية إلى تضخم سريع للطبقة الوسطى. ثم اتضحت حدود هذه التنمية لتكشف عن الطريق شبه المسدود أمام هذه الطرقة، يمنع تقدمها واحتلالها للمواقع، التي تعتقد أنها جديرة بها، فسياسياً اللاديمقراطية والحكم الشخصاني كشفا لها عن حدود طموحها السياسي: لا يجب أن تطمح إلى أثر من كونها أداة. أما اقتصادياً فإن شح الموارد والأزمات الاقتصادية جعلا وضعها الاقتصادي حرجاً، يتهددها السقوط أكثر مما يحفزها الصعود.

وإذا لاحظنا أن أغلبية الطبقة الوسطى العربية، إما تحار وإما موظفون، إما حالياً وإما مستقبلياً، فإننا نفهم بمنتهى اليسر والوضوح الاختلالات الحادثة والتذمر الآخذ في الانتشار، إن الأعداد الهائلة التي تعد في مقاعد الدراسة للوظيفة مع غلق باب الوظيفة لأسباب عدة، والذين يحلمون بالإثراء عن طريق التجارة، وازدهار هذه التجارة متوقف على تمويل الدولة، سوف يرتدون على الدولة نفسها التي صنعتهم!.

إن الظروف الطارئة، ونشوء الدولة الاصطناعية السريع والارتجالي، وحاجة هذه الدولة إلى الأطر والتكنوقراطيين والاختصاصيين.. إلخ، لملء الفراغ في مؤسساتها وإداراتها، لم تؤثر

فقط سلبياً في نوعية هذه الأطر، وهؤلاء التكنوقراطيين بل أدت أيضاً إلى سرعة خلق الطبقة الوسطى لسد الفراغ، الذي تأسست عليه الدولة، من دون عناء ولا مشقة ولا مكابدة. فلم توضع هذه الطبقة على المحك، ولم تجد فرصة إبراز مواهبها وقدراتها، ولم تصقلها الصعوبات، ولم تنشأ وتتوسع بالتناسب مع إمكانياتها الذاتية واعتماداً على نفسها، وبالتالي منعتها الاتكالية منذ نشأتها ومنعتها من أن تكون الرحم الذي فيه ولد ويترعرع المجتمع المدني.

هذه النشأة الاتكالية تجعلها، عندما تواجه صدمة الواقع الحقيقي، تشعر بالإحباط، والقلق العنيف، وترتد على الدولة التي صنعتها، مخافة أن تتخلى عنها، فصارت تربة صالحة لنمو مظاهر الاحتجاج والتذمر والتمرد والتكوينات الدينية، لأن في الدين عزاء عن الواقع المحبط، والله وحده الذي يمكن أن يفتح أمامها أبواب المستقبل إذا ما تخلت عنها الدولة.

إن عجز الدولة عن إعاشة الطبقة الوسطى، التي خلقتها، جعل هذه الطبقة من ناحية تلقي اللوم على الدولة، ومن ناحية أخرى تبحث عن بديل لها في لله أو الدين!.

من الملاحظ، من خلال دراسات أجريت في بعض الأقطار، أن قادة وأعضاء الأحزاب والجماعات الدينية جلّهم ليسوا عمالاً كادحين، بل تجار وطلاب وموظفون ومهندسون... إلخ، وهذا يعني، وفق منظورنا، أنهم أصحاب وضعيات قلقة، يتكبدون كل نتائج الأزمات الاقتصادية، وليس لهم مكان مستقر وواضح في البنية الاجتماعية الاقتصادية، يواجههم المستقبل على شكل هاوية، فيريدون بهذا النمط الخاص من التدين إيجاد هذا المكان أو على الأقل التعويض عنه أو محاولة إيجاد مبدأ استقرار لوضعهم القلق، الذي نشأ حين رفعتهم الدولة من الطبقة الدنيا ثم تخلت عنهم!.

وعلى العموم، فإن عجز الطبقة الوسطى عن القيام بالدور الذي قامت به مثيلتها في مجتمعات أخرى، لا يرجع فقط إلى أنها من صنع الدولة، تطلب وصاية الدولة، وتخشى أن تتخلى عنها كما يخشى الطفل فقدان أبويه، بل أيضاً، وهذا بالطبع له علاقة بنشأتها، لا تملك أيديولوجية ولا وعياً بذاتها، إنها منقسمة على نفسها، فبعضها تقليدي محافظ، وبعضها تحديثي معاصر، وقد شلّ هذا الانقسام جهود الطبقة نفسها، التي ليست طبقة إلا من حيث شروطها المعيشية: الواقعية أو المؤملة.

إن المجتمع المعاصر لا يمكن أن يوجد من دون تنظيم إرادي وواعٍ يحدد الحقوق والواجبات، الأهداف وسبل تحقيقها، والتنظيم يستلزم قيام مؤسسات، وتتميز هذه، ضرورة بالاستقرار والثبات النسبي، ولا بديل عن التنظيم القائم على المؤسسات إلا التنظيم - إن صح التعبير - القائم على الشخصانية، حيث يحل الشخص محل المؤسسة.

إن المجتمع، لكي يحمي نفسه من تقلبات الأهواء والأمزجة، وإغراءات المصالح الأنانية، ويقيم العدالة والمساواة، وتزدهر الحرية، يحتاج إلى ثوابت، وهي ثوابت مؤسساتية، فإن لم تتوافر، لجأ إلى الثوابت الشخصانية، وفي هذه الحالة فإن التنظيم في المجتمع يكون شخصانياً من أدناه إلى أعلاه: المرجع شخصاني، الثابت شخصاني، المحتكم إليه شخصاني، عندئذ نواجه في هذا المجتمع بما نسميه «السلطة الشخصانية» التي تكرر في الدولة ظاهرة شيوخ وأعيان القبائل، مع التناقض الجوهري لنظام الدولة مع نظام القبلية، ولما كان الشخص أقل ثباتاً بكثير وأقل استقراراً من المؤسسة، سواء من حيث بقاؤه «الطبيعي» كمرجع أو آمر، وهنا ما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية الموت في التنظيم الشخصاني، أم من

حيث استقرار الشخص من ناحية المزاج وتغير الرأي أو الأوامر، وهذا لا ينطبق على رأس الدولة أو التنظيم فقط، كما قد يعتقد، بل ينسحب على كل ترس مهم كان صغيراً في آلة التنظيم الشخصاني، ويكون المجتمع في هذه الحالة متميزاً بعدم استقرار مطلق، يقود إلى الشلل.

إن ظاهرة «ميكانيزم» (آلية) الكوابح، كما في حالة السيارة التي تسير «مفرملة» (مكبوحة) قد تفسيرها في مدى انتشار ظاهرة السلطة الشخصانية، سواء لما ذكرناه من التغير المستمر وعدم الثبات الطبيعي الشخصاني أو المزاج والحالة النفسية للشخص، أم من حيث إن القدرة الشخصية مهما كانت فهي محدودة. ولكن بسبب أن التنظيم شخصاني فإن آلة الدولة لا تتحرك إلا بأمر شخصي، وعندئذ تقابلنا ظاهرة الكبح أو «الفرملة» في كل دواليب الدولة على كل مستوياتها، وتصير الآلة ثقيلة جداً والحركة بطيئة جداً.

لنفترض جدلاً أن الحاكم الشخصاني يعتقد ضرورة الحكم الشخصي لاعتبارات موضوعية وواقعية وليس لرغبة منه، فهو على رأس دولة ولادتها قيصرية، وحدة المجتمع مستمدة من وحدة «رأس الدولة» وإلا فمصيرها التمزق، ولم لا؟ كالحرب الأهلية القبلية، كما هو الحال الآن في الصومال بعد سياد بري: الشعور بالمواطنة معدوم، ولا يزال الناس يعيشون في مستوى الانتماء القبلي، ولا يوجد وعي بالحقوق والواجبات ولا وجود لمجتمع مدني يوازن قوة الدولة، ويدعم ثوابتها، والطبقة الوسطى طفيلية عالة على دولة هشة، والديمقراطية ليست دائماً لأننا نريد أن نكون ديمقراطيين. كائناً من كان، إذا وجد على رأس مثل هذه الدولة، وفي مثل هذه الظروف، فإن قدرة الحكم الشخصاني.

ولنفترض فيه النزاهة المطلقة، والشرف المطلق، والعدالة

المطلقة، وحب الخير للناس جميعاً، بل لنصدق أنه لا يمارس الحكم الشخصاني إلا مجبراً، في مواجهة ظروف موضوعية تجعل نهوضه بالحكم تضحية عظيمة وشعوراً بالواجب تجاه مجتمعه، فهو يعتقد أنه الطريق الأوحد، والأسرع، والأضمن لخير الناس.

وقد ينتج عن الحكم الشخصاني الخير الأعم للمجتمع لو مارسه الحاكم فعلاً وبكل اختصاصاته شخصياً، ولكن هذا، مع افتراض أنبل النيات، مستحيل. مستحيل أن ينهض فرد بكل أعباء الدولة وحده، فالدولة الحديثة متشعبة المهمات، معقدة الوظائف، متعددة الاهتمامات داخلياً وخارجياً، مما يجعل من المستحيل أن يمارس الحاكم موضوعياً الحكم وحده، بل هو عملياً مرغم على أن يعهد بجزء كبير من حكم الشخصاني إلى أعوان هم أيضاً يمارسون مهماتهم بأسلوب شخصاني، ولكن هؤلاء، وإن قاسموه عملياً الحكم الشخصاني كل على مستواه، في الغالب قد لا يقاسمونه نزاهته وشرفه وعدالته وتضحياته، والذي يحدث واقعياً أن بعضهم على الأقل، يستحوذ على الحكم ويترك له النزاهة والشرف والعدالة وحب الخير والتضحية، وقد يستثمر هذا البعض الحكم لمصالحهم وأهدافهم الخاصة، بل حتى إرضاءً لنزواتهم وعندئذ من يجرؤ على وضع الناقوس في رقبة القط؟!.

ولأن الحاكم لا يتصور أن الذين - أو على الأقل بعضهم - عهد إليهم عملياً بالحكم قد أخذوا الحكم مجرداً، وتركوا له القيم، التي ربما كانت تحد من سيئات الحكم الشخصي لو توافرت، فيكون الحكم ممارساً من دون قيم. والحاكم الشخصاني الذي لا يمارس عملياً الحكم، يظل يدافع عن الحكم، معتقداً الدفاع عن وسيلة فعالة لتحقيق قيم عليا، يكرّس لها حياته، بينما هو في الحقيقة يدفع ويدافع عن فساد وظلم وعسف الأعوان، وفي النهاية يكون الحاكم

الشخصي هو أول ضحايا هذا النمط من الحكم، ليتابع المجتمع الدوران في حلقة مفرغة.

هل وجود مؤسسات يمكن أن يلغي هذا الدوران في حلقة مفرغة بإلغاء الدور الشخصاني في الحكم على كل مستوياته، وإلزام القائمين به باتباع الأساليب الشرعية المحددة قبلياً، بغض النظر عن أشخاصهم ونزواتهم؟!.

ليس أكيداً، نحن أعلم أن المؤسسة، أياً كانت، ليست إلا أداة، صحيح أن عدم وجودها ضار، كما أشرنا، لكن أيضاً وجودها وحده لا يكفي. إن الذين يردون الأزمة في الوطن العربي إلى غياب المؤسسات هم إما قصار النظر وإما ناقلون لا يدركون الواقع المعاش، إذ إن ما يزيد الأزمة تعقيداً وحدّة ليس، في غالب الأحيان، غياب المؤسسات بل وجودها، هل هذا غير واضح؟ إذاً لنبحث كيف لفرد أن يحكم مجتمعاً من ملايين الناس؟ كيف أمكن لسلسلة الانقلابات أن تقوم؟! وسنجد أن السبب ليس غياب المؤسسات، بل وجودها، أليست المؤسسة العسكرية هي الأداة الأولى سواء في التغيير أم في الإبقاء على نظام ما؟ والمؤسسة الأمنية، والإعلامية، والتعليمية والقضائية... إلخ، أليست هذه مؤسسات قائمة وعن طريقها يُحكم ملايين الناس؟!.

المهم إذاً، ليس وجود المؤسسات فقط، فهذه، كما يدلنا تاريخنا الحديث، وجودها وحده قد يكون طامة كبرى أكثر من عدم وجودها، لنقارن مدى سطوة الأنظمة الحالية مع أعتى السلاطين! سنجد هؤلاء السلاطين يتوانون خجلاً وحسداً: إن حدود سطوتهم قد لا تتعدى قصورهم وحاشيتهم وحريمهم، ولا تمس الأفراد العاديين إلا عرضاً، أما الآن، وبفضل المؤسسات، فإن سطوة الأنظمة تمس كل فرد مباشرة في عيشه وتعليمه وأمنه وبيته وتنقله

وإقامته، وفي أقصى شؤون حياته: مراقب، موجه، مهدد!!.

إن الم إذاً ليسي وجود المؤسسات فقط، بل أيضاً كيف توجه؟ ولمصلحة من؟ ومن يوجهها؟ ومن يراقبها؟ وهل ثمة من يردعها؟ وهل هي لخدمة الناس أم لحكم الناس؟

إن المؤسسات هي الدولة، وبالتالي نعود من جديد إلى مسألة نشأة الدولة وولادتها القيصرية، وغياب المجتمع المدني، وتفرّد الناس وارتدادهم إلى الحماية القبلية أو غيرها من الحمايات التقليدية، وغياب حس المواطنة والوعي بالحقوق والواجبات بسبب غياب الناس السياسي، وتبعية الطبقة الوسطى.

قد يقول قائل، إن هذا التحليل يؤدي بنا إلى حلقة مفرغة، فالسبب الرئيسي في نهضة الحلقة المفرغة التي نعيشها، يعود إلى أن الدولة عندنا ولدت في أزمة، وتعيش في أزمة، فهي أولاً قطرية تناقض روح الأمة، من دون ثوابت ولا إجماع، تخشى الناس فتفردهم، وتحول دون قيام مجتمع مدني يوازنها ويوازيها، مع أن قوتها تستمد من إجماع الناس واجتماعهم، وإذا ما حاولت هي خلق مجتمع مدني أصابته بلعنتها، وهي تحكم الناس مع أن مبررها الشرعي خدمتهم. فكيف الخروج من هذا المأزق؟ الدولة على هذا النمط موجودة تنيخ بكلكلها ومؤسساتها على أنفاس الناس، وتعيق النهضة الحقيقية، ومع ذلك فالحاجة إليها أيضاً ماسة؟ إن المطلوب أن نعيد النظر في هذه الدولة المتأزمة أبداً، فأول أساسيات النهضة، التي علينا أن نسعى إليها، تأسيس دولة تجسد روح الأمة العربية لا أجزاءها المتناثرة، أو على الأقل لا تعيق تواصل الأمة، لاغية من برامجها فكرة تأسيس أمة من جزء من الأمة، دولة هي استجابة لحاجة الناس في خدمة الناس، تحت إرادة الناس، في مجتمع مدني بلغ سن الرشد، ليبدأ التراكم الحضاري على هذه اللبنة الأساسية، وإلا فسنظل ندور

في حلقة مفرغة المظاهر المادية لما يعتقد أنه نهضة.

إن الباحثين عن الحلول على طريقة الوصفات الطبية سوف يديرون رؤوسهم خيبة أبعد هذا التحليل والدوران مع الحلقة المفرغة نجد أنفسها في دوامة الحلقة المفرغة؟!.

فليكن ذلك، ولكن الوعي بالمشكلة هو نصف الطريق إلى الحل، إن الوعي بعيوب الدولة البنيوية، وانتشار هذا الوعي هو وحده الطريق لتأسيس الدولة التي نريد، وإلا فليس لنا إلا الدوران في حلقة مفرغة!.

فهرس

موقف (1): ويصنع الناس الدكتاتور 5
موقف (2): ويزداد المتخلفون تخلفاً 9
موقف (3): إفساد الذمة... من المسؤول 19
موقف (4): منطق اشتراكي 31
موقف (5): هل فشلت الاشتراكية 49
موقف (6): العظمة والانهيار 83
موقف (7): ماوراء الحملة الأميركية على ليبيا 97
موقف (8): الوطن العربي والانهيار السوفياتي 113
موقف (9): نهضة الحلقة المفرغة لماذا؟ 125

مطبعة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
صراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص.ب 17459 برق (تلكس) 30098 مطبـــوعـات

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة الجماهيرية العظمى